المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵖⵔⵉⵎⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE

ⴰⵙⵉⵏⴰⴽ
أسيناگ

ملف العدد
ترسيم الأمازيغية : التحديات والرهانات

مجلة المعهد – عدد 8

أسيناگ – ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ

مجلة دورية

العدد الثامن - 2013

أسيناگ-Asinag مجلة علمية وثقافية مغربية، مخصّصة للأمازيغية ومكوناتها اللغوية والحضارية. وهي متعدّدة اللغات، وتشمل ملفات علمية، ومقالات وحوارات وعروض إصدارات، وملخصات أطروحات وإبداعات أدبية، وإشارات بيبليوغرافية. وهي مجلّة مُحكّمة، تتوفر على لجنة علمية، ومفتوحة للمجموعة العلمية الوطنية والدولية.

© المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ISSN : 2028-5663
رقم الإيداع القانوني : 2008 MO 0062
طوب برس – الرباط2013

المحتويات

تقديم 7

ملف العدد : ترسيم الأمازيغية : التحديات والرهانات

أحمد المنادي

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال الوثيقة الدستورية 15

مصطفى الخلفي

إدماج اللغة الأمازيغية في قنوات السمعي البصري العمومي

تفعيلا للفصل الخامس من الدستور 25

امحمد البغدادي

تدريس اللغة الأمازيغية: من ترصيد المكتسبات إلى تحدي الإكراهات 33

عبد اللطيف المودني

مداخل لحكامة البعد اللغوي للهُوية المغربية 43

محمد جلاوي

اللغة الأمازيغية: من النضال السياسي إلى الاعتراف الدستوري (مسار وآفاق) 53

مصطفى القباج

التنوع الثقافي: من المفهوم إلى التفعيل 69

مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

إعمال الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور:

مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية 77

حوار مع محمد بودهان والصافي مومن علي

أجرته لجنة تحرير أسيناگ 87

متنوعات

حسن رامو

الخريطة اللغوية بالمغرب 105

محمذن بن أحمد بن المحبوبي

الشناقطة والجهود المعجمية في تعريب الألفاظ الصنهاجية

(وقفات مع التداخل اللساني في الشعر الموريتاني) 129

تقديم

في حدث تاريخي غير مسبوق، ترسم الدولة المغربية اللغة الأمازيغية. وتنص في المادة الخامسة من الدستور الجديد على استصدار قوانين تنظيمية تحدد كيفيات إدماجها في التعليم ومختلف مجالات الحياة العامة. حدث وازن مثل هذا لا يمكن أن يمر دون أن يسهم في إثارة جملة من المناقشات الموسعة وتبادل الآراء، هنا وهناك، على المستوى الوطني.

بهذه المناسبة، تخصص مجلة أسيناك - ⵓⵙⵉⵏⴰⴽ ملف عددها الثامن لهذا الحدث الهام وتجعله مجالا للتباحث والتناظر، مساهِمة بذلك إلى جانب النخبة المثقفة وباقي مكونات المجتمع المدني في إغناء النقاش العام حول بحث السبل القمينة بأجرأة حقيقية وفعلية لترسيم اللغة الأمازيغية في مجتمع سمته البارزة التعددية والتنوع اللغوي.

إن تدبير إشكالية التنوع اللغوي يتم أساسا في إطار السياسة اللغوية التي تتبناها الدولة، ومن خلال الدينامية السوسيولسانية التي أنتجها المجتمع أو أعاد إنتاجها. وقد تكون هذه السياسة متسلطة، فعالة وناجعة، كما قد تكون إيديولوجية مثالية.

تستجيب السياسة غير المتسلطة والفعالة لمتطلبات الديموقراطية والإنصاف، إنها نتاج توافقات مصرح بها دستوريا ومعمول بها مؤسساتيا وإجرائيا. كما أن بإمكان الدولة أن تنهج سياسة "دعه يفعل، دعه يسير"، فتفضل اللغات القوية أو "الغالبة" على حساب اللغات المستضعفة أو "المغلوبة" أو لغات الأقلية التي غالبا ما تكون في وضعية هشة. ومن ثم، تعتبر طبيعة تدبير التنوع اللغوي مؤشرا على جودة الحكامة، هذه الحكامة التي يكون أثرها مباشرا في التنمية البشرية.

وبالنسبة للمغرب، فقد انخرط في مسار الدمقرطة بتبنيه دستورا جديدا يعتمد الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. وسيحدد قانون تنظيمي التدابير اللازمة لتفعيل هذا الوضع الجديد. ومن ثم يفتح هذا السياق السياسي آفاقا رحبة وغير مسبوقة أمام اللغة والثقافة الأمازيغيتين، ويدعو مختلف الفاعلين إلى المشاركة فيه، خاصة صانعي القرار، والمؤسساتيين، والمثقفين، والفاعلين الاجتماعيين.

إن أصحاب القرار مطالبون بوضع استراتيجية من شأنها تعميق التفكير في مكانة الأمازيغية ووظائفها في إطار هذه السياسة اللغوية والثقافية الجديدة. ويتعين على المؤسساتيين، من جهتهم، الانخراط في أجرأة التوجهات الإستراتيجية في مجال السياسات العمومية، كما أن المثقفين مدعوون إلى الاضطلاع بدورهم التنويري، وأخيرا على الفاعلين الاجتماعيين ممارسة حقهم والالتزام بالمساندة النقدية إزاء مسار البلاد نحو الديمقراطية. وهو ما يعني أن دسترة اللغة الأمازيغية تفتح سيرورة تُفضي إلى تدبير تحديات ورهانات وازنة.

تسعى مجلة أسيناك - ⵓⵙⵉⵏⴰⴽ من خلال الملف الموضوعاتي لهذا العدد، إلى المساهمة في النقاش العمومي الراهن حول ترسيم اللغة الأمازيغية، وطرح أفكار قوية من شأنها تدبير تلك

الرهانات ورفع التحديات والتمكن من تحقيقها. وقد استجابت أقلام الباحثين المتخصصين في مختلف الحقول المعرفية لهذه الدعوة في اثنتي عشرة مساهمة (سبعة بالعربية وخمسة بالفرنسية) تدخل في الملف الموضوعاتي. إضافة إلى مقالات أخرى تندرج ضمن بابي "مختلفات" و"إصدارات".

استهل أحمد المنادي المساهمات المكتوبة باللغة العربية بمقال حول تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، فاستعرض الفرص المتاحة والحدود الملاحظة في هذا الشأن داخل الوثيقة الدستورية ذاتها، كما وقف عند السياق العام لهذا الترسيم والعناصر التي تميزه في اتجاه تفعيل الممارسة الديمقراطية لتدبير التنوع اللغوي والثقافي.

وأكد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة، في مقاله، أن وزارته تعد من أهم مؤسسات الدولة المدعوة إلى دعم ملف دسترة الأمازيغية، ومن ثم، فإن الوزارة تسعى من خلال دفتر التحملات إلى بلوغ الهدف المراد: الإدماج الفعلي للغة الأمازيغي في مجال الإعلام كما نصت على ذلك المادة الخامسة من الدستور الجديد.

وتناول امحمد البغدادي *وضعية تدريس اللغة الأمازيغية: من ترصيد المكتسبات إلى تحدي الإكراهات*، فأثار الانتباه إلى الاختلالات التي كبحت تقدم التعميمين الأفقي والعمودي لتدريس اللغة الأمازيغية. ودعا، من ثم، أصحاب القرار إلى مراجعة المقاربات المعتمدة لحد الآن في هذا المجال، مع ضرورة وضع مخطط استشرافي يمكن من التعميم على مستوى كافة الأسلاك التعليمية والجامعية.

وصلة بذات الموضوع، اقترح عبد اللطيف المودني ثلاث مقاربات من شأنها التنزيل الديموقراطي والسليم للدستور الجديد، ولاسيما فيما يرتبط بقضايا الهوية واللغة. تكمن الأولى في توضيح العلاقة بين الهوية واللغة، وتعرض الثانية بعض الفرضيات التي تكشف الطابع الإشكالي لعلاقة اللغة بالهوية، وتقدم المقاربة الثالثة بعض الميكانيزمات المرتبطة بالحكامة في بعدها اللغوي للهوية.

وفحصت مساهمة محمد جلاوي المسار التطوري للغة الأمازيغية لغة وثقافة وهوية عبر عدة مراحل زمنية، ليستقر تحليله على نقطتين أساسيتين هما: جدلية النضال السياسي والاعتراف الدستوري، حيث أبرز الباحث مكامن القوة والضعف التي عرفتها هذه الجدلية كلما تعلق الأمر بتفعيل الميكانيزمات الكفيلة بتطوير اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ورسمية في بلدان شمال أفريقيا.

وتناول مصطفى القباج في مساهمة ذات طابع "محاضراتي" مسألة التنوع الثقافي في بعديها المفاهمي والتفعيلي، فكشف عن طريقة الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثاني على الصعيدين الوطني الدولي.

وصاغ مجلس إدارة المعهد، من جهته، جملة من المقترحات، همت بداية موضوع إعداد القانون التنظيمي الخاص بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، ثم إحداث المجلس الوطني

للغات والثقافة المغربية، وأخيرا تفعيل القوانين المسطرية المتصلة بالقضايا اللغوية والثقافية في إطار الجهوية الموسعة.

وفي الشق المخصص للمساهمات باللغة الفرنسية، أكد أحمد بوكوس على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الرهانات التي تطرحها مسألة ترسيم اللغة الأمازيغية وكذا الاستراتيجيات الموضوعة بشأنها من قبل الفاعلين السياسيين. كما تطرق إلى المشاكل والتناقضات المتعلقة بها، وأشار إلى إيجابيات ومخاطر انتقال الأمازيغية من مجال السيادة إلى مجال الشأن العام، واقترح إطارا واقعيا يتيح التفاوض حول عقد سوسيوسياسي أولي من شأنه التحقيق الفعلي لسيرورة ترسيم ومأسسة اللغة الأمازيغية.

وفي ذات السياق، اهتم سالم شاكر بالتحول الذي طرأ على الوضع القانوني للغة الأمازيغية في الجزائر (2002) والمغرب (2011)، مقدما تحليلا مقارنا لوضعية لغة حديثة العهد على مستوى الاعتراف الدستوري، فركز على ثلاثة عناصر أساسية: نقط الائتلاف والاختلاف في نص الوثيقتين الدستوريتين، والظروف الخاصة لاستصدارهما، ثم ما سيترتب عنهما من نتائج سياسية وقانونية.

أما عبد الله بونفور فقد ركز على المنهجية المتبعة في عملية إعداد دستور 2011 الذي خضع للاستفتاء، معتبرا إياها منهجية نادرة في مجال إعداد مضامين الوثيقة الدستورية وإقرارها. وقدم الباحث، من خلال تركيزه على السياسة اللغوية والثقافية التي رسمها الدستور الجديد، تقويما للتطورات الإيجابية التي عرفتها فصوله على مستوى مضمونه وآفاقه.

وأبرز أبو القاسم الخطير أن التعبئة الأمازيغية لم تعد مركزة على المطالب الثقافية. بل أصبحت مسؤولية جماعة إثنية ترى من واجبها الدفاع عن حقوقها التي تتجاوز المطالب الثقافية إلى المطالب الاجتماعية والسياسية.

أما مساهمة ميشيل فرانكار، فترحل بنا إلى بلجيكا لتعرض مسألة اللغات الجهوية والمحلية التي استبعدت لفائدة اللغتين الوافدتين: الفرنسية بوالونيا، والهولندية بفلندرن. وشدد الباحث على ضرورة استخلاص العبر والدروس من هذه الوضعية في مجال إعداد السياسات اللغوية، ويربط كل هذا، وعلى نحو متواز، ببعض الجوانب المتصلة بسيرورة تهيئة اللغة الأمازيغية.

وقد خُتم الملف الموضوعاتي بحوار مع محمد بودهان والصافي مومن علي (باللغة العربية)، وعبد السلام الشدادي، وإدريس اخروز (باللغة الفرنسية). انتظم الحوار في ستة محاور ذات علاقة وطيدة بتيمة العدد: التدابير الدستورية لتدبير التنوع الثقافي واللغوي، والضمانة القانونية لتفعيل التوجهات الجديدة للسياسات اللغوية والثقافية، وإدماج الأمازيغية في السياسات والمؤسسات العمومية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والإجراءات الضامنة للتكامل والانسجام بين المؤسسات التي ستعنى باللغات والتعابير الثقافية، ثم دور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في ضوء الدستور الجديد.

أما الباب المتعلق بمختلفات فيتضمن سبع مساهمات؛ إثنتان منها باللغة العربية، وخمس باللغة الفرنسية. تناول محمذن بن أحمد بن المحبوبي في المقال الأول مجهودات الشنقيطيين في تعريب بعض الألفاظ والتعابير الأمازيغية الصنهاجية. فعرض قواعد وبدايات الترجمة، مبينا تجلياتها في النصوص الشعرية على مستوى الوحدات المعجمية والبنيات المركبة.

وأخضع حسن رامو في مساهمته حول الخريطة اللغوية للمغرب المقاربتين المعتمدين في هذا الشأن للمحك النقدي، فأوضح أن محدودية المقاربة المعتمدة في فترة الحماية تتجلى في رسم الحدود اللغوية انطلاقا من الحدود الإثنية، كما أبرز أن المقاربة الإحصائية التي استندت على معطيات إحصاء 2004 أكثر موضوعية رغم المشاكل المنهجية التي تطرحها.

وتناول محمد محرازي مسألة وضع اللغات استنادا إلى التسميات المختلفة التي تمنحها. معيدا بذلك النظر في التصنيفات الثنائية المعروفة من قبيل لغة مقدسة/ لغة عادية، لغة ممعيرة/لغة غير ممعيرة ..إلخ. وخلص إلى أن كل اللغات تكتسب قيمتها انطلاقا من كونها أداة للتواصل.

وسلط فضيل محمد صادق الضوء على حكاية "حدَّاد أكالوس"، وهي حكاية أمازيغية من منطقة القبائل الجزائرية، معتمدا التحليل السيميائي الثلاثي المستعار من شارل ساندرس بورس Ch. S. Peirce، وهو تحليل مازال غير معروف بالجزائر. فسعى إلى إبراز الكيفية التي يُسيطر بها على النار من جهة، واللغة من جهة أخرى باعتبارهما عنصرين يمكنان الإنسان من بناء وتقويض وإعادة بناء هذا المظهر أو ذاك البعد داخل نسقه الاجتماعي.

وتناولت مساهمة كريم الصالحي علاقة المستقصي والمستقصى عنه، فقدمت توصيفا لمنهجية أُعتمدت خلال إنجاز بحث ميداني بالقبائل، والتي استهدفت مجموعة من أشخاص مقربين، معتمدة تارة على "النحن" وتارة أخرى على "الآخر". وهو الأمر الذي استدعي إعادة النظر في المعجم الكفيل بإرساء جو من الثقة ونوعا من المسافة الضرورية المتبادلة في مثل هذه البحوث.

وانطلاقا من متن شفهي بينت سميرة موكريم أن نوع ومرحلة الحدث من جهة، ودورهما في تحديد القيمة الجهية الزمنية في الجملة من جهة أخرى، يتدخلان على المستوى المورفوتركيبي في الأمازيغية. وأوضحت أن الصيغ الفعلية الأساسية يمكن أن تساهم في التعبير عن الزمن الحاضر، وهذا بناء على نوع ومرحلة الحدث الذي يختاره المتحدث ليكون موضوع إسناده. وهو ما يشكل دليلا آخر على الطابع الجهي وليس الزمني للنظام الفعلي في الأمازيغية.

ويضم الشق المخصص لتقديم الإصدارات الجديدة ذات الصلة باللغة أو الثقافة الأمازيغية، ثلاثة نصوص: قدمت فاطمة أكناو في النص الأول باللغة الأمازيغية *المعجم المدرسي* ⵜⴰⵙⵎⵓⵍⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵔⵉ (2011). وقام محمد آيت حمزة في النص الثاني بعرض حول كتاب *المخازن الجماعية بالأطلس الصغير الغربي: أطلس مصوَّر للتراث الثقافي لجنوب المغرب* (2011)

أما النص الثالث فقد خصصه أحمد بوكوس لتقديم كتاب *مسار اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات* (2012).

وأخيرا، تتقدم إدارة المجلة وهيئة تحريرها بخالص الشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا العدد من المجلة: الخطير أبو القاسم، ورشيد أكرور، وحسن بنعقية، وعائشة بوحجار، وفاطمة بوخريص، وبلعيد بودريس، وعبد السلام خلفي، ومحمد دحمان، وفؤاد ساعة، وأحمد صابر، وميلود الطايفي، وخالد عنسار، وعبد الرحمان العيساتي، والمهدي قدوري، ورشيد لعبدلوي، والحسين المجاهد، ومحمد المدلاوي، وعبد الجبار المديوني، وعبد الله المنتصر، وموحا الناجي، وخديجة محسن، وبنعيسى يشو.

أسيناگ-Asinag

ملف العدد

ترسيم الأمازيغية : التحديات والرهانات

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من خلال الوثيقة الدستورية

أحمد المنادي
المعهد الملكي للثقافة الامازيغية

ⵢⵉⵡⵉ ⴷ ⵓⵎⵏⵏⵉ ⴰⴷ ⵅⴼ ⴰⵢⵍⵍⵉ ⵙ ⵉⵥⴹⴰⵕ ⵓⴷⵓⵙⵜⵓⵔ ⴰⵎⴰⵢⵏⵓ ⵏ ⵜⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⴰⴷ ⵜ ⵉⴼⴽ ⴳ ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ ⵏ ⵓⵙⵖⵓⴷⵓ ⵏ ⵓⵎⵏⵉⴷ ⴰⵎⴰⴷⴷⵓⴷ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ. ⵎⴰ ⴰⴷ ⴰⴽⴽⵯ ⵙⴳ ⵓⵎⵏⴰⴹ ⴰⵎⴰⵜⴰⵢ ⵍⵍⵉ ⴳ ⴷ ⵢⵓⵛⴽⴰ ⵓⵙⵓⴷⴻⴷ, ⴷ ⵎⴰⴷ ⴷⵉⵙ ⵉⵎⵓⵏⵏ, ⵣⵓⵏ ⴷ ⴰⵙⴼⵓⵍⴽⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⴽⵔⵜ ⵜⴰⴷⵉⵎⵓⵇⵕⴰⵜⵉⵜ, ⵍⵍⵉ ⵉⵥⵍⵉⵏ ⵙ ⵓⵙⵡⵓⴷⴷⵓ ⵏ ⵜⵎⴰⴳⵓⵜ ⵜⴰⵙⵏⵉⵍⵙⵜ ⴷ ⵓⵎⵢⴰⵏⴰⵡ ⴰⴷⵍⵙⴰⵏ ⴳ ⵜⵎⴰⵣⵉⵔⵜ ⵏⵏⵖ.

ⵉⵣⵣⵓⴳⴰⵣ ⵓⴷⵓⵙⵜⵓⵔ ⴰⵎⴰⵢⵏⵓ ⵏ 2011 ⴳ ⵓⴱⵔⵉⴷ ⴰⴷ, ⵙ ⵜⵖⴰⵔⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵓⴷⴻⴷ ⵏ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ, ⵉⵙⵙⵖⵉ ⵉ ⵜⵏⴱⴰⴹⵉⵏ ⵜⵜⵓⵙⵎⴰⴳⵍⵏⵉⵏ ⴰⴷ ⴷ ⵙⵙⵓⴼⵖⵏⵜ ⵢⴰⵏ ⵓⵣⵔⴼ ⴰⵎⵙⵙⵓⴷⵙ ⵉⵥⵍⵉⵏ ⵙ ⵎⴰ ⴰⴷ.

ⴰⵔ ⴷ ⵉⵜⵜⴰⵡⵉ ⵓⵎⵏⵏⵉ ⴰⴷ ⵅⴼ ⵜⵏⵇⵇⴰⴹ ⵍⵍⵉ ⴱⴰⵀⵔⴰ ⵙⵜⴰⵡⵀⵎⵎⴰⵏⵉⵏ ⴳ ⵓⴷⵓⵙⵜⵓⵔ, ⴰⵔ ⵉⵙⵙⵉⵙⴼⵉⵡ ⴽⵉⴳⴰⵏ ⵏ ⵉⵎⵏⵣⴰⵢⵏ ⵏ ⵓⴷⵓⵙⵜⵓⵔ ⴷ ⵓⵣⵔⴼ, ⵍⵍⵉ ⵥⴹⴰⵕⵏⵉⵏ ⴰⴷ ⴰⵡⵙⵏ ⴳ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴰⴷ ⴳ ⵓⴱⴰⵔⴰⵣ ⵏ ⵓⵣⵔⴼ ⴷ ⵡⵉⵏ ⵜⵓⴷⵔⵜ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵡⴰⵎⵓⵏ.

Cet article tente de circonscrire les opportunités offertes par la constitution du royaume quant à l'opérationnalisation du caractère officiel de l'amazighe partant du contexte général de cette institutionnalisation, contexte caractérisé par une orientation visant à consacrer la pratique démocratique dans la gestion de la pluralité linguistique et la diversité culturelle de notre pays. Cette orientation est concrétisée par la nouvelle constitution reconnaissant à l'amazighe un statut officiel et constitutionnel, et obligeant les autorités compétentes à promulguer la loi organique relative à l'amazighe.

A partir de ces données, l'article vise à mettre la lumière sur les dispositions de la constitution en la matière en examinant les principes et les fondements constitutionnels et juridiques à même de garantir la réussite de ce chantier à différents niveaux législatifs et dans les domaines de la vie publique de la société.

تُعَد دسترة اللغة الأمازيغية وترسيمها في دستور المملكة المستفتى عليه سنة 2011، علامة فارقة في تاريخ المغرب الحديث، سياسيا وثقافيا وحقوقيا. فقد أقدمت الدولة المغربية، على مستوى قانونها الأسمى، على تبني مقاربة جديدة تقطع جذريا مع المقاربات السابقة في تدبير الشأنين اللغوي والثقافي، المتجلية في النصوص الدستورية المنسوخة بموجب الدستور الجديد، والمترجَمة عبر السياسات العمومية المتبعة مدة خمسين سنة، أي منذ الاستقلال إلى نهاية القرن الماضي. وبالنظر إلى منطوق الدستور الحالي ومحمولات نصوصه المتصلة بشأن الأمازيغية في أبعادها المختلفة، يمكننا تأكيد الفرضية الآتية: إن الوثيقة الدستورية في صياغتها ومقاربتها للأمازيغية، تفسح المجال بشكل أمثل للنهوض بلغتنا وثقافتنا الأمازيغيتين، وتمكّن من إدماجهما في الحياة العامة، لاسيما وأن الحماية القانونية صارت أمرا واقعا، تستمد قوتها من الدستور وما يقره من ضمانات في هذا الباب. ولعل هذا الأفق الجديد الذي فُتح أمام ورش الأمازيغية لم يكن متاحا من قبل، خاصة مع التباينات الحاصلة بين المبادرة الملكية المتمثلة في خطاب أجدير وتوابعه، وبين النص الدستوري المعمول به آنذاك[1]. فبالرغم من جرأة المبادرات والتوجيهات الملكية على مستوى التفاعل مع تطلعات المجتمع المغربي تجاه مطالبه الثقافية واللغوية، إلا أن آلة إنتاج النصوص القانونية تعطلت عن مواكبة هذه التحولات، مما شكل عائقا موضوعيا أمام تفعيل الكثير من القرارات والتوصيات المتصلة بالنهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين من الناحية الإجرائية. وسنحاول من خلال تفكيك السياقات الخاصة بالأمازيغية في الوثيقة الدستورية، أن نتبيّن إلى أي حد استطاع الدستور الجديد أن يترجم انتظارات المجتمع المغربي ويعكس إرادته في هذا الشأن، وما هي الإمكانيات القانونية والإجرائية التي يُتوقع أن تشكل طفرة نوعية في مسار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؟

1- السياق العام لترسيم الأمازيغية

لم يكن موضوع الاعتراف بالأمازيغية من طرف الدولة معزولا عن التحولات التي عرفها الزمن السياسي في المغرب خلال العقدين الأخيرين. فقد تميز هذا السياق بسيادة مقولات تنسجم في محمولاتها مع شعارات سياسية وخطابات حقوقية جديدة سادت مناطق كثيرة من العالم، وخاصة خطاب "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" وشعارات العدالة الانتقالية وغيرها. في ظل هذا التحول سيدشّن المغرب مساره السياسي بمقولات ومفاهيم من قبيل الانتقال الديمقراطي والمصالحة والتناوب...، وكلها مؤشرات على الرغبة في تجاوز سلبيات السياسات المتبعة في الماضي، والتوجه نحو تدبير جديد لقضايا المجتمع على أساس

[1] كانت الحاجة ماسة إلى الحماية الدستورية والقانونية للأمازيغية، خاصة في ظل عدم التزام الكثير من الجهات المعنية بالنهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين وترددها في القيام بالواجب. فطبيعة مهام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وصلاحياته المحددة في ظهير 17 أكتوبر 2001، لا تسمح بإلزام الشركاء بتنفيذ الإجراءات التي يقترحها المعهد في هذا المجال. ولعل هذا الوضع كرّس الاقتناع بالتلازم بين الحماية القانونية للأمازيغية من جهة، ومشروع النهوض بها من جهة أخرى.

تكريس قواعد الممارسة الديمقراطية، ودمقرطة العلاقات بين مختلف مكونات الدولة والمجتمع، وإقرار المصالحة بأبعادها الإنسانية والتاريخية والثقافية واللغوية...

ففي هذا الإطار يندرج التعاطي الرسمي مع الشأن الأمازيغي الذي لم يكن يحظى من قبل بالاهتمام والعناية اللازمين، بالرغم من وجود عمل حركي مدني انطلقت بوادره التنظيمية منذ أواخر الستينات من القرن الماضي. فلقد قامت سياسة الدولة المغربية في تعاملها واعترافها بالمطالب الثقافية واللغوية الأمازيغية التي كان يعلن عنها هذا الحراك المدني، أو ما يُعرف بمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية، على مبدأ التدرج. فثمة جملة من المحطات التاريخية المهمة في مسار التعاطي مع الأمازيغية، تعكس هذا المبدأ وفقا لموازين القوة التي تحكم التطور السياسي والاجتماعي لمغرب ما بعد الاستقلال. ويمكن الإحالة في هذا السياق على بعض المبادرات، من قبيل مشروع البحث في الأمازيغية وتدريسها سن 1978، والذي لم يكتمل[2]، وتأكيد الخطاب الملكي يوم 20 غشت 1994 على المكون الثقافي الأمازيغي ضمن الثقافات الوطنية، والإقرار بتدريس الأمازيغية في التعليم الإبتدائي[3]، وإدراجها في الإعلام العمومي "نشرة اللهجات". إلا أن المحطة الفاصلة في هذا المسار ارتبطت ببداية الألفية الراهنة، حيث جاء الخطاب الملكي بأجدير بتاريخ 17 أكتوبر 2001، للإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بوصفه مؤسسة متخصصة في الثقافة واللغة الأمازيغيتين. وبعده، وتحديدا سنة 2003، سينطلق مسلسل إدماج الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين تفعيلا لمضامين الخطاب الملكي المذكور، ليتلو ذلك إنشاء قناة تلفزية متخصصة في الأمازيغية سنة 2010. وسيتم تتويج هذه الصيرورة بالاستجابة لمطلب ترسيم الأمازيغية، والمنصوص عليه في الوثيقة الدستورية الجديدة للمملكة، دستور سنة 2011.

إن المسألة في عمومها ترتبط بطبيعة المقاربة التي اعتمدتها الدولة في تدبيرها للشأن اللغوي والثقافي في منظومة نصوصها الدستورية. فدستور المملكة لسنة 1962 ونسخه المعدلة في سنوات 1970 و1972 و1992 و1996، لم يكن مستحضرا للبعد التعددي للهوية المغربية وتنوع مكوناتها. ولم يتم الإقرار بالتعدد اللغوي إلا في الدستور الجديد سنة 2011، الذي تبنى مقاربة جديدة لمسائل الهوية والحقوق، تختلف جذريا عن التي اعتمدت في النصوص الدستورية السابقة. مقاربة تؤسس لمنظور جديد في وضع السياسات العمومية وتدبير القضايا الكبرى، وخاصة القضايا التي تتصل بتماسك نسيج المجتمع وبمنظومة القيم الناظمة لمعتقداته وثقافته. ولعل من حسنات هذا التصور أننا سنكون بصدد إعادة تشكيل مفاهيمنا ورؤانا لمسائل الهوية على أساس المواطنة الحقة، وما تقتضيه من حماية لجميع الحقوق الثقافية واللغوية والاجتماعية وغيرها.

---

[2] يتعلق الأمر بمشروع مرسوم أحالته الحكومة سنة 1978 على مجلس النواب، يُحدث بموجبه معهد للدراسات والأبحاث في اللغة البربرية، تناط به مهمة الحفاظ على هذه اللغة والعمل على انفتاحها وتخليدها كجزء لا يتجزأ من التراث الوطني. ومن ضمن المهام المسندة إليه، تهييء وسائل تعليم اللغة البربرية بمختلف جوانبها والعمل على نشرها...

[3] لم يتم تنفيذ ما أقره الخطاب الملكي في ما يخص تدريس الأمازيغية في التعليم الإبتدائي في تلك المرحلة.

ولقد تزامن ترسيم اللغة الأمازيغية مع تراكم جملة من الإجراءات والإنجازات المتعلقة بها على مدى عشر سنوات مضت، منذ الخطاب الملكي بأجدير وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. ومن أبرز ما تحقق خلال هذه المدة تهيئةُ الظروف والأجواء لتلقي مشروع ترسيم الأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة، تهيئة تجلت على أصعدة ثلاثة:

- فعلى صعيد الرأي العام الوطني، ساهم الخطاب الملكي بأجدير وإحداث المعهد وما تلا ذلك من إجراءات في تشكيل حالة نفسية وذهنية جديدة لدى العموم، تجسّدتْ في واقع التطبيع الذي حصل مع موضوع الأمازيغية. فقد صار الجميع يُسائل الذات من خلال إعادة طرح أسئلة الهوية والثقافة الوطنية طرحا نقديا، يحلّ فيه الاعتزاز بمكون الأمازيغية في منظومة الهوية محل نزعة الإقصاء التي هيمنتْ لزمن طويل. وهذا مكسب من شأنه إزالة العوائق النفسية والتلبيسات الحاصلة في ما يخص مسألة الانتماء ومفرداته بمعناه الحضاري، والتي كانت دوما مصدر التوتر والارتباك في تدبير قضايا اللغة والثقافة في مغرب ما بعد الاستقلال.
- وعلى الصعيد السياسي استطاع موضوع الأمازيغية أن يكتسب صفة الإغراء لدى الفاعلين السياسيين. فمعظم التنظيمات السياسية تبثث في برامجها ومذكراتها وبياناتها موضوع الأمازيغية بوصفه محل إجماع لدى المغاربة، يلزم أن يأخذ مكانه بجانب مختلف القضايا الجوهرية في النقاش السياسي، وفي المبادرات الحزبية وغير الحزبية، إلى أن صارت الأمازيغية بفعل ذلك ثابتا من ثوابت الخطاب السياسي الراهن.
- أما الصعيد الثالث فيكمن في الجانب الأكاديمي الذي لا يقل قيمة عن الأولَيْن. لقد خطا المغرب، وفي ظرف وجيز، خطوات جبارة في تهيئة اللغة الأمازيغية وإعدادها علميا وفنيا لتكون رسمية بالفعل. فالجهود التي يبذلها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في هذا الباب جعلت من تجربته مرجعا يستفاذ منه علميا وإجرائيا، في حل الإشكالات المتعلقة بالتهيئة اللغوية وفي نمذجة تصوراتها البيداغوجية، زيادة على العمل البحثي في مختلف فروع المعرفة ذات الصلة باالأمازيغية، لغة وثقافة وحضارة...

لقد تمت الاستجابة لدسترة الأمازيغية بعد صيرورة من المطالبات المشروعة[4]، بلغت ذروتها في خضم الحراك العام الذي عرفه المغرب في السنوات الثلاثة الماضية، حيث

[4] لابد من التذكير بأن مطلب دسترة الأمازيغية نتاج طبيعي لنضال وتفكير مستمرين عبّرت عنهما فعاليات مهتمة باللغة والثقافة الأمازيغيتين منذ عقود مضت، لا يمكن تجاهل دورها التاريخي الفعال في تحقيق هذا المنجز. ونحيل هنا على جملة من المبادرات كانت أولاها سنة 1980 حين اقترح الأستاذ أحمد بوكوس، ضمن أشغال الدورة الأولى لجمعية الجامعة الصيفية بأكادير، فكرة وضْع ميثاق وطني يحدد مبادئ السياسة اللغوية، التي من شأنها أن تجعل اللغتين العربية والأمازيغية تتمتعان بنفس الحقوق والوظائف والاستعمالات، وهو الأمر الذي يحتاج إلى عمل جماعي وإلى ضمانة دستورية (الحسين وعزي، نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، 2000). وتلت هذه المبادرة محطات مهمة تُوّجت بإصدار ميثاق أكادير حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين سنة 1991. وهو الميثاق الذي نص على ضرورة إقرار الطابع الوطني للغة الأمازيغية في الدستور بجانب اللغة العربية. أعقب ذلك رفع مذكرة الجمعيات الأمازيغية إلى الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1996، تشمل مقترحاتها بشأن مشروع تعديل الدستور آنذاك. وكذلك البيان الأمازيغي المعروف ببيان محمد شفيق سنة 2000، الذي نص على مطلب الترسيم صراحة حين أعلن أنه آن

تعددت الأصوات المطالبة بالاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزّز هذا الحراك بالمطالب ذات الصبغة الحقوقية، خاصة الحقوق اللغوية والثقافية. في هذا السياق لم يكن من الممكن سوى المضي في طريق التغيير والاستجابة لطموحات المواطنين عبر فتح ورش المراجعة الشاملة للوثيقة الدستورية، ومن ثم إقرار دستور جديد يضمن الآليات الضرورية لدمقرطة السياسة والمجتمع.

إن فعل دسترة الأمازيغية وترسيمها، يستمد قوته ومشروعيته من الفلسفة المؤطرة للدستور الجديد القائمة على ربط الهوية والحقوق بمنظومة المواطنة في أبعادها المتعددة، وفي علاقتها بالأرض والتاريخ واللغة والثقافة والحضارة. يتجسد هذا المنظور الجديد في ما أقرته فصول الدستور وفقراته من مبادئ ومقتضيات تهم الهوية المغربية بشكل عام، والأمازيغية بشكل خاص. فقد نصت الفقرة الثانية من تصديره[5]، على الطابع المتنوع والمتعدد لهوية المغرب من حيث روافدُها ومكوناتُها اللغوية والثقافية، والتي تشكل الأمازيغية جزءا منها. فالمملكة المغربية "دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية والاسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية". كما خُصص جزء من الفصل الخامس في الدستور لموضوع ترسيم اللغة الأمازيغية وبعض الأسس التي يلزم أن تقوم عليها عملية الترسيم.

2- مقتضيات النص الدستوري بشأن الترسيم

جاء في الفصل الخامس من الدستور أن الأمازيغية "تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية".

إن تأمل منطوق هذا النص الدستوري يفضي بنا إلى استخلاص خمسة عناصر أساسية، ترتكز عليها عملية دسترة الأمازيغية، وتساعد على بلورة تصور إجرائي بخصوص تفعيل المادة الدستورية في هذا الشأن. ويمكن حصر العناصر المذكورة في:

1. رسمية اللغة الأمازيغية، والإقرار ببعدها الوظيفي؛
2. طبيعة المسؤولية في شأن ترسيم الأمازيغية؛
3. مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛

الأوان لدسترة اعتبار لغتنا الوطنية الأصلية لغة وطنية رسمية. انضافت إلى هذه المحطات مبادرة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لما وجه سنة 2006 إلى ملك البلاد محمد السادس مذكرة حول دسترة اللغة الأمازيغية. وتعززت هذه الدينامية بالتدافع الأخير الذي عرفه المشهد السياسي المغربي بين مختلف الحساسيات السياسية والثقافية ونسيج المجتمع المدني = = فكانت النتيجة دسترة الأمازيغية وترسيمها في الدستور الجديد للمملكة.

[5] يكتسب التصدير قوته الدستورية الإلزامية من خلال التنصيص في نهايته على أن التصدير جزء لا يتجزّأ من الدستور: "يشكل هذا التصدير جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور" (الفقرة الأخيرة من تصدير دستور المملكة، طبعة 2011). وهذا بخلاف الدساتير السابقة للمملكة.

4. إدماجُ الأمازيغية في مجالات الحياة العامة وكيفياتُه؛
5. مجالات الإدماج؛

إنها بلا شك عناصر ترسم رؤية واضحة، يمكن أن تشكل قاعدة لاستراتيجية وطنية لتطبيق مقتضى الدستور في ما يتعلق بالأمازيغية. فرسمية الأمازيغية يعني أنها مؤهلة لأن تكون لغة التداول والاستعمال في مختلف مؤسسات الدولة، ومرافقها العمومية ودوائرها الحكومية. وسيتجسد الطابع الرسمي لها من خلال مختلف آليات التواصل والاتصال والخدمات الرسمية، المرئية والمكتوبة والمسموعة، بما في ذلك المراسلات الإدارية، والوثائق والنصوص القانونية، والتصريحات الرسمية، والخطب الصادرة عن مؤسسات الدولة... وقد أقر الدستور بقابلية اللغة الأمازيغية لأن تستوعب هذا البعد الوظيفي العملي، مع ما يقتضيه الأمر من مهام جسيمة تقع على عاتق المؤسسات، سواء منها الموكول لها تهيئة اللغة لهذه الوظيفة علميا[6]، أو الموكول لها تنزيل ما تُقرره الدولة في شأن تفعيل الترسيم وأجرأته.

إن جسامة الموضوع وأهميته، جعلت المشرّع الدستوري يؤكد على طبيعة المسؤلية التي تقتضيها عملية إنجاح الترسيم. فمن جهة، هناك مسؤولية عامة تقع على جميع المغاربة، وهي مسؤولية جماعية حتّمتها خصوصية الأمازيغية بوصفها إرثا مشتركا للجميع دون تمييز. يترتب عن ذلك أن المغاربة أفرادا وجماعات، الناطقين بالأمازيغية وغير الناطقين بها، مدعوون جميعا للانخراط في ورش تنزيل مقتضى الدستور. ومن جهة أخرى، هناك مسؤولية خاصة، ترتبط بما هو تشريعي من خلال إسناد تفعيل الترسيم وأجرأته إلى القانون التنظيمي، ومن ثم تكون الجهات المشرّعة على مستوى القوانين التنظيمية وما يتفرع عنها، متحملة مسؤولية كبرى في هذا الصدد. فالأمر لا يتعلق بمجرد قانون ينظم قطاعا معينا، وإنما بقانون له صلة وطيدة بقضايا حساسة، لا مجال فيها للاعتبارات الإيديولوجية أو السياسية أو الحزبية أو الفئوية...

أما من الناحية العملية، فإنه من الطبيعي أن لا يكون تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية عملية متعجّلة تأتي دفعة واحدة، مما يخالف قواعد التنزيل المنهجية التي تخضع لمنطق التدرج والمرحلية. والمرحلية هنا تأخذ بعدين اثنين: البعد الزمني الذي يحيل على التدرج في خطوات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وفقا لمراحل زمنية يتم تحديدها. والبعد الموضوعي (نسبة إلى الموضوع) المتعلق بالتدرج في تحديد المجالات والقضايا، بناء على خطة تضمن الانتقال السلس من محطة إلى أخرى. إن الأمر يحتاج إلى تفكير عميق في الصيغ الممكنة والمتاحة، وفي الإمكانات المتوفرة حالاً ومستقبلا، من أجل وضع برمجة للعمليات الضرورية وفقا لرزنامة معقولة، تأخذ بعين الاعتبار أولوية الموضوع وانتظارات المواطن بخصوصه. ولا يعني هذا الأمر أن تتحول المرحلية إلى ذريعة لعرقلة الورش أو

[6] لاشك أن مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ستكون محور هذه المهمات ذات الطابع العلمي، باعتبار ما حققته من تراكمات في هذا المجال. وتحتاج المؤسسة إلى مزيد من الدعم والعناية لكي تكون في مستوى التحديات التي تنتظرها مستقبلا.

التنصل من المسؤولية، بل يعني ذلك أن تكون لدينا رؤية موضوعية للفلسفة التي ينبغي أن تؤطر تنزيل النص الدستوري. ولاشك أن كل عملية في هذا الاتجاه، لابد أن تنطلق مما تحقق إلى حدود الآن في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، ليكون أرضية للتوجه نحو تنزيل فعال لمقتضى الترسيم.

إن أحد المقاصد الأساسية من ترسيم الأمازيغية أنْ نجد لها أثرا بيّنا في حياة المواطن المغربي، الخاصة والعامة. ولن يتحقق ذلك إلا ضمن صيرورة مركبة تتحدد بعوامل كثيرة نفسية وثقافية واجتماعية وتشريعية... وفي هذا الصدد يأتي مفهوم إدماج الأمازيغية في مجالات الحياة العامة، بوصفه آلية لتنزيل المشروع وبسْطه في مختلف مظاهر الحياة لدى المواطن، بحيث ستصير عملية الإدماج عنصر إغناء للمجالات العامة، تتناغم فيها اللغة الأمازيغية وثقافتها مع التشكيلات اللغوية والثقافية المعهودة، ويكون المواطن في هذه العملية عاملا فاعلا بوصفه منطلق الأمر ومنتهاه. وهنا يكتسي سؤال الكيف أهمية قصوى، باعتباره يحيل على الجانب المنهجي في الإدماج، أيْ تحديد الكيفيات التي ستمكننا من أجرأة فعالة للطابع الرسمي للأمازيغية. ولعل الأمر يحتاج إلى وضع استراتيجية وطنية تحدد طبيعة المقاربات التي يلزم أن تواكب الإدماج الفعلي للأمازيغية ومستوياته، أفقيا وعموديا. ويُفترض أن تجيب هذه الاستراتيجية عن الأسئلة والإشكالات التي يثيرها البحث والتأمل في الموضوع، بما في ذلك سؤال المجالات. فإذا كان الدستور مبادرا إلى التنصيص على مجال التعليم بوصفه مجالا ذا أولوية في عملية الإدماج، لما يكتسيه من خصوصية وحيوية ولما راكمه من تجارب، فإن المشرع على مستوى القانون التنظيمي ملزم بتحديد بقية المجالات وترتيبها وفقا لما تقتضيه فلسفة التنزيل ومراحله.

3- تفعيل الطابع الرسمي: المستويات والمبادئ

إن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وفق الفصل الخامس من الدستور يرتكز على أساس تشريعي، يتمثل في إصدار قوانين تُناط بها عملية التنزيل بما تعنيه من تفصيلات، تخص الإجراءات التشريعية والتنظيمية واللوجستية وغيرها. ولا بد في هذا المقام من تحديد مستويات التشريع المفترض اعتمادها، لتَمثُّل روح الدستور ومنطوقه في ما يتعلق بتدبير الموضوع وأجرأة مقتضياته. فبعد الإقرار الدستوري برسمية اللغة الأمازيغية، أُسندت مهمات التفعيل إلى قانون تنظيمي يصدره المشرع في هذا الخصوص، حتى لا يبقى الترسيم مجرد عنوان لغوي في القانون الأسمى للبلاد. ولعل قوة القانون التنظيمي[7] وقيمته القانونية، كما هو معروف في أدبيات القانون الدستوري، يستمدها من كونه مكمّلا للنصوص الدستورية، مفصلا لمُجْملها، مفسرا لموجزها، مما يجعله في مرتبة النص الدستوري من الناحية الموضوعية وليس الشكلية، خاصة وأنه يخضع للرقابة الدستورية القبلية وجوبا، كما

[7] القوانين التنظيمية هي القوانين التي نص الدستور على كونها كذلك. وقد نص الدستور الحالي، بخلاف الدساتير السابقة للمملكة، في الفصل 86 على كون مدة الولاية التشريعية الحالية أجلا ملزما لعرض مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان.

ينص على ذلك الفصلان 85 و132 من الدستور[8]. من هنا تأتي أهمية هذا القانون والحاجة إلى المراهنة عليه والحرص على أن يكون أولا، مُعبرا بشكل دقيق عما يقتضيه النص الدستوري ويستوجبه في رسمية الأمازيغية، متمثلا للفلسفة القائم عليها بنيان الدستور وجوهره. وثانيا، أن يتحرى الدقة في التعبير عن مستلزمات تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبيان كيفياته ومجالاته، بشكل يدرأ عن القانون شبهة التأويل المضطرب، ويسد باب الذرائع التي يُحتمل أن تعُوق مسار المشروع.

ويأتي بعد القانون التنظيمي باعتباره المستوى التشريعي الأول، المراسيم التطبيقية. وهي لا تقل أهمية عما سبق ذكره، مادامت تتولى تنفيذ الأمور القانونية المتضمنة في النصوص التشريعية والقوانين التنظيمية. ولكونها كذلك، فإنه يلزم أن تكون مجال البسط في الإجراءات والتفاصيل والجزئيات التي ستستهدف التنزيل العملي لمقتضيات رسمية الأمازيغية، في تناغم تام وانسجام كلي مع النص التشريعي ومبادئه. إن التدابير التطبيقية التي يفترض أن تتأسس بناء على القانون التنظيمي، تستدعي مقاربة مسؤولة ومنفتحة على كل المقترحات التي يمكن أن يساهم بها الفاعلون في المجال، مؤسسات وأفرادا وجماعات، ومحكومة بالمرتكزات والمبادئ المؤطرة للموضوع.

إن أجراة منطوق الفصل الخامس من الدستور بشأن الأمازيغية لا ينبغي أن يتوقف عند حدود المستويين السابقين (القانون التنظيمي والمراسيم التطبيقية)، بل يفترض أن يمتد إلى مستوى ثالث يتعلق بعموم القوانين التي يصدرها المشرع، سواء القوانين العادية[9] المتضمنة للتشريعات الواردة ميادينها في الفصل 71 من الدستور، أو المراسيم التشريعية الصادرة عن الحكومة[10]. فلا يُتصور أن تصدر القوانين بمختلف أنواعها، المتصلة منها بالأمازيغية بشكل مباشر، أو التي تنظم مجالات المجتمع، دون أن تكون مضامينها موافقة لروح الدستور، آخذةً في الاعتبار مقاصده السامية في ترسيم الأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة، مستجيبة لتطلعات المجتمع المغربي وتوقعاته في إقرار العدالة على جميع المستويات.

أما من حيث المبادئ، فيمكن الإشارة إلى أن ثمة جملة من المبادئ يلزم أن تتأسس عليها المقاربات التي تستهدف تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية. وأهم هذه المبادئ:

1. **سيادة القانون والالتزام بمقتضياته:** فالعبرة ليست بالنصوص، بقدرما تكون بالضمانات والإصرار على احترام القوانين بمختلف أنواعها، وتنفيذها حتى لا تكون مجرد نصوص منقطعة عن التطبيق، موقوفة التنفيذ. وأهم مؤشر على هذا

[8] تؤكد الفقرة الثالثة من الفصل 85 على أنه "لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور". كما تنص الفقرة الثانية من الفصل 132 على أنه "تحال إلى المحكمة الدستورية= =القوانين التنظيمية قبل إصدار الأمر بتنفيذها... لتبث في مطابقتها للدستور".

[9] يحدد الفصل 71 من الدستور الميادين التي يختص القانون بالتشريع فيها وهي كثيرة.

[10] المقصود هنا التشريعات المتخذة بناء على الفصل 70 من الدستور الذي يسمح للحكومة باتخاذ تدابير يختص القانون عادة باتخاذها. وكذلك مراسيم القوانين التي يمكّن الفصل 81 الحكومة من إصدارها، بإذن من البرلمان.

المبدأ أن تجد الأمازيغية والقوانين الموصولة بها، صداها في السياسات العمومية وتدابيرها المختلفة.

2. **الاستمرارية**: وتعني الانطلاق والبناء على ما تم تحقيقه من منجزات ومكتسبات خلال العشر سنوات الماضية، سواء ما يتعلق بتهيئة اللغة الأمازيغية (معيرة وخطّا)، أو بتعميمها وإلزاميتها في المنظومة التربوية، أو ما يخص المنجز العلمي والمعرفي الذي اضطلعت به عملية البحث والتأليف من خلال أعمال المعهد الملكي ومشاريع البحثية، وغير ذلك من القرارات والإجراءات التي تم ترصيدها في مسيرة النهوض بالأمازيغية، والتي لا شك ستكون جزءا من الاستراتيجية الوطنية المتوقع وضْعها لهذا الورش. وإلا فإن تجاوز التراكم الكمي والنوعي في هذا السياق، والعودة إلى نقطة الصفر في العمل والتخطيط، سيكون ضربا من العبث، يُفقد القرارات والسياسات والمؤسسات مصداقيتها وقيمتها القانونية.
3. **التشاركية**: فإذا كان أحد المرتكزات الدستورية في ترسيم الأمازيغية أنها إرثٌ مشترك للمغاربة، وأنها مسؤولية الجميع بدون استثناء، فإن الأمر يقتضي أن تُرسى القوانين والسياسات على منهج تشاركي، يفتح المجال أمام كل الفاعلين لتقديم رؤاهم وتصوراتهم حيال الاستراتيجيات والخطط الناجعة لحقيق التفعيل المطلوب للطابع الرسمي للأمازيغية. إن الإشراك الحقيقي والفعلي للمؤسسات والفاعلين، وفي مقدمتهم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمجتمع المدني، كفيل بتجاوز الكثير من العقبات المحتملة في وجه المشروع. وقد أقر الدستور المغربي آلية مهمة تتعلق بتعزيز دور المجتمع المدني ليكون له نصيب وفعل في رسم السياسات العمومية ومراقبة تنزيلها على الواقع. ولذلك نصّ الفصل الثاني عشر على أن "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها". إن هذا التوجه الذي سطره الدستور في شأن المجتمع المدني، يفسح المجال أمام الجمعيات والهيئات المدنية التي تشتغل في حقل اللغات والثقافة، أو التي تهتم بالقضايا الحقوقية، أن تدلي بآرائها ومقترحاتها المرتبطة بتفعيل ترسيم الأمازيغية. فبالقدر الذي يمنحها الدستور قوة الاقتراح، يمنحها كذلك قوة المتابعة والتقييم، مما يعني أن المجتمع المدني الفاعل سيكون لا محالة مواكبا ويقظا تجاه تنفيذ السياسات العمومية في هذا النطاق.
4. **النجاعة**: وتتعلق بطبيعة الخطط والموارد المطلوبة، على مستوى العمليات الإجرائية التي لا بد أن تكون مسنودة بالقوة القانونية الملزمة، وبالصلاحيات الضرورية للجهات المعنية بالإشراف والتتبع، وعلى مستوى الموارد المالية والبشرية واللوجستية الكافية. ويمكن الإشارة في هذا النطاق إلى أهمية التمييز الإيجابي للأمازيغية في القوانين المالية بتمكينها من الموارد الكافية، حتى تتحقق عملية النهوض بها بالشكل الذي يقره الدستور.

خاتمة

إن الإرادة السياسية المعبّر عنها في الدستور بشأن الأمازيغية، وما تَوفّر لها من حماية دستورية وضمانات قانونية، يعكس لا محالة، رغبة المشرع في تدبير جيد للموضوع عبر آليات سياسية وقانونية، تراعي القواعد الأساسية في الممارسة الديمقراطية التي تروم تطوير المجتمع، بضمان الحقوق والحريات، وترسيخ السلوك الحضاري في إدارة قضاياه. ولعل تنصيص الدستور على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية يعني الإقرار بضرورة حماية هذه اللغات والحاجة وتنميتها، وفقا لمنظور استشرافي ورؤية استراتيجية موحدة تتناغم مع المبادئ والأسس التي يقوم الاختيار المعبّر عنه في الوثيقة الدستورية للبلاد. كما أن الدستور أقر آليات مهمة من شأن تفعيل وظائفها الدستورية أن يحصّن مشروع النهوض بالأمازيغية ويسهم في نجاحه. والمقصود بهذه الآليات مؤسسات حماية الحقوق والحكامة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية، التي نصت عليها الفصول من 161 إلى 168، وما أُسنِد إليها من مهام واختصاصات[11]. ولعل هذه الإرادة الدستورية في حاجة إلى إرادة سياسية حقيقية من جهة الفاعلين السياسيين، وخاصة من داخل العمل الحكومي، قصد إنجاح ورش الأمازيغية. ويمكن التأكيد على أن نجاح تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية سيكون مؤشرا قويا على نجاح الوثيقة الدستورية في استجابتها لتطلعات الشعب المغربي المشروعة.

المراجع

- دستور المملكة، المطبعة الرسمية، سلسلة "الوثائق القانونية المغربية"، طبعة 2011.
- الظهير الملكي بتاريخ 17 أكتوبر 2001 المتعلق بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
- وعزي الحسين، نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 2000.

[11] المؤسسات والهيئات المعنية في هذه الفصول هي المجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي يتولى الدفاع عن حقوق الانسان، ومؤسسة الوسيط التي أنيطت بها مهام الدفاع عن الحقوق والحريات وحمايتها والإسهام في ترسيخ القانون وسيادته، وإشاعة مبادئ العدل والإنصاف، ومجلس الجالية المغربية بالخارج الموكول إليه ضمان حقوق الجالية، وتامين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، والهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي...

إدماج اللغة الأمازيغية في قنوات السمعي البصري العمومي تفعيلا للفصل الخامس من الدستور

مصطفى الخلفي
وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة

تقديم:

نص الفصل الخامس من الدستور على أنه "تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء..."، وعلى أنه "يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية". لقد شكلت اللحظة الدستورية الجديدة، التي توجت مسارا إصلاحيا عميقا انخرط فيه المغرب منذ سنوات عدة، محطة جديدة بخصوص تثمين وتنمية الرصيد اللغوي ببلادنا بمختلف مكوناته وبالأخص اللغة الأمازيغية التي فتح الدستور الجديد المجال أمام ترسيمها.

إن المراجعة الدستورية الأخيرة لم تخلق أوتكتشف وضعا جديدا، بل إنها قامت بإقرار لواقع ملموس في الحياة العامة، على اعتبار أن اللغة الأمازيغية تشكل رصيدا مشتركا بمنطوق المادة الدستورية، كان ولا زال جزءا لا يتجزأ من الثقافة والهوية المغربيتين الغنيتين والمتعددة الروافد. لكن ومع ذلك فإن الإقرار باللغة الأمازيغية دستوريا يعني مأسسة هذا الواقع الثقافي العريق وإعطائه كل الإمكانيات والضمانات الضرورية للتطور والارتقاء. على هذا الأساس، وتفعيلا لهذا المقتضى الدستوري، أولت الحكومة عناية خاصة للمعطى الأمازيغي بالشكل الذي يواكب تطلعات المغاربة.

ففي مجال التعليم، على سبيل المثال، اتخذت الحكومة إجراءات تهدف إلى تسريع وتيرة تدريس اللغة الأمازيغية من أجل تحقيق هدف مليون مستفيد خلال السنة الدراسية 2013/2012. كما تعمل الحكومة على خلق مناصب الشغل لفائدة الأساتذة والمؤطرين، وتشجيع وتقوية مسالك الدراسات الأمازيغية بالجامعات، وتوفير شروط التكوين وتكثيف التكوينات الأساسية والمستمرة وخلق بنيات إدارية مكلفة بتدبير تدريس اللغة الأمازيغية. أما على المستوى الثقافي، فإن الحكومة تعمل من خلال وزارة الثقافة، على تشجيع ومواكبة المبدعين في مختلف مجالات الكتابة والتأليف باللغة الأمازيغية وكذا الفنانين وتطوير كل السبل الكفيلة بتثمين الموروث الثقافي الأمازيغي وإبرازه، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن بين أهم مداخل تعزيز ملف ترسيم اللغة الأمازيغية، يحتل الإعلام العمومي السمعي البصري مرتبة متقدمة لارتباطه بشكل وثيق بتثمين وتنمية اللغة والثقافة

الأمازيغيتين. من هنا جاءت مقاربة الوزارة الوصية على قطاع الإعلام والاتصال لتعمل من خلال دفاتر تحملات الإعلام العمومي السمعي البصري الجديدة على بلوغ هدف الإدماج الحقيقي للغة الأمازيغية مدخل رئيسيا لترسيمها، وفق مقتضيات الفصل الخامس من الدستور الجديد للمملكة.

I. الاعتناء بالأمازيغية لغة وثقافة من خلال دفاتر التحملات الجديدة : المقاربة المعتمدة والأهداف المؤطرة

في إطار إعداد دفاتر التحملات الجديدة، اعتمدت وزارة الاتصال مقاربة توخت الإشراك الفعلي والفعال للفاعلين الأمازيغ في هذه العملية من أجل النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين (1). كما أن دفاتر التحملات الجديدة تستهدف العناية باللغة الأمازيغية من خلال وضع أهداف عامة وقواعد مؤطرة للخدمة العمومية بخصوصها (2) .

1. مقاربة إعداد وتنزيل دفاتر التحملات الجديدة بخصوص الأمازيغية :

اعتمدت وزارة الاتصال المقاربة التشاركية في مباشرة جميع المشاريع الإصلاحية التي تهم النهوض بقطاع الإعلام والاتصال ببلادنا. ولم يشكل إعداد دفاتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية الاستثناء بالنسبة لهذه القاعدة، على اعتبار أنه خلال الشهرين الأولين من الولاية الحكومية الحالية، عقدت وزارة الاتصال اجتماعات مع العديد من الفعاليات من المجتمع المدني وتوصلت بأكثر من 35 مذكرة تتضمن اقتراحات بخصوص إعداد الدفاتر الجديدة. وقد برز خلال هذه المرحلة الدور الذي لعبته الفعاليات الأمازيغية من خلال تقديم مقترحات بناءة ووجيهة تروم النهوض بالثقافة واللغة الأمازيغيتين في الإعلام السمعي البصري العمومي. فبعد الزيارة التي قمنا بها شهر يناير 2012 لمقر قناة «تمازيغت» والاجتماع بمسؤوليها والعاملين فيها والتي أتت مباشرة بعد الزيارة التي قمنا بها لمقر الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بدأ العمل على إدراج مقترحات الفعاليات الأمازيغية سواء منها الفردية أوالجمعوية. وينبغي التذكير هنا بأن كل هذه الفعاليات قد نوهت غير ما مرة بهذه المقاربة التشاركية وبإدراج جل مقترحاتها بالوثائق الجديدة، سواء منها المتعلقة بمضاعفة ساعات البث بقناة تمازيغت أوبتعزيز حضور الأمازيغية بمختلف قنوات السمعي البصري العمومي أوبتشجيع الإبداع والمبدعين الأمازيغيين وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، وسعيا منها إلى التنزيل الأمثل للإجراءات الطموحة التي جاءت بها دفاتر التحملات الجديدة، ارتأت وزارة الاتصال عقد عدة شراكات مع كل من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومع المسؤولين العموميين إضافة إلى الشراكة المرتقبة مع الجمعية المغربية للمنتجين والمبدعين بالأمازيغية. ويأتي كل هذا في إطار العمل التشاركي بغية تحقيق الأهداف المتوخاة والتي تروم تعزيز حضور وتثمين وتنمية اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

بالإضافة إلى المقاربة المتعلقة بالإعداد، فإن الوزارة الوصية واعية أشد الوعي بالدور المنوط بالموارد البشرية من أجل تنزيل المقتضيات الجديدة. وبالتالي فإن من بين الأوراش المهيكلة التي تشتغل عليها وزارة الاتصال، هناك ورش تكوين هذه الموارد وتأهيلها والنهوض بأوضاعها المهنية والاجتماعية. حيث إن هذه الأخيرة هي الوحيدة القادرة على إعطاء الصورة النموذجية التي يرتقبها الجميع سواء بالنسبة لقناة تمازيغت أوالإذاعة الأمازيغية أوباقي قنوات السمعي البصري العمومي بخصوص هذا المجال الحيوي. وبالتالي فإن هناك تفكيرا من أجل توفير برنامج متكامل للتكوين المستمر في أفق السنة المقبلة بتنسيق مع معاهد التكوين المتخصصة والهيآت المعنية.

2. الأهداف العامة والقواعد المؤطرة للخدمة العمومية في ما يخص الأمازيغية :

إن إدماج الأمازيغية بالقنوات العمومية، وفق الفلسفة الجديدة المؤسسة لدفاتر التحملات، ليست غاية في حد ذاتها، بل إنها مؤطرة بقواعد واضحة وتبتغي بلوغ أهداف محددة. أما في ما يتعلق بالأهداف العامة للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري بخصوص الأمازيغية، فتنص دفاتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية على أن هذه الخدمة تهدف إلى **"تعزيز مقومات الهوية الوطنية الموحدة التي تنصهر فيها كل المكونات العربية-الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية الغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية..."**، وذلك وفق ما يقر به الدستور. أي أن الهدف ليس هو خلق تمييز معين يفضي إلى تكريس قاعدة الغيتو. وبما أن الدستور يكرس قاعدة كون الأمازيغية رصيدا مشتركا لكافة المغاربة، فإن الفلسفة الجديدة تقتضي توجيه الخدمات التلفزية والإذاعية التي تقدمها شركات السمعي البصري العمومي لكافة المغاربة سواء منهم الناطقين أوغير الناطقين بالأمازيغية.

كما تهدف هذه الخدمة العمومية أيضا إلى **"حماية وتقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية واللسان الصحراوي الحساني ومختلف التعبيرات اللسانية والثقافية المغربية، والمساهمة في تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية في المجال السمعي البصري..."**.

أما بخصوص القواعد العامة المؤطرة للخدمة العمومية للاتصال السمعي البصري، فإن دفاتر التحملات الجديدة تنص على **"مراعاة سلامة اللغة الأمازيغية، وفق نحو ومعجم اللغة الأمازيغية المعيار، من حيث ضبط التركيب والمعجم والاشتقاق ومخارج الحروف وإملاء الخط ونطق الأسماء، واعتماد حرف "التيفيناغ"، واعتماد التدقيق اللغوي في كل ما يتم بثه بالأمازيغية"**. وتبرم الشركات لهذه الغاية، **"تحت إشراف السلطة الحكومية المكلفة بالاتصال، اتفاقية مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تحدث بموجبها لجنة لغوية مشتركة تعنى بتتبع سلامة الاستعمال اللغوي في البرامج الأمازيغية"**. وبالتالي ووفق ما تمت الإشارة إليه سابقا، يبرز دور الإعلام العمومي ليس فقط في إدماج اللغة والثقافة

الأمازيغيتين، بل أيضا في العناية بهذه اللغة من خلال احترام قواعدها السليمة وذلك باعتماد التدقيق اللغوي، على سبيل المثال.

II. نحو إدماج حقيقي للغة الأمازيغية بالإعلام السمعي البصري العمومي

إن المقاربة المعتمدة في إعداد دفاتر التحملات الجديدة لا تبتغي فقط تعزيز دور الإعلام المخصص للثقافة واللغة الأمازيغيتين من خلال القناة الثامنة "تمازيغت" أو الإذاعة الأمازيغية، بل إنها تصب في خانة الإدماج الحقيقي والفعال للأمازيغية بمجموع قنوات وإذاعات الإعلام العمومي وذلك بغرض الحيلولة دون التعاطي معها بمنطق الغيتو.

1. تعزيز دور قناة "تمازيغت" والإذاعة الأمازيغية بغرض تثمين وتنمية اللغة والثقافة الأمازيغيتين

من أبرز ما يميز دفاتر التحملات الجديدة الخاصة بالإعلام العمومي السمعي البصري هوالمكانة الخاصة التي أولتها للنهوض بالثقافة واللغة الأمازيغيتين. ويبرز هذا الأمر بشكل جلي في البعد المتعلق بتثمين وتنمية الجانب اللغوي والثقافي التعددي. فبخصوص القناة الأمازيغية، نجد بأن دفاتر التحملات تلزم الشركة **"في إطار مهام المرفق العام المنوطة بها بتقديم مساهمة متميزة عبر قناة "تمازيغت" لتثمين وتنمية ونشر الثقافة واللغة الأمازيغيتين، باعتبارهما جزءا لا يتجزء من الثقافة والحضارة المغربيتين ورصيدا مشتركا لكل المغاربة".** وتقترح هذه القناة برمجة ذات مرجعية عامة ومتنوعة تهدف إلى الاستجابة لحاجيات الإخبار والثقافة والتربية والترفيه لأوسع فئات الجمهور. وفي أفق رفع ساعات بثها على مدار الساعة، فإن المادة 43 من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الحالي ينص على **أن "قناة "تمازيغت" تبث برامجها بالنظامين التناظري والرقمي كل يوم وبشكل تدريجي لمدة أربعة وعشرين (24) ساعة".** وبهدف تقوية المادة الإخبارية بهذه القناة فإن الدفاتر الجديدة تنص في المادة 47 على أنه **"تقوم "تمازيغت"، يوميا، بإنتاج وبث ثلاث نشرات إخبارية تلفزية عامة على الأقل باللغة الأمازيغية. كما تبث يوميا نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية، وفق "نحو ومعجم اللغة الأمازيغية المعيار"، مصحوبة بترجمة مكتوبة إلى اللغة العربية، على أساس أن يتم ذلك بطريقة تدريجية".**

بالإضافة إلى ذلك وبغرض المساهمة في مواكبة الجهود التي تبذلها الحكومة، من خلال وزارات التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، من أجل تعميم تدريس اللغة والثقافة الأمازيغيتين، فإن دفاتر التحملات تساهم في هذا الورش من خلال أنواع مختلفة من البرامج التعليمية. حيث تنص المادة 52 على أن قناة "تمازيغت" **"تقترح، مرة في اليوم، من الاثنين إلى الجمعة، برنامجا لتعليم الأمازيغية بحرف "تيفيناغ" موجها للجمهور الناشئ".** كما أن القناة تبث وفق نفس المادة **"برنامجين أسبوعيين لتعليم الأمازيغية لمختلف الشرائح العمرية. إلى جانب ذلك، تبث القناة برنامجا أسبوعيا على الأقل لتعليم اللغة العربية موجها إلى الناطقين بالأمازيغية".** إلى جانب

تدريس اللغة الأمازيغية، تهدف الدفاتر الجديدة أيضا إلى النهوض بالإبداع الفني والمبدعين الأمازيغيين. وهنا تنص المادة 57 على أن **"تمازيغت" تبث، بكيفية منتظمة وعلى الأقل مرة في الأسبوع، برنامجا فنيا يعنى خاصة بالموسيقى والغناء الأمازيغي الأصيل والعصري، مع ضمان تنوع التعبير الفني المغربي في بعديه الجهوي واللغوي والعمل على تشجيع الإبداع وإبراز المواهب الجديدة كما يتم من خلالها الاعتناء بتفقد أحوال الفنانين والمبدعين وبالمستجدات الميدانية التي لها علاقة بالقطاع الفني".**

من جهة أخرى عززت دفاتر التحملات آليات تشجيع الإنتاج السمعي البصري الوطني، إذ تنص المادة 62 على أن **"الشركة تضطلع بدعم الإنتاج الوطني السمعي البصري والسينمائي بالأمازيغية، ويشمل الإنتاج السمعي البصري الوطني بالأمازيغية المبثوث على "تمازيغت"، والذي تنتجه الشركة بمفردها أو بشراكة مع غيرها أو حازت حقوق بثه، على الأقل عشرة (10) أفلام تلفزية، ستة (06) مسلسلات، عشر (10) مسرحيات، وعشرين (20) شريطا وثائقيا في السنة، وتحتسب ضمنه الأعمال المدبلجة بالأمازيغية في السنتين الأوليين ابتداء من دخول دفتر التحملات هذا حيز التنفيذ".** وتتجلى الإضافة النوعية لهذه المادة في دعم المبدعين الأمازيغ وذلك من خلال جعل الأمازيغية لغة للإبداع والإنتاج السمعي البصري وليس لغة للدبلجة فقط.

إلى جانب الخدمة التلفزية، أولت دفاتر التحملات الجديدة مكانة مهمة لإذاعة الأمازيغية. حيث تنص المادة 140 على أن الشركة تلتزم في إطار مهام المرفق العام المنوطة بها، على غرار ما تم إقراره بخصوص قناة تمازيغت، **"بتقديم مساهمة متميزة، عبر "الإذاعة الأمازيغية"، لتثمين وتنمية ونشر الثقافة واللغة الأمازيغيتين، باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من الثقافة والحضارة المغربيتين ورصيدا مشتركا للمغاربة. وتعتمد الإذاعة برمجة ذات مرجعية عامة ومتنوعة باللغة الأمازيغية أساسا، تهدف إلى الاستجابة لحاجيات الإخبار والثقافة والتربية والترفيه لأوسع فئات الجمهور".**

كما يبرز دور الإذاعة الأمازيغية بشكل كبير في تشجيع الإبداع والمبدعين الأمازيغيين، حيث تنص المادة 149 على أن **"الإذاعة الأمازيغية" تشجع الإبداع الفني وبروز مواهب جديدة. وتخصص حصة لبث الموسيقى الأمازيغية لا تقل عن 80% من الحجم الزمني اليومي لحصة بثها الموسيقي بين السادسة صباحا والواحدة صباحا".**

2. تجاوز منطق الغيتو من خلال تعزيز حضور الأمازيغية بمجموع قنوات وإذاعات الشركة الوطنية والقناة الثانية :

في إطار العمل على تنزيل روح الدستور على أرض الواقع، وتنزيل مقتضياته التنزيل الأمثل، عملت دفاتر التحملات الجديدة على تجاوز المنطق الذي يعتبر اللغة والثقافة الأمازيغية حكرا على الناطقين بهذه اللغة. بل تم تعزيز معطى كون الأمازيغية "رصيدا مشتركا لكل المغاربة"، تنزيلا لفلسفة المادة 5 من الدستور، من خلال استهداف قناة تمازيغت والإذاعة الأمازيغية لكل المشاهدين المغاربة بمن فيهم غير الناطقين باللغة

الأمازيغية، وكذا فتح المجال أمام برامج تبث باللغة الأمازيغية في جميع قنوات السمعي البصري العمومي. وتجسيدا لهذه الغاية نجد المادة 60 من دفاتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تنص، بخصوص التنوع اللسني، على أن **"تمازيغت" تخصص على الأقل 70% من مدة الشبكة المرجعية باللغة الأمازيغية مع مراعاة التنوع اللساني، وعلى الأقل 20% باللغة العربية وباللسان الحساني الصحراوي واللهجات المغربية الأخرى. ويمكن لقناة "تمازيغت" أن تخصص برامج باللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم".** وبناء على ذلك، يمكن للجميع متابعة برامج قناة تمازيغت سواء من خلال برامج معدة بلغات أو تعابير أخرى، أو من خلال نظام الترجمة إلى اللغة العربية الذي سيتم إرساؤه بشكل تدريجي.

من جهة أخرى، تشمل عملية إدماج اللغة الأمازيغية، وفق النصوص الجديدة، مختلف القنوات العمومية لكي تقوم هي الأخرى بدورها في النهوض والمساهمة في الرفع من شأن اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

فبخصوص القناة الأولى، تنص المادة 26 التي تهم النشرات الإخبارية على أن القناة **"تبث يوميا نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية، وفق "نحو ومعجم اللغة الأمازيغية المعيار"، مصحوبة بترجمة مكتوبة باللغة العربية، على أساس أن يتم ذلك بصفة تدريجية".** أما بخصوص الأعمال التلفزية والسينمائية والمسرحية، تنص المادة 37 من دفتر التحملات على أن تستثمر "الأولى" رصيد قناة "تمازيغت" في عرض الأفلام التلفزية والسينمائية من إنتاج وطني. أما في ما يهم التنوع اللسني، تنص المادة 39 على أن تخصص الأولى 20% على الأقل من مدة الشبكة المرجعية بالأمازيغية.

في ما يخص شركة صورياد القناة الثانية، تنص دفاتر التحملات الجديدة في المادة التاسعة بخصوص التنوع الثقافي واللغوي والمجالي على أن **"الشركة تعتمد على برمجة تعكس تنوع مقومات وروافد الهوية المغربية وتجلياتها الثقافية واللغوية والفكرية والمجالية والاجتماعية..."** وتلك إشارة واضحة إلى المكانة التي تخصها الدفاتر الجديدة للرافد الأمازيغي على اعتبار أن هذه المادة تعكس في فلسفتها روح المادة الخامسة من الدستور.

كما تنص هذه المادة على أن الشركة تبث برامجها باللغتين العربية والأمازيغية واللسان الحساني واللهجات والتعبيرات الشفوية المحلية المغربية المتنوعة، مع المحافظة على سلامة اللغتين العربية والأمازيغية، خاصة في البرامج الموجهة للأطفال والجمهور الناشئ والنشرات الإخبارية، وفي الدبلجة وفي الترجمة المكتوبة المرافقة للأعمال المبثوثة، وذلك بصفة تدريجية تسمح للمشاهد غير الناطق باللغة الأمازيغية بمتابعة هذه البرامج والاستئناس بحرف تيفناغ.

كما تنص نفس المادة من جانب آخر، على غرار ما نصت عليه دفاتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، على أن الشركة **"تلتزم في إطار مهام المرفق العام المنوطة بها، بالمساهمة المتميزة في تثمين وتنمية وإنتاج وبث الثقافة المغربية بتنوع مكوناتها وروافدها الثقافية واللغوية والمجالية".**

في ما يهم الجانب الإخباري وتثمينا للتراكمات والمكتسبات، تنص المادة 21 على أن القناة الثانية تبث يوميا **"نشرة إخبارية باللغة الأمازيغية وفق نحو ومعجم اللغة الأمازيغية المعيار، مصحوبة بترجمة مكتوبة إلى اللغة العربية على أساس أن يتم ذلك بصفة تدريجية".** أما بخصوص التنوع اللسني، تنص المادة 36 من دفتر تحملات شركة صورياد على أن القناة الثانية تخصص 80% من مدة شبكتها المرجعية للبرامج باللغة العربية السليمة والمبسطة واللغة الأمازيغية.

ودائما بخصوص شركة صورياد القناة الثانية، تنص المادة 39 من دفاتر التحملات الجديدة على أن إذاعة 2M تنتج وتبث يوميا نشرات إخبارية باللغة الأمازيغية. أما بخصوص التنوع اللسني، تنص المادة 47 على أن الإذاعة تعمل على مراعاة التنوع اللغوي واللسني في مختلف برامجها.

ويعتبر حضور الأمازيغية وازنا كذلك في البرمجة الخاصة بالقناة الثقافية على اعتبار الدور التربوي والتثقيفي الهام المناط بها. وهنا تنص المادة 67 على أن تبث "الثقافية" أسبوعيا، وبصفة منتظمة لمدة لا تقل عن 52 دقيقة، برنامجا حواريا مخصصا للتعبير الأدبي المغربي من إنتاج مغربي، وتخصص فقرة منه باللغة الأمازيغية. كما تنص المادة 68 على أنها تبث برنامجا ثقافيا أسبوعيا على الأقل باللغة الأمازيغية.

بخصوص القناة السابعة أفلام، تنص المادة 107 من دفاتر تحملات الشركة الوطنية على أن القناة تساهم في تثمين التنوع الثقافي واللغوي في المغرب، عبر بث الأعمال التخييلية التلفزية والسينمائية بالأمازيغية. أما في ما يهم قناة "الأسرة والطفل"، فنجد المادة 120 تنص بخصوص التنوع الثقافي واللغوي على أن تبث القناة برامجها أساسا باللغة العربية والأمازيغية.

هناك أيضا قناة السادسة التي ستبث **"برامجها باللغة العربية أو باللغة الأمازيغية أو أية لغة أجنبية مع الترجمة إلى اللغة العربية الفصحى، كما يمكنها نقل الأحداث الدينية وبثها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتخصص القناة 10% على الأقل من مدة الشبكة المرجعية للبرامج باللغة بالأمازيغية".**

خلاصة

هي إذا مقاربة جريئة وبناءة، تلك التي اعتمدناها في إعداد دفاتر تحملات قنوات السمعي البصري العمومي، بخصوص الإدماج الحقيقي والمتدرج للغة الأمازيغية بصفتها رصيدا مشتركا بالنسبة لكافة المغاربة. مقاربة تعتمد على مبدأي الشراكة والتشاركية، وترتكز على النهوض بالموارد البشرية، وتضع أهدافا وقواعد عامة للخدمة العمومية. مقاربة ترمي إلى تجاوز منطق الغيتو الذي يعتبر اللغة والثقافة الأمازيغيتين حكرا على الناطقين بهذه اللغة، وذلك من خلال استهداف برامج قناة تمازيغت والإذاعة الأمازيغية لكل المشاهدين المغاربة، وكذا فتح المجال أمام اللغة الأمازيغية في جميع قنوات السمعي

البصري العمومي. مقاربة تثمن المكتسبات، وتسعى إلى التنزيل الأمثل لمقتضيات الدستور الذي أفرد أهمية خاصة للغة الأمازيغية. ولعل الهدف الأسمى هو الإدماج الحقيقي للغة الأمازيغية في الإعلام السمعي البصري العمومي ببلادنا، التزاما بمقتضيات الدستور، واستلهاما للتوجيهات الملكية بهذا الخصوص، وتنزيلا للالتزامات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي.

تدريس اللغة الأمازيغية: من ترصيد المكتسبات إلى تحدي الإكراهات

امحمد البغدادي
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

ⵉⵙⵙⴰⵡⴰⵏ ⵙmnni ⴰⵏ ⵅⵜ ⵛⵉⵍ ⵉⵜⵜⵡⴰⵅⵅⵍ ⵅ ⵣⵉⵅⵔ ⵍ ⵙⵙⵎⵛⵏ ⵍ ⵜⵛⴰⵣⵢⵜ, ⵏ ⵜⵙⵙⴰⵜⵉⵉⵜ ⵉⵇⵇⴰⵍ ⵏ ⴰⵏ ⵜⵙⵙⵔⵔⵙ ⵗⵛⴰ ⴰⵏ ⵍⵔⵔⵙ ⵙ ⵜⵛⴰⵙⵉⵢⵜ ⵅ ⵜⵉⵍⵎ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵡⵉⵜ.

ⵙⵅ ⵙⵛⵉ ⵜⵔⵚⵛ ⵜⵛⴰⵣⵢⵜ ⵅ ⵜⵉⵍⵎ ⵅ ⵙⵙⵅⵅ"ⴰⵙ ⍍ 2003, ⵙ ⵙⵛⵙⵙⴰⵙⴰ ⴰⵔⵏ ⵙⵙⵉⵍⴰⵅ ⴰⵅⵍⵏⴰⵍ ⍍ ⵜⵙⵙⵍⴰ ⵜⴰⵛⴰⵣⵉ ⵏ ⵜⵛⴰⵡⴰⵙⵜ ⍍ ⵙⵙⵅⵛⵉ, ⵜⵜⵡⴰⵅⵅⵍ ⵔⵉⵅⴰⵍ ⍍ ⵉⵢⴰⵡⴰⵙⵍ, ⴰⵛ ⵉⵏⵍⵉⵙⵍ ⍍ ⵜⵍⵎⵛⴰⵏⵉⵍ ⵏ ⵉⵍⵎⵛⴰⵏ ⵏ ⵙⵙⵛⵙⵜⵜⵅ ⍍ ⵜⵙⵍⵎⵛⴰⵏⵉⵍ ⵏ ⵉⵙⵍⵎⵛⴰⵍ ⍍ ⵜⵛⴰⵣⵢⵜ ⵅ ⵜⵙⵏⴰⵡⵉⵜ...

ⵛⴰⵍⴰⵣⴰ ⵙⵙ ⵉⵙⵙⵜⵜⵙ ⴰⵋⵋⴰⵙ ⍍ ⵜⵛⵙⵔⵙⵙⵙⵉⵍ, ⴰⵛ ⵉⵙⵍⵎⵛⴰⵍ ⵣⵙⵏⵙⵙⵍ,... ⵉⵚⵏⵏⵍ ⵅ ⵙⵚⵙⵏⵛⵏ ⍍ ⵙⵙⵍⵎⵛⵏ ⴰⵛⵍⵣⵙ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵡⵉⵜ ⵅ ⵜⵙⵙⵎⵛⵏ.

ⵙ ⵛⴰⵍⴰⵣⴰ ⵉⵇⵇⴰⵍ ⵏ ⴰⵏ ⵜⵙⵍⵉⵅⵛ ⵜⵛⴰⵍⴰⵙⵜ ⍍ ⵙⵙⵅⵛⵉ ⵙ ⵜⵍⵉⵙⵙ ⍍ ⵙⵙⵉⵍⴰⵅ ⴰⵏ ⵜⵙⵙⵔⵔⵙ ⵣⵛⴰⵍ ⍍ ⵙⵙⵅⵛⵉ ⵙ ⵜⵍⵉⵙⵙ ⍍ ⵙⵙⵉⵍⴰⵅ ⴰⵏ ⵜⵙⵙⵔⵔⵙ ⵢⴰⵍ ⍍ ⵙⵢⴰⵍⴰⵙ ⵉⵚⵏⵏⵣ ⴰⵃⴰⵏ ⴰⵏ ⵣⵣⵙⵙⵣ ⵛⵉⵅⴰⵍ ⍍ ⵜⵛⵙⵔⵔⵙⵙⵉⵍ.

L'article ne vise pas seulement à faire un état des lieux de l'enseignement de l'amazigh, mais il propose des éléments d'une stratégie pour œuvrer dans le but de sa généralisation au niveau du secteur de l'éducation nationale et à l'université.

Depuis l'intégration de l'amazigh dans le système d'éduction et de formation en 2003, l'IRCAM et le MEN et dans le cadre la convention du 26 Juin 2003 ont réalisé un certain nombre d'actions et de programmes communs. Il s'agit, entre autres, de programmes scolaires, de manuels pour élèves, de guides pédagogiques pour enseignants, de supports de soutien et de formation de cadres pédagogiques et administratifs, sans oublier l'instauration dans quelques universités nationales des filières » études amazighes ».

Cependant, l'insertion de l'amazigh dans le système éducatif n'a pas atteint les objectifs escomptés. Des difficultés d'ordre institutionnel et organisationnel, surtout la pénurie relative aux ressources humaines, ont quasiment bloqué le processus de généralisation horizontale et verticale.

Un tel constat interpelle les décideurs à revoir l'approche adoptée surtout, à la suite de la constitutionnalisation de la langue amazighe et à œuvrer dans le sens d'instaurer un plan prévisionnel pour la généralisation de l'enseignement de l'amazigh dans les différents cycles et de son extension au niveau des universités.

تقديم

استند إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، بشكل مباشر، على نصوص ذات بعد إستراتيجي وسياسي، كالخطب الملكية التي أكدت على الخاصية التعددية للهوية المغربية، وعلى كون الأمازيغية معطى أساسي للثقافة الوطنية (خطاب 30 يوليوز وخطاب 17 أكتوبر 2001)، وعلى الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي نص بدوره على نفس التوجه، والمؤكِّد على ضرورة "إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي" (الجريدة الرسمية عدد4948 ، فاتح نوفمبر 2001 :3677). كما يجد هذا الإدراج مسوغاته في العديد من النصوص ذات البعد البيداغوجي، كما هو الحال في الكتاب الأبيض، وعلى نصوص أخرى ذات طابع تنظيمي، تتجلى أساسا في اتفاقية الشراكة المبرمة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية في 26 يونيو 2003، وكذا مختلف المذكرات والقرارات التنظيمية الصادرة عن ذات الوزارة. وبناء على هذه المرجعيات تم إدراج اللغة الأمازيغية في مرحلة التعليم الابتدائي انطلاقا من الموسم الدراسي 2003-2004 في 317 مدرسة ابتدائية موزعة على مختلف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات على تجربة إدراج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في منظومة التربية والتكوين، يمكن القيام بجرد أولي للمكتسبات التي راكمتها هذه التجربة خلال هذه المدة الزمنية القصيرة نسبيا، وكذا الوقوف على الإكراهات التي صاحبت مختلف العمليات ذات الصلة بالموضوع، في أفق الرقي بهذه التجربة وتجويد مكتسباتها.

لا يطمح هذا المقال إلى القيام بتقويم تشخيصي يتوخى ربط حصيلة المكتسبات والصعوبات بأسبابها الذاتية والموضوعية، بقدر ما يهدف إلى استعراض منهجي لأهم الإنجازات التي راكمتها تجربة تدريس اللغة الأمازيغية، والوقوف عند أبرز الصعوبات التي رافقتها، والتي حالت دون تحقيق الأهداف التي كانت منتظرة منها عند انطلاقها مع اقتراح بعض المداخل التي من شأنها تجاوز الاختلالات المرصودة ميدانيا.

وتفعيلا لهذا الاختيار المنهجي سأستعرض في البداية مجمل المكتسبات، التي تحققت في إطار الشراكة والتعاون بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية ومع بعض الجامعات على المستوى الوطني خلال السنوات العشر المنصرمة، منها على الخصوص: إعداد منهاج اللغة الأمازيغية وإنجاز دفاتر التحملات والكتب المدرسية والدعائم

الديداكتيكية، وبناء عدة التكوين الأساس والمستمر وتكوين عدد مهم من الأطر التربوية والإدارية، إضافة إلى إحداث مسالك وماستر في بعض الجامعات على المستوى الوطني.

1. المكتسبات

2.1. إعداد منهاج اللغة الأمازيغية

لقد تم إعداد منهاج اللغة الأمازيغية قبل إدراج تدريسها في مرحلة التعليم الابتدائي، حيث صدر في "الكتاب الأبيض" المعد من طرف وزارة التربية الوطنية في سنة 2002. وقد حدد المنهاج الغايات والمبادئ والاختيارات والتوجهات العامة المؤطرة لتدريس الأمازيغية باعتبارها لغة وثقافة نظرا للدور الذي تقوم به في عملية التواصل وفي الثقافة والإبداع وفي التنمية الشاملة والمستدامة. لذا اعتبر المنهاج أنه بات من الضروري إدراجها في منظومة التربية والتكوين بهدف العمل على تطويرها وتأهيلها لاستيعاب التغيرات والتطورات التي تعرفها المجالات العلمية والتكنولوجية على المستويين الوطني والدولي.

وقد حدد منهاج تدريس اللغة الأمازيغية كما جاء في عدد المذكرات الوزارية (المذكرة رقم 108، فاتح شتنبر 2003: 4) على الخصوص الغايات الكبرى من تدريس اللغة الأمازيغية في:

- تقوية الوعي بالذات المغربية، ومقومات الشخصية الوطنية قصد تنمية ملكات الإبداع انطلاقا من الذات والخروج من التبعية الفكرية وترسيخ روح المواطنة المغربية؛
- تعزيز التلاحم الاجتماعي لمختلف مكونات المجتمع المغربي؛
- تعزيز التعدد اللغوي والثقافي تجنبا لأي إقصاء؛
- تمكين المتعلمين من الإلمام بالبعد الأمازيغي للثقافة والحضارة المغربيتين، مع التفتح على الثقافات والحضارات الأخرى والتعامل إيجابا مع المستجدات العلمية والتكنولوجية؛
- تمكين الثقافة واللغة الأمازيغيتين من لعب دورهما كاملا في التنمية المحلية والوطنية؛
- تمكين المتعلمين من الانخراط بفعالية أكبر في مختلف مجالات الحياة.

وبناء على منهاج اللغة الأمازيغية، كما جاء في المذكرة 108، وانصهاره في المنهاج العام لمرحلة التعليم الابتدائي (المذكرة رقم 130: 4) بما تضمنه من مبادئ وأهداف، إضافة إلى الغايات الكبري لنظام التربية والتكوين والمتمثلة في العقيدة الإسلامية السمحاء والتربية على الاختيار والمواطنة ومبادئ حقوق الإنسان، تم الشروع في تفعيل مختلف العمليات المتعلقة بتدريس اللغة الأمازيغية، خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي. وقد تمت مراجعة هذا المنهاج خلال سنة 2011، وصدر ضمن الوثيقة المعدة من طرف مديرية المنهاج تحت عنوان: " البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك التعليم الابتدائي". وقد أصبحت بموجب

المنهاج الجديد الذي سيدخل حيز التطبيق – حسب الوزارة- ابتداء من الموسم الدراسي 2012-2013 حصص اللغة الأمازيغية مدرجة ضمن حصص المدرس (ة) التي حددت في 30 ساعة أسبوعيا.

وتمثلت عمليات أجرأة المنهاج في عدد من الإجراءات أهمها:

3.1. توفير إطار تنظيمي لتدريس اللغة الأمازيغية

يتمثل الإطار التنظيمي في النصوص الصادرة عن وزارة التربية الوطنية بالتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بغاية تدبير وتنظيم عملية تدريس اللغة الأمازيغية وتفعيل المنهاج، سواء على مستوى التعليم الابتدائي أو على مستوى تحديد نظام الدراسة والامتحانات الخاصة بنيل ديبلوم مركز أساتذة التعليم الابتدائي.

وهكذا، فقد أصدرت وزارة التربية الوطنية منذ 2003 إلى حدود 2009 ست مذكرات وزارية صاحبت عملية إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية بالمستويات الابتدائية. وقد همت هذه المذكرات (108، 90،82، 130، 133، 116) عملية الإدراج والتعميم وتكوين الأطر التربوية والإدارية والتقويم. وساهمت في تدبير إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية، وفي تنظيم الدورات التكوينية وتعميم تدريسها المحدود في مرحلة التعليم الابتدائي على المستويين الأفقي والعمودي.

4.1. إعداد دفاتر التحملات الخاصة بالكتب المدرسية

بناء على اتفاقية الشراكة المبرمة بين المعهد والوزارة في 26 يونيو 2003، والتي شكلت إطارا عاما للتعاون في إطار"وضع برامج مشتركة لإدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في المناهج والبرامج الدراسية على صعيد المؤسسات التعليمية التابعة لقطاع التربية الوطنية والشباب والعمل على تنفيذها وتطويرها" (إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية،11 يوليو 2003: 2)، تم إعداد دفاتر التحملات الخاصة بتأليف الكتب المدرسية والدلائل البيداغوجية المرافقة لها، حيث تمت تغطية كل مراحل التعليم الابتدائي. وحددت هذه الدفاتر الشروط اللغوية والبيداغوجية والتقنية التي ينبغي أن تتوفر في الكتب المدرسية والدلائل البيداغوجية الخاصة بمرحلة التعليم الابتدائي.

5.1. تأليف الكتب المدرسية والدلائل البيداغوجية الخاصة بمستوى التعليم الابتدائي

واعتمادا على دفاتر التحملات المذكورة، أنجز المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالتعاون مع الوزارة الكتب المدرسية الموجهة إلى التلاميذ والدلائل البيداغوجية الخاصة بالمدرسين والمدرسات،حيث أصبحنا نتوفر منذ 2008 على العدة البيداغوجية اللازمة والكاملة لكل مراحل التعليم الابتدائي على غرار باقي مواد منهاج المدرسة الابتدائية.

6.1. إعداد الحوامل الديداكتيكية الداعمة

وبما أن الأمازيغية حديثة العهد بالكتابة وبالتدوين، فقد عمل باحثو المعهد على توفير الأدبيات الخاصة بالأطفال، وذلك لتدعيم تدريس اللغة الأمازيغية. وفي هذا الإطار تم تأليف قصص وأشرطة مصورة وأقراص مدمجة ودعائم تعليم كتابة حرف تفيناغ وغيرها.

7.1. إعداد مجزوءات التكوين الأساس والمستمر

اقتضت عملية إدراج اللغة الأمازيغية في مرحلة التعليم الابتدائي توفير الأطر التربوية من أساتذة ومفتشين ومكونين. وهكذا عمل المعهد على إعداد مجزوءات التكوين الأساس الخاصة بمراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي ومجزوءات التكوين المستمر لتكوين أساتذة اللغة الأمازيغية والمفتشين المؤطرين للعملية التربوية.

8.1. تكوين الأطر التربوية المعنية بتدريس اللغة الأمازيغية

شكل تكوين أساتذة اللغة الأمازيغية أحد العمليات التي أولاها المعهد بالتعاون مع الوزارة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أهمية بالغة، حيث انصبت المجهودات المشتركة منذ انطلاق عملية الإدراج على توفير الموارد البشرية لتفعيل سيرورة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية. وبناء على إحصائيات المعهد لسنة 2009، فقد استفاد من دورات التكوين المستمر التي نظمت منذ 2002 إلى غاية 2009 أكثر من 14000أستاذة وأستاذ وأكثر من 300 مفتشة ومفتش وأكثر من 1000 مديرة ومدير في التعليم الابتدائي، إضافة إلى تكوين 45 مكون في مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي.

أما على مستوى التكوين الأساس، فقد استفاد الطلبة الأساتذة في مراكز التعليم الابتدائي منذ إعادة تنظيمها في سنة 2006 من تكوين في مجزوءتي اللغة والديداكتيك بغلاف زمني سنوي في حدود 80 ساعة. كما أدرج مركز تكوين مفتشي التعليم مجزوءة اللغة الأمازيغية في مسلك مفتشي التعليم الابتدائي، منذ إعادة تنظيمه وشروعه في استقبال الطلبة المفتشين.

وابتداء من الموسم الدراسي الحالي 2012-2013 أحدثت الوزارة في المراكز الجهوية الجديدة لمهن التربية والتكوين مسلك تخصص أساتذة اللغة الأمازيغية لمرحلة التعليم الأولي والتعليم الابتدائي، حيث خصصت قسما في مركز إنزكان استقبل 24 طالبا أستاذا متدربا متخصصا في اللغة الأمازيغية، وقسما في مراكش يضم 24 طالبة وطالبا، وقسما آخر متخصصا في مركز مكناس يضم بدوره 37 طالبة وطالبا أستاذا.

9.1. البحث البيداغوجي الميداني

وسيرا وراء دعم هذه المكتسبات اشتغل باحثو مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجال البحث الأكاديمي الديداكتيكي، حيث تولى المركز انجاز دراسة ثانية تشخيصية، سيتم إعدادها للنشر مستقبلا، حول تقويم التعلمات في القراءة والكتابة بحرف تفيناغ خلال السنة الدراسية 2009-2010. وقد تبين، من خلال هذه الدراسة، التي أنجزت بالتعاون مع ست أكاديميات جهوية للتربية والتكوين، أن تلاميذ المستوى الثاني من التعليم الابتدائي لا يعانون من أية صعوبات خاصة في تعلم القراءة والكتابة بحرف تفيناغ، مما يصحح التصور المتداول لدى البعض حول صعوبة هذه الألفبائية.

وخلال سنة 2012 قام مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية بالمعهد بإنجاز دراسة حول التحصيل في القراءة والتعبير الكتابي في المستويين الرابع والسادس من التعليم الابتدائي بالتعاون مع أكاديمية سوس ماسة درعة. وينكب الباحثون حاليا على إعداد تقرير الدراسة. وقد تبين من خلال النتائج الأولية أن التلاميذ الذين تابعوا دراستهم بصفة منتظمة، وفي الحد الأدنى من الشروط التنظيمية والبيداغوجية يحصلون على نتائج إيجابية، وتتحسن بازدياد عدد سنوات تمدرسهم في اللغة الأمازيغية. وللإشارة، بينت الدراسة أن التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بصفة منتظمة في الأمازيغية بنفس الأكاديمية لا يتجاوز 17 % .إن هذا المعطى يستوجب إعادة النظر في المقاربة المعتمدة في الإدراج.

10.1. سيرورة تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي

وقد هم تدريس اللغة الأمازيغية منذ انطلاق الإدراج في سنة 2003 ما يزيد عن 317 مدرسة. وقد كان هذا العدد في تزايد من موسم دراسي إلى آخر. ويقدر عدد التلاميذ الذين شملهم تدريس اللغة الأمازيغية، حسب وزارة التربية الوطنية،خلال الموسم الدراسي -2011 2012 ب 517835 موزعين على 1917 مؤسسة ابتدائية عبر التراب الوطني، مع العلم أن منظومة التعليم الابتدائي يزيد عدد التلاميذ والتلميذات فيها عن ثلاثة ملايين ونصف تلميذ وتلميذة، وهذا يعني أننا بعيدين جدا عن تحقيق هدف التعميم. أما الأساتذة الذين يتولون تدريس الأمازيغية لا يتعدى عددهم 4935 أستاذة وأستاذا، منهم 385 يدرس فقط اللغة الأمازيغية في مرحلة التعليم الابتدائي.

11.1. التهيئ لإدراج اللغة الأمازيغية في التعليم الثانوي الإعدادي

وتدعيما لتعميم تدريس اللغة الأمازيغية في كل المسارات الدراسية، وخاصة في مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي، فقد تولى المعهد انجاز عدة عمليات. وفي هذا الإطار تم تكوين مجموعة من المكونين في المراكز التربوية الجهوية، مما مكن من إعداد عدة لتكوين الطلبة الأساتذة في مراكز تكوين أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، إضافة إلى الاشتغال حاليا على إعداد **"دليل المكون"** في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالتعاون مع الوحدة المركزية لتكوين الأطر بوزارة التربية الوطنية.

12.1. التكوين الأساس على مستوى الجامعة

في إطار اتفاقيات الشراكة بين المعهد وبعض الجامعات، مثل جامعة ابن زهر بأكادير وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس وجامعة محمد الأول بوجدة وجامعة محمد الخامس بالرباط، تم فتح مسالك الدراسات الأمازيغية وماستر في اللغة والثقافة الأمازيغيتين. وقد ساهم المعهد، ولايزال، في تكوين الطلبة إما من خلال مساهمة الباحثين في التكوين والتأطير في مختلف المواد المدرَّسَة، أو من خلال تزويد المكتبات الجامعية بإصدارات المؤسسة. وقد تخرج الفوج الأول من الحاصلين على الإجازة في نهاية الموسم الجامعي 2009-2010. غير أن هذه المسالك تواجه العديد من الصعوبات وعلى رأسها غياب شعب خاصة باللغة الأمازيغية، إضافة إلى قلة الموارد البشرية، مما يجعلها تعتمد في حاجياتها في التأطير على مسالك وشعب أخرى.

2. الإكراهات

ورغم هذه المكتسبات المهمة، فإن هذا لا يلغي التذكير بعدد من الإكراهات التي صاحبت عملية إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية وإرساء تدريسها في مراكز التكوين، وخاصة بعد 2007. والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

1.2. بطء سيرورة التعميم العمودي والأفقي

حددت وزارة التربية الوطنية عند انطلاق إدراج اللغة الأمازيغية في 2003 استكمال التعميمين العمودي والأفقي في التعليم المدرسي خلال الموسم الدراسي 2009-2010. غير أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه. والملاحظ أن عدد التلاميذ الذين شملهم تدريس اللغة الأمازيغية لا يتجاوز 15 % من مجموع تلاميذ التعليم الابتدائي، حيث ظل التعميم مؤجلا ومرهونا بالتدابير المعتمدة.

كما أن عمليات التهييئ، المتعلقة بإعداد المنهاج وتكوين الأطر التربوية على مستوى الوزارة لإدراج اللغة الأمازيغية في التعليم الثانوي الإعدادي، لم يتم تفعيلها على النحو الأفضل، رغم كون الفوج الأول من التلاميذ الذين شملهم تدريس اللغة الأمازيغية قد التحق بالمستوى السادس من التعليم الابتدائي خلال السنة الدراسية 2008-2009.

2.2. ضعف تفعيل الإطار التنظيمي لتعميم تدريس الأمازيغية

بالرغم من كون الوزارة قد أصدرت مجموعة من المذكرات التنظيمية ذات الصلة بتعميم تدريس اللغة الأمازيغية على كل التلاميذ في التعليمين العمومي والخصوصي، وبتكوين الأساتذة وإخضاع الأمازيغية للتقويم التربوي على غرار المواد الأخرى، فإن تفعيل هذه النصوص لم يرق إلى المستوى المطلوب. فالتكوين المستمر على مستوى الأكاديميات لا ينظم

بصفة دورية ومنتظمة. كما أن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لم تنخرط في هذه العملية بنفس الوتيرة، فهناك شبه توقف خاصة خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى نهاية 2011.

3.2. عدم انتظام تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التعليمية

لا يتمكن التلاميذ والتلميذات، في العديد من الحالات ذات التواتر المثير للانتباه، من متابعة دراستهم بصفة منتظمة من سنة إلى أخرى. وقد لوحظ، من خلال الدراسة المشار إليها سابقا، على مستوى أكاديمية سوس ماسة درعة، أن التلاميذ خلال مرحلة التعليم الابتدائي لا يدرسون اللغة الأمازيغية خلال ست سنوات بكيفية متتابعة ومنتظمة، إضافة إلى انحصارها على مستوى التعليم الابتدائي.

4.2. النقص الحاد في الأطر التربوية المؤهلة لتدريس اللغة الأمازيغية

إضافة إلى بطء سيرورة التعميم العمودي والأفقي وتفعيل النصوص التنظيمية، فإن الأطر التربوية والإدارية المعنية بتدريس اللغة الأمازيغية عانت، وما تزال تعاني من نقص كبير. فعدد الأساتذة الذين تولوا تدريس الأمازيغية خلال الموسم الدراسي 2009-2010 قدر ب 5101 أستاذ وأستاذة، منهم 360 أستاذا متخصصا، مما يشكل 4 % فقط من مجموع أساتذة التعليم الابتدائي.

بالرغم من كل هذه الاختلالات فإن إدراج اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي وفي مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي وفي بعض الجامعات أصبح واقعا ومكسبا غير قابل للارتداد إلى الوراء. ويشكل المستجد الأخير المتمثل في الفصل الخامس من دستور فاتح يوليوز 2011، والذي أصبحت بمقتضاه اللغة الأمازيغية "لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء" (الجريدة الرسمية، عدد 5964، 30 يوليو 2011 :3602) معطى جديدا يستوجب إعادة النظر في هذه الاختلالات، والرقي بتدريس اللغة الأمازيغية إلى ما هو أفضل وذلك تكريسا للسياق الجديد. فإذا كان الدستور الجديد قد رفع هذا التحدي على مستوى القانون الأسمى للأمة بترسيم اللغة الأمازيغية على غرار اللغة العربية، فإن التفعيل على أرض الواقع يظل مطلوبا بحدة، ويستوجب تغيير المقاربات وصيغ التدبير وتعبئة لكل الموارد المتاحة.

3. آفاق تدريس اللغة الأمازيغية

من خلال الاستعراض السابق لمجمل المكتسبات والإكراهات التي صاحبت تدريس اللغة الأمازيغية يبرز جليا ضرورة ترصيد المنجزات التي تحققت منذ الإدراج ابتداء من الموسم الدراسي 2003- 2004 والعمل على الرقي بها وتجويدها.

ولتحقيق هذه الغاية نقترح اتخاذ جملة من الإجراءات وعلى رأسها وضع مخطط توقعي لتعميم وتجويد تدريس اللغة في أفق زمني منظور.

والمأمول أن ينكب هذا المخطط التوقعي على وضع تصور شامل ومحكم لتعميم تدريس اللغة الأمازيغية عموديا وأفقيا في التعليم العمومي والخصوصي ويدمج الجانب الوطني والجهوي والمحلي. ومن شأن هذا المخطط أن يقوم على معطيات من قبيل:

- صيانة المكتسبات المحققة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية؛
- تحيين النصوص القانونية والتنظيمية لتنسجم مع المعطى الجديد المتمثل في دستور للمملكة، إضافة إلى تفعيل هذه النصوص على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي؛
- توفير الموارد البشرية المؤهلة بناء على اعتماد صيغة التخصص من مدرسين ومفتشين ومكونين عبر التكوين الأساس والمستمر، خاصة وأن الجامعات الوطنية تخرج سنويا المجازين والحاصلين على الماستر في اللغة الأمازيغية؛
- تعميم اعتماد الأستاذ المتخصص في تدريس اللغة الأمازيغية، فبفضل هذه التجربة المحدودة تحققت الكثير من النتائج الإيجابية في العديد من المدارس الابتدائية. من هنا يبدو تعميمها ملحا؛
- توسيع قاعدة إعداد أساتذة متخصصين عن طريق تكوينهم في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين المحدثة خلال هذه السنة؛
- تعميم مسالك الدراسات الأمازيغية في الجامعات الوطنية وذلك لإعداد الأطر التربوية التي ستتولى التدريس في مختلف المستويات،
- إخضاع التعلمات في اللغة الأمازيغية لتقويم منتظم وللتقويم الإشهادي وتعميمه على كل المسارات التعليمية وعلى مراكز التكوين؛
- ضمان متابعة الدراسة في الأمازيغية بصفة مسترسلة ومنتظمة من سنة إلى أخرى؛
- نشر اللغة والثقافة الأمازيغيتين في الفضاء التربوي والمدرسي؛
- تفعيل منتظم ومستمر لاتفاقية الشراكة المبرمة بين الوزارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وفي أفق تحدي الصعوبات والإكراهات المرصودة، فإن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على استعداد للمساهمة في مشاريع وبرامج عمل مشتركة على كل المستويات، لتحقيق تعميم تدريس اللغة الأمازيغية والارتقاء بها، وذلك لبناء مدرسة وطنية متجذرة في الهوية المغربية المبنية على الوحدة في التنوع.

المراجع

- خطاب العرش، 30 يوليوز2001.

- خطاب أجدير، 17 أكتوبر 2001.

- دستور فاتح يوليوز 2011 ، الجريدة الرسمية، عدد 5964، 30 يوليو 2011.

- الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الجريدة الرسمية عدد4948، فاتح نوفمبر 2001 .

- المذكرة 108، 01 شتنبر 2003.

- المذكرة 130، 12 شتنبر 2006.

- المذكرة 82 ،20 يوليوز 2004 .

- المذكرة 90، 19 غشت 2005.

- المذكرة 133، 12 أكتوبر2007.

- المذكرة 116 ، 26 شتنبر 2008.

- وزارة التربية الوطنية، إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية،11 يوليوز 2003.

- وزارة التربية الوطنية، الكتاب الأبيض، 2002.

مداخل لحكامة البعد اللغوي للهُوية المغربية

عبد اللطيف المودني
الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم

تتسم مقاربة قضايا اللغة في علاقتها بأسئلة: الهوية – الثقافة والمعرفة – التنمية، ضمن سيرورة تطور المجتمعات بخاصيتها الإشكالية دائمة الراهنية، تفتح أفقا علميا للمساءلة والبحث، وانشغالا متجددا للنقاش العمومي، الذي يقتضي تنظيمه وعقلنته في احترام تام لتعدديته وديمقراطيته، بلورة أجوبة هادئة ورصينة عن الكثير من الانتظارات المرتبطة بانشغال يسائل باستمرار وبدرجات متفاوتة مختلف مكونات الأمة المغربية، والكثير من بلدان المعمور.

كما أن من شأن نتائج مقاربة هذا الموضوع من زوايا نظر متعددة وتخصصات متنوعة أن تشكل دعما علميا للنقاش الخصب الجاري بالمغرب، من أجل الإعمال الديمقراطي والسليم للدستور، ولاسيما ما يهم أسئلة الهوية واللغة والثقافة والقيم وقضاياها.

تتوخى هذه المساهمة المشاركة في هذا الورش المجتمعي والفكري الخصب، بموضوع تحت عنوان: *"مداخل لحكامة البعد اللغوي للهُويّة المغربية"*. من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- كيف تأتي اللغة إلى الهوية، وما العلاقة بينهما ؟
- ما تجليات هذه العلاقة وأبعادها في المجتمع المغربي ؟
- وفق أية آليات يتأتى تدبير هذه العلاقة بمختلف مستوياتها ؟

وهي أسئلة أساسية لأنها تأتي في سياق مجتمعي يشهد دينامية سياسية واجتماعية وثقافية غير مسبوقة، ولأنها تثير إشكاليات تقع في صميم الانشغالات المتقاسمة للمغاربة، ثم لأنها أسئلة تحيل إلى الأساس المرجعي لعيشهم المشترك ولحقوقهم اللغوية والثقافية الراسخة في عمق هويتهم المتعددة وعلى امتداد تاريخهم الحضاري العريق.

لذلك، فإن مقارباتها، بقدر ما تستدعي إعمال الديمقراطية التشاركية، وإذكاء نقاش عقلاني يُسهم فيه الجميع، ينبني على المنطق والحجة وعلى الالتزام الفكري والعملي بالحق المشروع في الاختلاف؛ بقدر ما تتطلب هذه المقاربة استحضار الخصوصيات الوطنية والاستناد إلى الخبرة والانفتاح على المبادئ الكونية.

ستنتظم الإجابة عن هذه الأسئلة وفق ثلاثة مداخل:

- مدخل أول يقارب العلاقة بين اللغة والهوية وأبعادها؛
- مدخل ثان، يقترح بعض الفرضيات لمقاربة الطابع الإشكالي للعلاقة بين اللغة والهوية في السياق المغربي؛
- مدخل ثالث، يتناول بعض آليات حكامة البعد اللغوي للهوية بالمغرب، وتصريفها في الأسواق اللغوية، مع وقفة على المدرسة بوصفها مثالا مؤسستيا حيويا واستراتيجيا لذلك التدبير.

المدخل الأول، في علاقة الهوية باللغة وأبعادها

يبدو مفهوم الهوية متشعبا يحيل إلى أبعاد متعددة، كما ذهب إلى ذلك عدد من المفكرين، منهم Christian Lagarde (2008)، الذي اعتبر أن الهوية عادة ما ترتبط بمفهومي "اللغة" و"الأمة". في محاولة للإحاطة بهذا المفهوم، يمكن أن نعرض لبعض أبعاده، ولاسيما منها:

- *البعد المنطقي*: الذي أسس له أرسطو بوضعه ل"قانون الهوية"، حيث اعتبر أن أبسط الأحكام هو الحكم بأن "الشيء هو نفسه". وهو أساس التفكير المنطقي؛
- *البعد الأنتربولوجي*: الذي يرى حسب Claude Lévi-Strauss أن الهوية عبارة عن بؤرة افتراضية تشكل، بالضرورة مرجعيتنا من أجل تفسير عدد من الأشياء، دون أن يكون لها وجود حقيقي. فهي مجموع المواصفات الثقافية الخاصة بجماعة إثنية (اللغة، الدين، الفنون...)، التي تمنح لهذه الجماعة شخصيتها، وإحساس أفرادها بالانتماء إليها.
- *البعد السياسي والحقوقي*: حيث يميز Christian Lagarde مثلا، بين ثلاثة أشكال من "الأمة" Nation: "الأمة السياسية" القائمة على إرادة تقاسم المصير؛ "الأمة الثقافية" المستندة إلى العرق Ethnie وإلى لغة وثقافة محددين، ومن ثم إلى جذور مشتركة، وهي غالبا ما تكون مدعوة للقيام بدور المسوغ للأمة السياسية؛ ثم "الأمة القانونية"، باعتبارها "التئاما لأفراد مرتبطين بالدولة عبر القانون".

ومن زاوية نظر حقوقية، فمع فكرة وحدة الأمة تهيمن الإيديولوجيا اللغوية لبلد ما، حيث يجبَر المواطن ليس فقط على استعمال اللغة الرسمية، بل على عدم استعمال أية لغة غيرها. ضمن هذا المنظور، تُختَزل الحقوق اللغوية في اللغة الرسمية، التي تكرس وحدة الهوية، وتمارس الاحتكار في الأسواق اللسانية: السوق السياسية، والإدارية، والتعليمية، والوظيفة العمومية، وسوق الشغل، والاقتصاد، والثقافة.

هذا الوضع الهيمني بدأ يتراجع ليس فقط تحت ضغط المطالب، بل أيضا تحت تأثير المنطق الديمقراطي، الذي اتسع ليشمل إلى جانب الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية

التشاركية والديمقراطية المباشرة الرقمية Démocratie liquide؛ مما أفسح المجال بالتدريج لتراجع التقديس اللغوي الأحادي لفائدة التعدد اللغوي.

نتيجة هذا التحول، برزت قاعدة آخذة في الانتشار، مفادها أن حرية تبادل الأفكار والآراء تعد واحدة من أهم وأثمن حقوق الإنسان؛ فكل مواطن بإمكانه الكلام والكتابة بحرية في نطاق ما ينص عليه الدستور أو القانون.

هكذا، فالتجليات البارزة لتأمين الحقوق اللغوية تتمثل أساسا، بعد الاعتراف الدستوري والحماية القانونية، في ضمان حرية الاستعمال اللغوي والاعتراف به في الأسواق اللسانية المفتوحة لهذا الاستعمال، مع وجوب مراعاة الحركات أو الايماءات الإشارية للأشخاص ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة.

علاوة على ذلك، فالدفاع عن فكرة أن حرية التواصل والتعبير تفيد الحق في التواصل باللغة والكلمات والإشارات التي يختارها الفرد وبالطريقة التي يريدها، يعد جزء من الإقرار الدستوري بالحقوق اللغوية. كما أن من واجب الدولة ضمان تعليم يتيح لكل فرد التمتع الفعلي بهذا الحق اللغوي، الذي يشكل جزء ثابتا من الحق في التعبير، بوصفه واحدا من بين أثمن حقوق الإنسان.

- *البعد السوسيولوجي:* الذي يفيد مع بيير *بورديو* على سبيل المثال، بأن الهوية بمثابة بناء اجتماعي، يمر عبر اعتراف الآخرين بها، ويتحدد بعدد من الفاعلين الذين يضعون شروط الانتماء إلى المجموعة.

  كثيرا ما يتم اتهام اللغة بتأجيج "العنف الهوياتي". والحقيقة أن هناك تباعدا جوهريا بين "النسب"، و"العرق"، والثقافة؛ تباعد يتقاطع مع "الفطري و"المكتسَب".

  غير أنه، وداخل نفس المجال الرحب الذي تشكله الثقافة، تكشف اللغة، بحكم طبيعتها أداةً للتواصل، عن كونها أقل نقلا للعنف مقارنة بما تحمله الإيديولوجيا السياسية من بذور للعنف الهوياتي. مع ذلك، فاللغة، عبر العلاقة الحميمية التي نسجتها عبر الأزمنة مع السلطة، ليست دائما في منأى عن الأدلجة Idéologisation.

- *البعد اللغوي والثقافي للهوية:* تعد هذه العلاقة تفاعلية، ذلك أن المعرفة ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة؛ فالأفكار لا توجد بشكل مستقل عن اللغة، واللغة هي الأداة التي تصنع من أفكار المجتمع واقعا. فثقافة كل أمة تكمن في لغتها، وهوية كل أمة هي نتاج المعاني التي يشيدها أفرادها عبر اللغة.

إن مِحورية اللغة في منظومة الثقافة والمعرفة الإنسانية، هي نتيجة لتعاظم الدور الذي تلعبه اللغة في جميع العناصر الفرعية المكونة لمنظومة الثقافة ضمن مجتمع المعرفة، والتي تشمل الفكر، والإبداع، والتربية، والإعلام، والتراث، ونظام القيم، والمعتقدات وغيرها.

في ارتباط بذلك، لا يوجد نظام أوثق صلة من منهج اللغة بفروع المعرفة على اختلاف أنواعها؛ فاللغة ترتبط بالعلوم الطبيعية والإنسانية على حد سواء. ومجتمع المعرفة هو مجتمع

التعلم مدى الحياة، لا يقتصر فيه التعلم على البشر دون سواهم؛ ذلك أنه يمتد ليشمل الآلات والنظم والمؤسسات. وقدرة كل الكائنات على التعلم تمر عبر اللغة، سواء أكانت لغة طبيعية إنسانية، أم لغة برمجية صناعية. ويحتاج مجتمع المعرفة تواصلا أوسع نطاقا وأكثر تنوعا خاصة ما يتعلق بالتواصل الإنساني عن بعد أو الحوار بين الإنسان والآلة.

في ثنايا العلاقة المتشعبة للغة بقضايا الهوية وبأسئلة المعرفة والثقافة، تتبلور الخاصية الإشكالية لهذه العلاقة.

المدخل الثاني، فرضيات للمقاربة

يقترح المدخل الثاني سبع فرضيات لمقاربة الطابع الإشكالي المميز للبعد اللغوي للهوية، ولاسيما في السياق المغربي:

الفرضية الأولى، تنطلق من تأكيد الارتباط العضوي بين الهوية واللغة والثقافة؛ ذلك أن اللغة هي مفتاح الانتقال من الطبيعة إلى الثقافة، وهي التي تمدُّ المجتمع بإحدى مقومات هويته. كما أن الهوية اللغوية عادة ما تمثل التجلي الملموس للهوية الثقافية والمصدر المؤسس للحقوق اللغوية والثقافية.

هذا الارتباط العضوي، اتسم تلازمه في المجتمع المغربي، بالتعايش المبكر للتعدد اللغوي والتنوع الثقافي؛ تعدُّد تم تبنيه من قبل الدولة والمجتمع بشكل ضمني منذ أمد بعيد، وتحول إلى حركة مطلبية ضاغطة في فترة الحماية وبعد الاستقلال، وعرف في العقدين الأخيرين إقرارا رسميا به، سواء على مستوى الخطاب أو القانون منذ سنة 1994 (الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب سنة 1994، الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999، الخطاب الملكي بأجدير والظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الامازيغية في أكتوبر 2001) أو في ما بعد دستور 2011، أو على مستوى التصريف التدريجي في السياسات العمومية، خصوصا التعليم والإعلام منذ سنة 2003.

الفرضية الثانية، مؤداها أن البعد اللغوي للهوية يجلي، بشكل من الأشكال الخيار اللغوي لبلد ما، إما في اتجاه الأحادية اللغوية أو التعدد اللغوي، كما هو الشأن في الحالة الثانية بالنسبة للمغرب. في هذه الحالة يتمثل الرهان في تدبير هذا التعدد سواء عبر علاقته بالهوية أو من خلال تصريفه الوظيفي، وتحديد أدواره في تحقيق الأهداف التنموية أو إعاقتها.

الفرضية الثالثة، مُضَمَّنها أن مقاربة إشكالية علاقة اللغة بالهوية تحيل، على الأقل، إلى مقاربتين متقابلتين، إذا ما تم النظر إليهما في حد ذاتهما وعلى نحو منفصل:

- مقاربة تعتبر أن الهوية خاصية اللغة ووظيفتها الأساسية، وتذهب إلى ضرورة استعادة البعد الهوياتي للغة، ومنحه الأولوية، وذلك من منطلق أن كل مقاربة خارج هذا البعد تبقى سطحية، وتُفقِد اللغة جوهرها وماهيتها الأساس؛
- في مقابل مقاربة تؤكد أن المحدد الرئيس للغة يكمن في أبعادها التواصلية والمعرفية والوظيفية؛ باعتبار أن كل لغة هي حاملة لفكر معين ولمعرفة ما، إن لم تكن تستمد مسوغ وجودها من وظيفيتها.

لذلك، فكلما اتجه التفكير والنقاش العمومي حول قضايا الهوية واللغة في منحى معرفي أو أكاديمي أو بيداغوجي، كلما وقع تحرير هذا التفكير والنقاش نسبيا، وبإرادة ووعي، من الضغط الإيديولوجي والصراع السياسي، لحساب مقاربة تدرج مسألتي اللغة والهوية ضمن منظور معرفي وثقافي على المستوى النظري، وفي إطار رؤية وظيفية براغماتية على المستوى العملي.

في ثنايا هذا التقابل، توجد علاقة اللغة بالهوية بين ضوابط العلم ومسالك السياسة، ومن ثم أمام مسارات القراءة السياسية والإيديولوجية الساخنة في مواجهة قراءة باردة تحاول التخفيف من حدة الصراع السياسي، الذي يحف كل نقاش حول الخيارات اللغوية في علاقتها بأسئلة الهوية، في اتجاه تفكير علمي هادئ، يركز على البعدين المعرفي والوظيفي للغة، دون إقصاء بعدها الهوياتي.

الفرضية الرابعة، تتجلى في كون الخيارات اللغوية والثقافية المرتبطة بمكونات الهوية، رغم ما قد توحي به من ثبات واستقرار، تظل مدعوة بحسب الانتقالات والطفرات التي تمر بها المجتمعات، إلى التكيف مع تطور التاريخ، وأسئلة المجتمع، ومستجدات العصر ومتطلباته. لذلك، فمن خاصيات سؤال الهوية اتسامه بالدينامية؛ فهو لا يتوقف، يعرف فترات زجر ومدّ، يُبرز حضورا أقوى كلما كان المجتمع أمام منعطف جديد، يفتح على إعادة ترتيب المواقع، ومن ثم، تبحث كل فئة عن موقعها في السلطة بما تحمله من رأسمال رمزي هوياتي لغوي وثقافي.

الفرضية الخامسة، تتمثل في اتساع الديناميات التي يعيشها المغرب اليوم لتشمل قضايا اللغة والهوية. هذه القضايا التي تشكل إحدى المصادر المحركة لتلك الديناميات، تذكيها أيضا أسئلة الإصلاح السياسي والديمقراطي والحقوقي الشامل، ومشاكل التعليم والمعرفة والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية والثقافة...

الفرضية السادسة، قوامها ممارسة اللغة، في امتدادها السوسيو سياسي، لدورين متقابلين بحكم حضورها في الهوية: فهي إحدى أسس التماسك؛ كما يمكن أن تكون إحدى بؤر التوتر. لكن تأثير اللغة لا ينحصر في الهوية فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى التأثير في المعرفة، والثقافة وغيرها من مجالات حياة الأمة؛ أي في التصريف والتداول الذي تشهدهما في الأسواق اللغوية.

الفرضية السابعة، تتمثل في ارتباط الحسم المجتمعي لقضايا الهوية في علاقتها باللغة، ارتباطا وثيقا، بتوافر تعاقد متقاسم؛ حيث يبرز الرهان على الدستور، في حالة المغرب، وفي حالة كثير من بلدان العالم، الذي يشكل أساسا فعليا وموثوقا لهذا التعاقد؛ تعاقد يضمن الحقوق اللغوية والثقافية، ويغني الهوية بالتأكيد على تعدد روافدها، ويُفسح المجال للتدابير القانونية والمؤسساتية الكفيلة بتصريف الخيارات اللغوية في الأسواق والمجالات الأساسية لاستعمالها وتداولها.

غير أن نجاح هذا التعاقد يتوقف على استناده إلى مقاربة تشاركية لكل قضايا الهوية واللغة، تُفضي إلى التملّك الجماعي للخيارات التي تم تقاسم رسمها. في مقابل ذلك، فمن شأن غياب تعاقد، ولاسيما عبر الآلية القانونية، لتأمين خيارات الأمة وتحصين تفعيلها، أن يجعل تلك الخيارات هشة وقابلة للانهيار في أية لحظة، بل من شأن ذلك أن يجعلها مصدر صراع وعاملا لزعزعة الاستقرار.

ضمن هذا المنظور، تجدر الإشارة إلى أن الدستور المغربي نص على إحداث آليات تعاقدية للتدبير الديمقراطي التشاركي للقضايا الإستراتيجية للأمة والمجتمع، وعلى رأسها المجالس العليا والهيئات الأخرى للحكامة، بوصفها فضاءات للرأي المتعدد ولبناء تعاقدات قوامها النقاش الرصين، والاجتهاد الجماعي، والحلول المتقاسمة.

المدخل الثالث، يتناول بعض آليات حكامة البعد اللغوي للهوية بالمغرب، وتصريفها في الأسواق اللغوية، مع وقفة على المدرسة بوصفها مثالا مؤسستيا حيويا واستراتيجيا لذلك التدبير

من المعلوم أن من خاصيات المشهد اللغوي بالمغرب أنه يتسم بالتعدد والتنوع والغني، ويتشكل، من جهة، من اللغات الوطنية: العربية الفصحى؛ الأمازيغية بتعبيراتها الجهوية واللهجية: (تمازيغت، تشلحيت، تريفيت، تازناسنيت)؛ والدارجات المتفرعة عن العربية بما في ذلك الحسّانية، ومن جهة أخرى، من اللغات الأجنبية: الفرنسية والإسبانية والإنجليزية على الخصوص.

من سمات هذا المشهد كذلك، أنه مهيكل على أساس أن غير لغات الولادة والنشأة – أي العربية الفصحى والفرنسية- تحتل مكانة متميزة داخل هرم الاستعمال اللغوي. في حين نجد أن اللغات الأصلية للفرد أي العربية الدارجة والأمازيغية، لم تحظ بنفس الاهتمام. أما الإسبانية، فتظل محدودة التداول والاستعمال، في حين أن الإنجليزية أضحت مكانتها وأهميتها تتسع بالتدريج، إلى جانب لغات أجنبية أخرى.

هكذا، تتحدد مصادر وأسس الاستقرار النسبي المُلاحَظ في التعاطي مع مسألة اللغة والهوية بالمغرب، في ذلك النوع من التعاقد الاجتماعي الضمني على قَبول التعدد اللغوي، الذي وإن كان يعرف أحيانا بعض التوتر، فإنه لا يصل إلى مستوى القطيعة؛ وهو ما يفتح أفقا لاستشراف حكامة جيدة للبعد اللغوي للهوية المغربية.

ضمن هذه السيرورة، عزز المغرب حكامته لمكونات المشهد اللغوي عبر آليات، أهمها:

- *الآلية التشريعية والسياسية:* عبر أحكام الدستور، التي تمثل تعاقدا جديدا بين الدولة والمجتمع، والتي من المنتظر أن تتعزز بنصوص تشريعية أخرى، من شأن تحضيرها وإعدادها بنفس المنهجية التي تم على أساسها إقرار الدستور، أن تحقق المزيد من الأمن اللغوي؛
- *الآلية المؤسساتية:* ولاسيما من خلال التحضير لإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي يوكِل له الدستور مهمة حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية، كما يجعل منه الإطار المؤسساتي الذي يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات.
- *آليات تعلم اللغات واستعمالها وتداولها*: وتمثلها على الخصوص المدرسة بمختلف مكوناتها، والإدارة والاقتصاد والمالية والمؤسسات الثقافية والفنية ووسائل الإعلام...
- *الآلية التأطيرية:* وتتمثل في مختلف المؤسسات التمثيلية والتأطيرية من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وهيئات المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار ما نص عليه الدستور من تعزيز لمكانتها وأدوارها في علاقتها بكل من الدولة والمجتمع؛
- *الآلية المجالية:* التي يتخذ معها البعد اللغوي للهوية تصريفا ترابيا ينتقل به من المنظور المركزي إلى المقاربة اللامركزية، من خلال ارتباط أسئلة اللغة والهوية والثقافة بالخصوصيات الجهوية والمحلية.

بمقاربة مقتضبة لدور المدرسة في تدبير أسئلة الهوية واللغة، وفي سياق المساءلة القوية التي توجد المنظومة التربوية الوطنية موضوعا لها اليوم من طرف الجميع، فإن الحكامة البيداغوجية للبعد اللغوي للهوية المغربية وتجديد تعلُّم اللغات وتدريس المعرفة بواسطتها، يعدُّ من الأوراش المركزية التي تستدعي اليوم تحقيق تحول جوهري، ضمن دينامية مراجعة شاملة للنسق التربوي والتكويني؛ تحوُّل:

1. يكون مرتكزه بلورة تعاقد وطني حول مقومات الهوية الوطنية بأبعادها اللغوية والثقافية والقيمية، على أساس الاستناد إلى أحكام الدستور في هذا الشأن، وذلك بغية تصريفها على مستوى التنشئة الاجتماعية، والتربية، وتكوين الأجيال الصاعدة؛
2. يكون هدفه إعداد مخطط وطني تربوي متكامل لتدريس اللغات الوطنية والأجنبية وتعلمها، بهدف تمكين المتعلمين من إتقانها؛
3. يستند في منطلقاته إلى الخيار اللغوي الذي رسمه الدستور، بوصفه يمثل إطارا مرجعيا لتكوين مواطن متشبع بهويته متعددة الروافد اللغوية والثقافية، كما يشكل مستندا للسياسية التربوية اللغوية؛
4. يركز على ما يندرج في صميم مهام المدرسة من حيث الجوانب المرتبطة بالتحكم في الكفايات اللغوية، ولاسيما المقومات الوظيفية البيداغوجية والتكوينية والتقويمية، في مقابل الجوانب الأخرى التي تتجاوز حدود مسؤوليتها؛

5. يعمل بمبدأ التعدد والانفتاح اللغوي، على نحو تدريجي في مختلف المستويات والأسلاك الدراسية للمنظومة التربوية الوطنية، في انسجام مع تنوع المشهد الثقافي واللغوي المغربي، وفي مواكبة لمتطلبات العصر، مع الاستحضار الدائم لتكوين مواطن بهوية مغربية وبمواصفات كونية؛
6. يرسخ مبدأ السلم اللغوي القائم على علاقات التفاعل والتلاقح والتكامل بين اللغات وعلى استعمالها الوظيفي، ضمن مقاربة بعرض بيداغوجي متنوع، وفي إطار مدرسة متعددة الأساليب؛
7. يستحضر اللغات الأم في السنتين الأوليتين من التمدرس، بوصفها جسر الانتقال السلس إلى اللغة المدرسية، وسبيل تقليص الهوة اللغوية بين الوسط الأسري والبيئة المدرسية، ومن ثم ضمان اندماج دراسي ناجح.
8. يجعل التمكن من اللغة العربية، موضوع مجهود نوعي مكثف من حيث التطوير والملاءمة والإغناء المصطلحي واللساني، وتحديث طرائق ومضامين التدريس وتطوير أدوات قياس مستويات التحكم في هذه اللغة.
9. يبحث في الشروط التنظيمية والبيداغوجية والتكوينية لتقعيد تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها في المنظومة التربوية، وفق المقتضيات التي سيتم تشريعها في القانون التنظيمي المنصوص عليه في الدستور، والذي سيحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛
10. يروم تقوية تدريس اللغات الأجنبية وتعلمها: الفرنسية؛ الإنجليزية؛ الإسبانية؛ لغات الاقتصاديات الصاعدة، بوصف هذه اللغات أداة للانفتاح على الآخر، ووسيلة لمسايرة المستجدات العالمية في ظل احتداد المنافسة على تملك المعرفة وإنتاجها، وكذا نشر التسامح والمساواة بين الثقافات والشعوب.
11. يستهدف تنويع لغات التدريس، إلى جانب اللغة العربية، كمدخل لتكافؤ الفرص بين المتعلمين في التمكن من اللغات، وتوفير فرص مضاعفة للتعاطي مع اللغات مع العمل ببيداغوجيا التناوب اللغوي والإغماس اللغوي، ضمانا لأوفر حظوظ النجاح الأكاديمي والإندماج المهني أمامهم.
12. يستند إلى أطر مرجعية للكفايات اللغوية حسب اللغات، وحسب الأسلاك التعليمية والتكوينية، بما في ذلك اختبارات قياس مستويات التمكن اللغوي في نهاية كل سلك دراسي.

في الختام، يمكن تأكيد أن تضافر عدة أسباب أهمها: التطور الديموغرافي والجغرافي والتاريخي، وحركية الخريطة السياسية والاجتماعية والمدنية وللتفاعلات المعتملة داخلها، في ارتباط بالمسارات المتنوعة للديناميات التي تشهدها الأنساق الترابية والسكانية المحلية والجهوية، وتجاذب فئات المجتمع بين النزوع نحو إثبات الذات بمختلف صيغها ومستوياتها، وبين جاذبية التفتح والمثاقفة، في إطار أسئلة الخصوصية والكونية؛ كل ذلك جعل المغرب تدريجيا يتعامل، بشكل مبكر، مع وضع هوياتي ولغوي وثقافي أهم سماته تنوع الروافد وتعدد المكونات والتعبيرات.

وهو وضع شرعت ملامحه تتشكل في الوعي وفي النقاش العمومي، منذ تسعينيات القرن الماضي، لتتحول إلى خيار تعاقدي للبلاد مع دستور 2011؛ تعاقد ينبغي أن يمكِّن، عبر توسيعه ليشمل مختلف ميادين تصريفه العملي والوظيفي في مناحي الحياة العامة الوطنية، من تحصين الخيار الهوياتي واللغوي من كل نقاش يقحمه في ثنائية الشر والخير، أو في تقابل النزعة المتمركزة حول الذات مع الانفتاح على الغير دون إقصاء أو منطق أحادي، وذلك على أساس إدراج ذلك التعاقد ضمن دينامية تطور تاريخي، يجيب عن أسئلة عصر، وعن انتظارات أمة، وأن يستبق الملاءمات والإغناءات الضرورية في استشراف دائم للمستقبل.

لائحة بيبليوغرافية

دستور المملكة، 2011.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين 1999.

اللجنة المديرية لتقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: الأبعاد الثقافية، الفنية والروحية. الرباط، 2006.

عبد الكبير الخطيبي، *النقد المزدوج*. بيروت، دار العودة، 1980.

عبد القادر بن عسلة، اللغة وعملية التواصل. http://www.aklaam.net

AREZKI Abdenour. L'identité linguistique : une construction sociale et/ou un processus de construction socio-discursive ?. Synergies Algérie, 2008, n° 2, pp. 191-198.

BOUBAKOUR Samira. L'enseignement des langues-cultures: dimensions et perspectives. Synergies, Algérie, 2010, n° 9, pp. 13-26.

CHARAUDEAU Patrick. Langue, discours et identité culturelle. Études de linguistique appliquée, 2001/3, n° 123-124, pp. 341-348.

GRANDGUILLAUME Gilbert. Langue, Identité et culture nationale au Maghreb. Peuples méditerranéens, oct-dec 1979, N°9, p.3-28.

LAGARDE Christian. Identité, langue et nation. Perpignan, Editions Trabucaire, 2008, 207 p.

LAMIZET, B. Politique et identité. Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 2002.

LAPIERRE Jean-William. Le pouvoir politique et les langues. Paris, Presses universitaires de France, 1988.

LEPAGE Robert Brock, TABOURET-KELLER Andrée. Acts of Identity: a creole based study of language and ethnicity. Cambridge, Cambridge University Press, 1985.

LÉVI-STRAUSS Claudes, L'Identité. Séminaire interdisciplinaire dirigé par Claude Lévi-Strauss, professeur au Collège de France, 1974-1975. Paris, Grasset, 1977, 348 p.

TSOKALIDOU Roula, GATSI Giota. Questions de langue et d'identité: le cas d'Amin Maalouf, Synergies Sud-Est européen, 2009, n° 2, pp. 195-202.

اللغة الأمازيغية من النضال السياسي إلى الاعتراف الدستوري
(مســـار وآفـــاق)

جـلاوي مـحـمـد
جامعة العقيد أكلي محند أولحاج
البويرة - الجزائر

Agbur n umagrad-agi yella-d d asenqed deg umecwar n unerni i d-tedda tutlayt n tmaziɣt d yidles-ines seg zik ɣer tura. Asenqed-agi nebna-t ɣef umjadel-nni i yellan gar umennuɣ asertan deg unnar n tmaziɣt, d unadi ɣef umkan-ines di tmendawt, d ubeggen n wayen akk i swayed i d-yegla umjadel-agi n wayen yelhan neɣ n wayen n diri i umecwar n unerni n tmaziɣt, amecwar i tuɣ iwakken ad tawwev d tutlayt tunsibt di tmurt n Lezzayer d tmurt n lmeɣreb ameqran s umata.

Nebɣa amecwar-agi i d-tedda tmaziɣt deg unnar n umennuɣ asertan d unadi ɣef umkan-ines di tmendawt ɣef rebɛa talliyin timeqranin, yal tallit tettbeggin-d amek i d-yella wudem aheqqani n tmagit tamaziɣt.

Di tallit n teqbilin d leɛruc akked tegrawliwin tiɣerfanin, tamagit ur teffiɣ ara ɣef wazalen n tmetti ideg temlal tnaslit akked tdeyanit. Send tagrawla tagraɣlant tis snat, tebda-d tallit n twatanit ideg i d-iban usuter n yizerfan n tmagit tamazit i tikkelt tamenzut deg umezruy. Tallit tis tlata d tallit n timunnent, di tallit-agi tamagit n tmaziɣt taɣba-tt tsertit, annect-a yessawev ad d-yeslal tamedyazt tamhadit. Di tallit n tugdut i d-ilulen seg yinevruyen n 05 di tuber 1988, tessawev tmaziɣt ad tekcem ɣer tmendawt d tutlayt tawatanit s wudem unsib.

*Le contenu de cet article retrace, par une vision critique, le parcours traversé par la cause amazighe (langue, culture et identité) à travers l'évolution de s*on *combat politique jusqu'à sa reconnaissance constitutionnelle.*

Nous avons estimé que ce parcours évolutif de la cause amazighe est passé par plusieurs étapes, chaque étape présente des spécificités qui la caractérise : Pendant la période colonial le problème identitaire n'apparaissait aucunement dans les textes littéraires traditionnels. Apres la seconde guerre mondiale, et avec le mouvement national, l'éveil identitaire lance ses premières lueurs avec certains membres de différentes parties politiques. C'est à cette époque que le

mot (amazighe) verra le jour pour la première fois dans le discours politique et dans les contenus poétiques.

Avec l'avènement de l'indépendance la situation de tamazight ne s'améliore guère, ainsi, le mouvement revendiquant l'identité amazighe va s'intensifier. La radicalisation du combat identitaire donne ses premiers fruits en 1967 avec l'introduction de l'enseignement de tamazight à la faculté d'Alger. Et, elle a permis aussi la création de l'académie berbère en France.

Avec la naissance du multipartisme et l'ouverture démocratique de 1988, la situation de tamazight connaitra des changements notables sur le plan politique et constitutionnel, notamment la reconnaissance de la langue amazighe comme langue national. La revendication demeure inéluctable pour la reconnaissance de cette langue comme langue officielle.

يعد مضمون هذا المقال بمثابة رؤية نقدية فاحصة للمسار التطوري الذي اجتازته الأمازيغية، لغة وثقافة وهوية، عبر حلقات تواصلها الزمني، بالتركيز على الجدلية القائمة بين فعاليات النضال السياسي من جهة، وبلوغ سدة الاعتراف الدستوري من جهة أخرى، وإبراز ما لهذه الجدلية من مكامن القوة والضعف في رحاب تفعيل الميكانزمات الكفيلة بتطوير الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ورسمية في البلدان المغاربية.

وقد رصدنا لهذا المسار التطوري القائم على مثل هذه الجدلية، محطات فاعلة، عبر حلقات تواصلية طويلة، وما صاحب كل ذلك من شروط وعناصر، تكون أحيانا سلبية مضادة تعرقل تطور الأمازيغية وتدفع بها إلى الجمود والتراجع، وتكون أحيانا إيجابية تمكن الأمازيغية من احتلال مواقع جديدة ضامنة لاستمراريتها ونموها.

فقبل أن نتناول بالحديث هذه المحطات التطورية، نود أن نشير في البداية إلى أننا سنركز على المجتمع القبائلي بوصفه عينة لمحيط أمازيغي شامل، وأن يكون الإنتاج الشعري القبائلي مادة ثقافية كاشفة، نرصد من خلالها جوانب هذا التطور.

ومراعاة لمستلزمات التوضيح، قسمنا المسار التطوري للمطلب الأمازيغي إلى أربع محطات حاسمة وفاعلة، تبرز كل محطة المفعول السلبي أو الإيجابي للجدلية القائمة بين النضال السياسي والاعتراف الدستوري لهذا المطلب الأمازيغي، وهي :

- الفترة الكلونيالية وما قبلها
- فترة الحركة الوطنية
- فترة الاستقلال
- فترة الانفتاح الديمقراطي.

1. الفترة الكلونيالية وما قبلها

إن الدارس للمادة التراثية خاصة منها الأشكال التعبيرية شعرا ونثرا، والمنتجة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، والتي اشتملت عليها المراجع القديمة [1]، يلاحظ أن موضوع الهوية الوطنية لاسيما في بعده الأمازيغي لم يطرح على الإطلاق. بل بالعكس، فإن مضامين تلك الأشعار تعكس صورا صادقة عن ذلك التعايش الأخوي الجامع بين أفراد المجتمع الجزائري، المبني على اعتراف عفوي بكامل المكونات الفكرية والثقافية لهويته، بما في ذلك التمايز اللغوي والعرقي المشكل للبنية الاجتماعية للشعب الجزائري، ولعل أقرب تعليل لهذا التناغم والتعايش الأخوي، هو غياب الحسابات السياسية والإيديولوجية التضليلية، الرامية إلى إقصاء وتهميش أي عنصر من العناصر المكونة للهوية الوطنية.

فالمادة التراثية الشعرية المنتجة، انطلاقا من عهد يوسف أوقاسي[2] مرورا بعلي أوعمروش[3] وصولا إلى سي محند أومحند[4]، تكشف بوضوح أن التعبير عن الهوية والأصالة لا يكاد يتجاوز القيم القاعدية المنضوية تحت تسمية « قبائلية القبائلي - Taqbaylit n uqbayli» بكامل أبعادها المعرفية والخلقية المؤسسة على مبادئ الدين الإسلامي، هذه القيم القاعدية التي تعتبر بمثابة العصب النابض لحياة المجتمع بأكمله. «فقبائلية القبائلي » لا تعني فقط اللغة كما قد يفهم من هذه العبارة، بل هي أشمل من ذلك بكثير، إذ تعني بلفظ مختصر: كل ما يحقق للفرد القبائلي وجوده وكيانه الثقافي. هذا الكيان الثقافي المميز شكل في أساسه المرجعية المعرفية التي تصدت، من خلاله التنظيم القبلي، لكل السياسات الكولونيالية الرامية إلى تجريد أفراد المجتمع من أصالتهم وهويته الثقافية الضاربة في القدم. فالفعل الثقافي المؤسس أصلا في النص الشعري، يثبت مثل هذه المواقف الحريصة على ضرورة الامتثال لما تمليه قداسة هذه القيم ومستلزماتها الضرورية لضمان العزة والأنفة المنشودة.

---

[1] مثل المخطوطات القديمة التي تناولت التراث الشعري القبائلي، نذكر منها على سبيل المثال: مخطوط هومبير - Humbert ، الذي يعد من أقدم المخطوطات، ويعود إلى سنة 1723، يتضمن نصوصا نثرية، إلى جانب بعض النصوص الشعرية، تدور موضوعاتها حول الغزل والحرب. مخطوط آخر لوليام هودسن - W. Hudgson ، الذي يعود إلى عام 1829، ويحتوي على مجموعة من الحكايات الشعبية، ونصوص شعرية، تتناول الغزل أيضا. وإلى جانب هذين المخطوطين ظهرت مخطوطات أخرى على يد أمثال: ج. ريفيير - J. Rivière(1881)، هانوطو(1858)، رين(1887)، مولود معمري، تسعديت ياسين، جميل عيساني(1998). أو بعض المؤلفات لمجموعة من الباحثين أمثال: أدولف هانوطو(1867)، بوليفا(1904)، مولود فرعون(1961)، مولود معمري(1969).

[2] يوسف أوقاسي شاعر مخضرم عاش بين القرن السابع عشر(17) والقرن الثامن عشر(18). أثبت ولاءه القبلي المطلق لعرش أث جناذ من منطقة القبائل، عاش مكرما بين قومه، نظرا لسلطة القول الشعري لديه، فهو الشاعر الآمر والناهي، والبصير بأمور قومه. تناولته العديد من الدراسات في كثير من التقدير والعرفان.

[3] علي أوعمروش شاعر جوال من القرن الثامن عشر(18)، كان يجوب البلاد شرقا وغربا، مصطحبا معه الدف، وملكة شعرية غزيرة مودعة في ذاكرة متوقدة، إذ كان - حسب الدراسات - على موهبة نادرة في نظم الشعر، إلى درجة أنه كان يبدع القصائد بصورة ارتجالية وسط حلقاته الإنشادية.

[4] سي محند أومحند، شاعر من القرن التاسع عشر(19)، لقب بالشاعر التروبادوري، نظرا لترحاله الدائم والمستديم، إذ لم يستقر به المقام إطلاقا، حتى وافته المنية عام 1906. هذا الترحال الموسوم بالتشرد والتمرد ترجمه بصورة أمينة على مساحات القصائد التي أبدعها فيما يقارب نصف قرن من الزمن.

فالتصدي للكولونيالية، كاحتلال أجنبي عسكري واستيطاني، ظهرت تجلياته السياسية والثقافية بشكل صرخ في مضمون أشعار المقاومة التي أنتجتها قريحة شعراء البيئة القبائلية التقليدية خلال القرن التاسع عشر. فهذه الأشعار – كما أشار إليه الباحث سالم شاكر - تعد في غاية من الأهمية سواءً من حيث الجانب الإثنولوجي أو من حيث الجانب التاريخي، إذ تشكل وعاءً معرفيا ينضح بسيل من المعلومات والمعطيات، وتقدم للباحثين وسائل عدة للفهم والاستيعاب»[5].

فأشعار المقاومة تتأسس في صلبها على تلك القيم القاعدية للمجتمع القبائلي المغذاة بمبادئ الدين الإسلامي، الشيء الذي مكنها من تقديم تصورات دقيقة لملامح فترة الاحتلال الفرنسي من عدة جوانب، لاسيما منها الجوانب السياسية، والثقافية والاجتماعية التي تعرضت إلى محاولات كولونيالية مقصودة، تستهدف طمس الأسس الثقافية المتوارثة، وإحلال محلها ثقافة أجنبية غريبة، بغية عزل الشرائح الشعبية العريضة عن تراثها الثقافي، ليسهل بعد ذلك بسط النفوذ والهيمنة على دواليب المجتمع بأكمله. وقد سخرت القوات الاستعمارية لهذا الهدف كل الإمكانيات والوسائل، لتجعل من الأمة الجزائرية قاطبة شعبا تابعا للثقافة الكولونيالية فكرا وسلوكا وانتماءً.

ففي خضم هذا الصراع ضد المرامي الكولونيالية، تبرز المفاهيم الأولية للهوية، بأبعاد دينية وعقائدية من جهة، وبأبعاد وطنية من جهة أخرى. فرغم أن الشاعر القبائلي كان شديد الارتباط بالقبيلة والأرض، ويعيش في الغالب في الحدود التي تمليه عليه التنظيمات القبلية التقليدية، لكن بالعودة إلى الكم الشعري الذي أنتجته فترة المقاومات الشعبية (1830 - 1871)، نلاحظ أن هذا الشاعر أدرك يقينا أن طبيعة الصراع القائم بين المستعمر الفرنسي وأبناء أمته في رحاب هذه الممارسة النضالية، ما هو إلا صراع هوية بالدرجة الأولى، أو بمعنى آخر صراع بين ذات ثقافية استعمارية دخيلة، وذات ثقافية إسلامية أصيلة. تغترف الأولى من وعاء الشرك والكفر، وتغترف الثانية من وعاء الوحدانية والإيمان. فعلى ضوء هذا الفهم لأبعاد الهوية نجد الشاعر القبائلي قد أبدى مواقف الرفض والتمرد ضد المحتل الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه أراضي سيدي فرج. ولنا في قصيدة الحاج اعمر أولحاج النموذج الأمثل لهذا التسليم بطبيعة الصراع القائم على أسس الكفر والإيمان، إذ نجده يقول في مطلع إحدى قصائده الواردة في مرجع أ. هانوطو[6]- A. Hanoteau، واصفا سقوط الجزائر البيضاء تحت أيدي الغازي الدخيل في كثير من الحسرة والألم:

Ay ixf-iw kker ur ggan!	أيتها النفس أبعدي عنك السّبات
acu aka yelhan ?	أي شيء يُستحسن بالثبات؟
amek ara k-yeɤḍer yiḍeṣ ?	كيف تنقادين للنّوم؟
Leɛbad fnan	العباد في تِعداد الأموات
snes-d ay uzmir times	أيها القادر أطفئ النيران

[5] S. Chaker, (1987), p. 13.

[6] A. Hanoteau, (1867), p. 1.

ɣef wasmi d-yeffeɤ uqersan	على يـومِ شهـد مجـيء النّحـــس
afransis yeqwan	الـفـرنـــــسي ذو البـــــــأس
Iḥced-d lejnus-ines	كـل ما له مـن أقـــوام جُمعـــت
Tura haten εezben s iɣnan[8]	فـر التـركي[7] مـن دون خِلـس
Lžžayer tucbiḥt tekkes	الجـــزائر البيـضاء أُغـتصِبَـت

وفي اللحظات العصيبة التي تعصف بقداسة الدين طمسا وخرقا، من جراء شراسة الغازي، تتسع حدود الهوية لتبلغ محيط الانتماء لمجمع إسلامي شامل، إذ غالبا ما يتوجه الشعراء بنداء الغوث والعون إلى شخصيات تاريخية إسلامية معروفة بإقدامها في ميادين الوغى، أمثال علي بن أبي طالب، وخالد بن الوليد، وبن جعفر المنصور ... لإحلال الخلاص وبسط الشفاعة على أمة محمد. ويرفق الشعراء هذا النداء بالحسرة والتوجع لما أصاب هويتهم وأصالتهم من خرق وانتهاك من طرف قوى الشرك والكفر. ذلك ما يتراءى لنا – على سبيل المثال - من خلال هذه الأبيات:

Amalah a Hider lekḥel	يا حسرتاه على حيدر[9] الأكحل
bu-ssif yeḍwel	صـاحـــب السّـــيف الطويل
s leqḍeε iyeššem am lemqes	قـاطـــــع وحـــاد كالمـقـــص
.....	
D bnu Jaεfer tani mtel	ابـن جـعـفر يُـمـاثـله في القوة
d Xaled zzin nnuwal	وكـذا خـالـد جـمـيـل الخلـقـة
nitni i iteddun yid-s	هم مــن صحـابـــة الرّســول

فمن خلال ما تقدم يتضح أن التعبير عن الهوية والأصالة لا يكاد يتجاوز القيم القاعدية بكامل أبعادها المعرفية والخلقية المؤسسة على مبادئ الدين الإسلامي، هذه القيم القاعدية التي تعتبر بمثابة العصب النابض لحياة المجتمع بأكمله، فالهوية الأمازيغية بمفهومها الحديث تغيب بشكل بيّن ضمن حركية الفعل الثقافي والنضال السياسي لهذه الفترة الكولونيالية وما قبلها.

2. فترة الحركة الوطنية

بعد الحرب العالمية الثانية، تم تسجيل نقلة نوعية في الجدلية الرابطة بين فعاليات النضال السياسي والسعي للاعتراف الدستوري بالمطلب الأمازيغي. فالشاعر المحرك للفعل

---

(7) لم يذكر الشاعر في هذا البيت لفظة «الأتراك»، ولكن بقية الأبيات تظهر أن الخطاب يعنيهم.

(8) كلمة « إغنان - iɣnan » تحمل دلالتين حسب سكان منطقة القبائل، فقد تعني بلاد الخراب أين يسود النزاع ويعم القحط ويكثر الهم والشر، وقد تعني ملجأ للاغتراب حيث الرحيل من دون عودة. أما في سياق الأبيات فقد يكون المعنى الأخير هو الأرجح .

(9) علي حيدر أو علي الأسد، ويطلق عليه أحيانا حيدر الأسد، هو صهر النّبي(ص).

الثقافي، قد أمدته بيئته الحديثة بقضايا سياسية مستجدة، تتماشى ومعطيات التطور الذي عاشه المجتمع الجزائري عموما، ومنطقة القبائل خصوصا، خاصة مع ظهور الحركة الوطنية وما صاحبها من وعي سياسي جديد، حيال العديد من المسائل والقضايا الوطنية والعالمية.

ولعل من بين هذه القضايا السياسية المستجدة، والتي شكلت محورا جوهريا للمادة الشعرية المنتجة، قضية الهوية الوطنية الأمازيغية بكامل أبعادها التاريخية والحضارية والثقافية واللغوية. فمن بين الأسباب الكامنة وراء هذه النقلة المستحدثة ضمن حركية الفعل الثقافي والسياسي، بروز الحسابات الإيديولوجية الضيقة، الرامية إلى إقصاء وتهميش هذا العنصر من عناصر الهوية الوطنية، وفرض عليه عدة أشكال من الرقابة الخانقة. هذه الأساليب بكل خلفياتها، طفت على الساحة السياسية انطلاقا من نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهرت مواكبة للحركة الوطنية بأحزابها وتنظيماتها البارزة، مثل حزب الشعب - (PPA)، وحركة انتصار الحريات - (MTLD) والمنظمة السرية - (L'OS)، وترمي هذه الأساليب في عمومها إلى فرض الخط الإيديولوجي الذي يتماشى والأهداف السياسية لبعض القادة السياسيين المسيرين لهذه الأحزاب والتنظيمات، مثل المناداة بالجزائر العربية المسلمة، وتهميش لكل ما له علاقة بالإرث الثقافي الأمازيغي.

فالدارس للمادة الثقافية المنتجة خلال هذه الفترة، يلاحظ أن موضوع الهوية الأمازيغية شغل حيزا واسعا في طيات القصائد المبدعة، لاسيما منها تلك التي جادت بها قريحة الشعراء الذين كانوا يدرسون بالثانويات والجامعات. ويعد محند إيدير أيت عمران[10] ـ الذي كان طالبا في ثانوية ابن عكنون ـ من الشعراء الأوائل الذين شقوا درب الإبداع للقصيدة الوطنية ببعدها الأمازيغي، إذ تعد قصيدته: « انهض يا ابن الأمازيع - Kker a mmis n umaziɣ »، التي أبدعها في شهر جانفي 1945، أول قصيدة نضالية ملتزمة تسجل في حقل الإبداعات الشعرية القبائلية. ومضمون هذه القصيدة يبرز وجهتين خطابيتين امتازت بهما القصيدة النضالية الملتزمة لهذه الفترة: وجهة تفصح عن الإحساس بالانتماء إلى البعد الأمازيغي الأصيل، ووجهة ثانية تنقل الإحساسات الوطنية الداعية إلى تخليص الجزائر من أيدي المستعمر الفرسي الغاشم.

فالمقاطع الشعرية الأولى من هذه القصيدة ترتكز على التذكير بالأصول الأمازيغية الأصيلة للجزائر، المجسدة في كل من الزعماء التاريخيين: ماسينيسا، يوغورطا والكاهنة، وتدعو بصريح العبارة شباب الأمازيغ إلى الصحوة، واسترجاع الوعي بالانتماء التاريخي والحضاري الضارب في القدم:

انـهـض يـا بـن الأمـازيـغ	Kker a mmi-s n umaziɣ
الـيـوم، سـطـعـت شـمـسـنـا	iṭij-nneɤ yulli-d
لـم نشـاهدها مـن زمان بـعـيـد	Aṭaṣ aya deg ur-t-ẓriɣ

[10] محند إيدير أيت عمران، شاعر ومناضل في الحركة الوطنية، ومن المدافعين الأوائل عن اللغة والثقافة الأمازيغية، التي تمثل بالنسبة له رمز الأصل والأصالة للشعب المغاربي بأكمله. ولد في شهر مارس من عام 1924، وتوفى في شهر نوفمبر من عام 2004، بعد أن تولى عدة مهام، آخرها رئاسة المحافظة السامية للأمازيغية.

يـا أخـــي اليـوم جـــاء دورنـا	a gma nnuba-nneɣ tezzi-d

ومقاطع أخرى من نفس هذه القصيدة، تشيد بزعماء الحركة الوطنية، المجسدة في شخصية مصالي الحاج[11]، وتتغنى بجزائر الغد، ذات الشموخ والغزة، والمتحررة إلى الأبد من براثين عبودية المستعمر الفرنسي الغاشم:

قـــل، قـــــل لـمصـــالـــي	In-as, in-as i Messali
الغد سيكون أفضل من الأمس	azekka ad yif iḍelli
.....	
بـــلاد الجـزائـــر الغـالـيـــة	Tamurt n Lezzayer ɛzizen
مـن أجـلك نقدم النفس قربانا	fell-am ad nefk idammen
لقد انقشع السحاب من سمـائك	Igenni-m yeffeɣ-it usigna
أضحـت شـمـســك كالحـرية	iṭij-im d lḥuriya

وهذه الازدواجية في مضمون الخطاب الشعري، تمثل القاسم المشترك بين شعراء هذه الفترة، خاصة منهم: علي العيمش، محند سعيد عيش وطاهر أوصديق، هذا الجيل من الشباب المناضلين في الحركة الوطنية، الذين كانوا يجمعون في توجهاتهم السياسية بين الوطنية الجزائرية والهوية الأمازيغية، فبفضلهم ظهرت القضية الأمازيغية في الخطابات السياسية، وطرحت بوعي وإلحاح على الساحة النضالية. غير أن هذا الظهور لم يدم طويلا، إذ سرعان ما اختنق بمفعول الحمية الإيديولوجية لبعض القادة السياسيين المسيرين لأحزاب وتنظيمات فاعلة.

وكان لهذا التصادم في الرؤى والتوجهات، أن برز عام 1949 ما سمي بـ « الأزمة البربرية »، هذه الأزمة المتشابكة الأطراف، والتي ظلت خلفياتها ومراميها الأساسية يشوبها الكثير من اللبس والغموض، بالرغم من كثرة المراجع التاريخية التي تناولتها، إذ يصوغ كل مؤرخ وقائع هذه الأزمة بالشكل الذي يتماشى وانتماءاته السياسية والإيديولوجية[12].

ولم يكن الفعل الثقافي ساكنا صامتا إزاء ما يحدث، بل أبدى روحا تآزرية إزاء أنصار **الجزائر جزائرية**، هؤلاء الذين يمثلون بالنسبة لشعراء هذه الفترة، رمزا لأصالة الأمة الجزائرية، بما كانوا يروجونه من أفكار ورؤى، تهدف إلى بعث الماضي الأمازيغي التليد، فكل رؤاهم وأفكارهم تظهر في المضمون الشعري، كحجج مقنعة لمناصرة هذه القضية العادلة. فضمن هذه الخطية من المناصرة والمآزرة لمرامي وأهداف الحركة الوطنية الأمازيغية تنصب أغلبية النصوص الشعرية، التي رافقت بالكشف والفضح لكل أساليب

---

[11] مصالي الحاج، قائد من قادة الحركة الوطنية المناهضة للمستعمر الفرنسي، ولد بتلمسان في شهر ماي من عام 1898، مؤسس حزب الشعب الجزائري(PPA)، وحركة لانتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، والحركة الوطنية الجزائرية (MNA). توفى في شهر جوان من عام 1974.

[12] من هذا السرد المتضارب لوقائع الأزمة البربرية، ما يظهر على سبيل المثال في المراجع الآتية: المسألة البربرية لعمر وردان: 1993 ـ روح الاستقلال لحسين أيت أحمد: 2002 ـ أصول أول نوفمبر 1954 لابن يونس بن خدة: 1999، وأحداث الحركة البربرية لعلي قنون: 1999 ـ تاريخ الوطنية الجزائرية لمحفوظ قداش: 1980.

الفعل السياسي المضاد الموسوم بالمضايقات وتشديد الخناق على قادة هذا التيار الوطني الأمازيغي، فنذكر من بينها على سبيل المثال قصيدة طويلة للمناضل محند إيدير أيت عمران تحت عنوان: « من الجزائر إلى تيزي وزو - Si Lezzayer ɤer Tizi wezzu »، يقول في إحدى مقاطعها واصفا الفراغ الذي خلفه هؤلاء المسجونون، بعد موجة الاعتقالات التي تعرض لها قادة الحركة الأمازيغية[13]:

Leḥbab wukud i nteddu	أصدقاؤنا الذين ألفنا صحبتهم
ferqen seg unebdu[14]	منذ الصيف قد تفرقوا
Wa ḥuzen-t meskin yeḥbes	منهم من ألقي عليه القبض وسجن
wayeḍ iɤab ɤer Tunes	ومنهم من نفي إلى تونس
Waḥmed hat di Tizi wezzu	أما أحمد فهو الآن بتيزي وزو
Di ṭṭlam n weɤzu	قد أودع في ظلمة السجن
Di Mnayel Σmer weḥd-s	وعمرو في منايل يعاني الوحدة
awi yufgen ɤur-s	ليتني أستطيع الطيران إليه
Siweḍ-asen sslam ay aḍu	أبلغهم سلامي أيتها الريح
Di lehwa d wagu	ويا أيها المطر والسحاب
ini-yasen aql-aɤ nettḥeyer	قل لهم إننا في غبن

كل هذه الأجواء المشحونة بالعدائية والمضايقات لأنصار الحركة الوطنية الأمازيغية، ترجمها الشعراء في كثير من الخيبة والتأسف، بل دفع بالبعض منهم إلى الاعتكاف على ماضي الأمجاد، لاستلهام القوة والجلد، وروح التصدي، باستنطاق معالم الهوية الأمازيغية المجسدة في قيمها الأصيلة، من شرف ورجولة وعفة، والغوص في غور التاريخ للوقوف على مكامن الفخر والعزة الممثلة في شخصيات معروفة مثل: ماسينيسا، يوغوطا، الكاهنة، والمقاومات الشعبية التي وقعت في حضن جبال جرجرة.

وهذه المواكبة الشعرية للحركة الوطنية الأمازيغية، تنطفئ شعلتها مع بداية الثورة التحريرية سنة 1954، لتحل محلها الإبداعات الثورية، بكل ما تجسده من معاني النضال الوطني الشامل، لتعود هذه المواكبة الشعرية للبعد الأمازيغي للظهور من جديد مع فترة الاستقلال، وبأشكال نضالية عديدة أكثر صرامة وقوة، ترمي في مجملها إلى الاعتراف الرسمي بالبعد الأمازيغي للشعب الجزائري.

---

[13] M. Benbrahim, (1982). Corpus, p 164-165.

[14] تشير مالحة بن براهيم، استنادا إلى أقوال الشاعر نفسه: أنه « في صائفة 1949 اجتمع بعض المناضلين من حزب الشعب، وحركة انتصار الحريات، في قرية أعروس بالقرب من الأربعاء ناث يراثن، لمناقشة ما سمي بالأزمة البربرية، مع طرح لمشاكل أخرى كان يعيشها الحزب، فتعرضت السلطات الفرنسية لهؤلاء المناضلين، وفرقتهم إما بالنفي من منطقة القبائل، أو بإلقاء القبض على عدد كبير منهم »(مالحة بن براهيم1982:164).

3. فترة الاستقلال

فترة الاستقلال لم تكن فأل سعد على الحركة الأمازيغية، إذ أن الأحداث الأولية التي برزت على الساحة الوطنية غداة الاستقلال، أثبتت استمرار عدائية الفعل السياسي للمطلب الأمازيغي، مع خرق صارخ للأهداف الثورية المنصوصة عليها في وثيقة الصومام، إذ تبرز الخطابات السياسية الرسمية للدولة الجزائرية الفتية، تبني الخط الإيديولوجي المعتمد من طرف قادة الأحزاب الفاعلة ضمن الحركة الوطنية، بإغفال مقصود للبعد الأمازيغي في الهوية الوطنية.

فمثل هذه الممارسات البارزة مع فجر الاستقلال، تقدم الدليل القاطع على النية المبيتة لرفض الإنصات للأصوات المنادية بحقوقها لاسيما منها الثقافية واللغوية، هذه الأصوات التي تمثل شرائح معتبرة من مكونات المجتمع الجزائري، بل تمثل الأصل والأصالة لعروقه التاريخية الضاربة في القدم.

فالمعايشة الواقعية لهذا الرفض والتهميش، والإحساس بالإقصاء من الساحة السياسية والثقافية للأمة الجزائرية المستقلة، ولد الشعور بالإحباط وخيبة الأمل في أوساط الشرائح الاجتماعية العريضة، لاسيما في منطقة القبائل معقل الثورة والثوار، وترجم هذا الشعور بشكل أمين على مساحات القصائد، خاصة المنتجة في مثل هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الجزائر.

فمن هذه النصوص العديدة الناقلة لمثل هذه الوضعيات الاجحافية، نذكر نصا لصاحبه محند أكلي[15]، الذي لخص فيه وبكيفية دقيقة وضعية الفرد القبائلي إزاء هذا السلب المفروض قائلا:

Asmi di lgirra	لـمـا انـدلـعـت الـثـورة
d Imaziɣen i iqublen	خـاضـهـا الأمـازيـغ
ttmettaten ttɣelayen ɣer tregwa	فماتوا وسقطوا في المجاري
D Fransa tcuḥen-iten	وجابهتهم فرنسا بالعداء
.....	
Niqal nefreḥ dayen	وقد أبدينا فرحة ومسرة
ffɣen irumyen	لما انتصرنا على فرنسا
fkan-aɣ lḥuriya	وفزنا بالحرية
Nɣil ussan fukken	وكنا نظن أن أيام الشدة قد مضت
Ad êlun medden	كل الناس ستلقى راحتها
yekfa lxuf d lbumba	قد زال الخوف وسكت الرصاص
Ziɣ nekkni lxuf yiwen	وإذا بالخوف استمر في أوساطنا
win i aɣ-ikerhen	وكل الذين مقتونا

(15) S. Chaker, op. cit, p. 25-26.

كافـــؤونا بوطـــأة على البطـــن Ad aɣ-yerkeḍ deg lɛella

فمنذ الاستقلال تتوالى مثل هذه الممارسات السياسية المضادة، وتفرض حصارا مشددا على أي تحرك أمازيغي، من شأنه التذكير بالخصوصية التاريخية للأمة الجزائرية، هذه الخصوصية التي من المفروض أن تشكل مصدر فخرها واعتزازها. بل أبعد من ذلك وأخطر، إذ استطاعت هذه السياسة بوسائلها المختلفة أن تزرع في ذهن أبناء الجزائر أفكارا مضللة غايتها عزل القضية الأمازيغية والحكم عليها بالموت والفناء. وقد تمكنت تلك الأفكار المروجة من تشكيل حساسية إزاء المطلب الأمازيغي، حتى أضحى عقدة تلازم بعض الشرائح من المجتمع إلى حد اليوم.

وبهذا الحصار الإيديولوجي، أضحت اللغة والثقافة الأمازيغية غريبة في دارها وأرض أجدادها، تفرض عليها كل أشكال التهميش، في حين نجد الأمم الأجنبية تفتح لها أبوابا للبحث والتدريس بقرارات رسمية، وذلك في جامعات عالمية كالإتحاد السوفياتي سابقا، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا وإسبانيا ...

في خضم هذه الظروف المشحونة، يتحرك الفعل الثقافي على شكل حركات سياسية مضادة من أجل حماية اللغة والثقافة الأمازيغية، سواء ما كان على نهج البحث العلمي، أو جمعيات ثقافية، أو إبداعات شعرية مغناة، إلى جانب ما قدمته القناة الثانية الناطقة بالقبائلية من بث الوعي بالقضية، بالرغم من الرقابة الصارمة المفروضة عليها من طرف السلطات.

فتتخذ هذه الحركات في عملها النضالي طرقا ملتوية للإفلات من رقابة الفعل السياسي المضاد، مثل العمل السري القائم على الدعاية والنشر والتوزيع، أو المترجم عن طريق توظيف الرمز في العمل الشعري والفني، وظهر هذا العمل السري بوجه أخص في الحركة التي يتمحور نشاطها داخل الوطن. أما الحركة النضالية وراء الحدود، فتتخذ الشكل العلني في الدفاع عن القضية، خاصة أن عملها يتمحور أساسا في مجال البحث العلمي، والتدريس والنشر والإبداع.

ففي شهر فبراير من عام 1967 تم تأسيس الأكاديمية البربرية في باريس، تحت اسم: الأكاديمية البربرية للتبادل والبحث الثقافي (A.B.E.R.C)[16]، التي تغيرت تسميتها إلى: أكاديمية المجموعة الأمازيغية. باشرت هذه الأكاديمية، ضمن نشاطها التحسيسي، نشر مجلة شعرية تحت عنوان: « إمازيغن - Imaziɣen »، هذه المجلة التي انصب اهتمامها على بعث التاريخ القديم لشمال إفريقيا، وتولي الدفاع عن اللغة الأمازيغية وثقافتها، إذ « بفضلها أضحت المطالبة بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية من القضايا المطروحة على الساحة الوطنية »[17].

---

[16] يتألف مكتب هذه الأكاديمية من كل من: عبد القادر رحماني(مهندس)، عمر نعمون(مختص في الأدب)، محند أمقران خليفاتي(عامل) سعيد حنوز(صيدلي)، محند أعراب بسعود(معلم)، جعفر أولحبيب(كهربائي).

[17] N. Belaidi, (2003), p. 82.

كما تمكن مولود معمري، بعد إلحاح طويل، من نيل حظوة الموافقة الشفوية من طرف وزير الثقافة عام 1967، لتدريس الأمازيغية ضمن وحدة الأنتروبولوجية بجامعة الجزائر العاصمة، وكللت هذه الدروس بنجاح واسع، وإقبال كبير من طرف الطلبة المتعطشين إلى معرفة لغتهم وتراثهم وتاريخهم، وذلك بالرغم من المضايقات العديدة التي كان يتعرض لها، من حين لآخر، من طرف الهيئات المسيرة. وهذا النجاح كان السبب الرئيسي في توقيف هذه الدروس من طرف وزارة الثقافة عام 1973، حينما شرعت في تنفيذ مشروع إصلاح التعليم الجامعي !.

وفي نفس السنة التي تم فيها إلغاء دروس الأمازيغية بجامعة الجزائر، اعتمدت اللجنة البيداغوجية لجامعة باريس3، نصا يدعو إلى تدريس اللغة والحضارة الأمازيغية، وأوكلت هذه الدروس للأستاذ: رجالة مبارك الذي كان أستاذا معتمدا بهذه الجامعة، وخريج معهد الدراسات السياسية، وكذلك خريج مدرسة اللغات الشرقية. ليتوالى بذلك الاهتمام بتدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها في العديد من الثانويات والمعاهد بفرنسا، منها ثانوية هنري بالزاك، والمعهد الوطني للغات والحضارات المشرقية (INALCO).

كما ظهرت في السبعينات موجة من الشعراء، كان لها الدور الفعال في إذكاء الوعي بالقضية الأمازيغية، بما أستحدثته من جديد في ميدان النضال من أجل إظهار الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغية المهمشة، والدعوة إلى اعتمادها لغة وطنية ورسمية في أوساط الجزائر المستقلة. من هؤلاء الشعراء، نذكر على وجه الخصوص: لونيس أيت منـڤـلات، بن محمد، فرحات، إيدير. ويقتفي أثرهم عدد آخر من الشعراء من أمثال معتوب الوناس، مليكة دمران، تكفاريناس ... ويستمر هذا الوعي بالقضية مع الأجيال الموالية من الفنانين والشعراء الشباب.

وكانت هذه الحركة الشعرية، المدعمة بالغناء والأداء، من أهم الحركات حضورا في الأوساط الشعبية، إذ لعبت القصيدة النضالية والملتزمة، المولودة على أيدي هؤلاء الشعراء المذكورين، دورا فعالا في مناهضة نوايا الفعل السياسي المضاد، والكشف عن أشكال الطمس المفروضة على الهوية الأمازيغية بكل أبعادها اللغوية والثقافية والتاريخية.

ـ القصيدة الملتزمة والحقوق الدستورية للأمازيغية

فإذا كانت الإرهاصات الأولى لميلاد القصيدة النضالية الناقلة للوعي بالمطلب الأمازيغي قد ظهرت ـ فيما رأينا ـ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن نضجها الفعلي قد اتضحت معالمه بعد فترة الاستقلال، خصوصا مع بداية السبعينات.

فالقصيدة الملتزمة بهذه النقلة في الرؤى والأفكار، تعد نتاج الوعي الذي عم الأوساط الشبابية، إذ أن أغلبية الشعراء الذين تأسس على أيديهم هذا النهج الإبداعي، يحظون بقسط وافر من الثقافة والمعرفة، وأن الكم الشعري الذي أنتجوه، على غزارته، حفظ بالكامل سواء عن طريق التدوين و النشر، أو عن طريق الأشرطة والأقراص المضغوطة.

فمناهضة سياسة الحكم، والدعوة إلى الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية، تعد من بين المسائل الجوهرية التي شكلت حيزا واسعا في مضمون القصيدة القبائلية الملتزمة. وترتبط

هذه المناهضة بشكل وثيق بما تفرضه تداعيات الحركة النضالية الأمازيغية، إذ غالبا ما يجمع الشاعر القبائلي في أطروحاته بين سياسة الحكم، والهوية الوطنية في بعدها الأمازيغي. هذه العلاقة التي تبرز ذلك النفور والنكران الذي تُجابَه به الأمازيغية عادة من طرف الأجهزة المسيرة، حتى أضحى هذا النفور والنكران وقودا أذكى حس المجابهة والتصدي في نفسية الشعراء، وولد في ذواتهم نوعا من الحقد والكره تجاه هذا الحكم الذي أنكر وجودهم وكيانهم التاريخي والثقافي، فلا نكاد نعثر على شاعر واحد من شعراء البيئة القبائلية الحديثة، لم يتطرق ولو بواحدة من إبداعاته إلى هذا الموضوع. بل برز في ساحة الفعل الثقافي المناهض للفعل السياسي المهيمن تياران متباينان في الطرح، ومتلازمان في الأهداف : يفضح التيار الأول سياسة التهميش الممارسة من طرف الحكم، من غير قيد أو تردد، وتوسم خطاباته الشعرية عموما بالصراحة والتمرد، ويمثله كل من معطوب الوناس وفرحات مهني.

ويقوم التيار الثاني على الحكمة والتبصر في عملية التصدي لسياسة الحكم الذي حاد عن طموحات الشعب وتطلعاته، ويظهر بالخصوص في العديد من أعمال لونيس أيت منـڤـلات، هذا الشاعر الذي تصدى في الكثير من أعماله للسياسة العامة المنتهجة من طرف الحكام، بفضح مزالقها تجاه الشعب، وحيال القضايا العادلة المطروحة على الساحة الوطنية منذ فجر الاستقلال، إذ تناول مرارا فضح هذه السياسة التي قادت البلاد لفترة زمانية طويلة، وعمدت إلى تهميش الحقوق الديمقراطية العامة لأبناء المجتمع، خاصة ما له علاقة بالهوية الوطنية في بعدها الأمازيغي، وما تعرضت له من إقصاء وتهميش، إذ اعتبر ذلك مظلمة تاريخية وثقافية فرضت على أصالة المجتمع بكامله[18].

وهذا النهج القائم على مناهضة سياسة الحكم، والدعوة إلى الاعتراف بالحق الدستوري للغة الأمازيغية، برز أيضا في المنتوج الشعري الذي تضمنته مختلف الدواوين الشعرية لشعراء شباب، استحدثوا طرقا إبداعية تتماشى ومعطيات عصرهم، باعتكافهم على التأليف الشعري القائم على الكتابة والتدوين والنشر، وتوسم أعمالهم بنفس الرؤى والأفكار المنسوجة حول هذا الحكم، بل قد تتمادى أحيانا لتبلغ مستويات الفضح، وذكر الأشياء بمسمياتها الحقيقية أثناء التصدي والمجابهة. وتقع أعمال الشاعر بلقاسم إحجاثن، المبثوثة في مختلف دواوينه الشعرية، في مقدمة هذا الطرح الصارخ والصريح، ومن جملة هذه القصائد الناقلة لهذا المستوى من التعري، نذكر على سبيل المثال: « العسكري[19] - Aɛsekri، التصدعات[20] - Iɣisan ، إبن خلدون[21] - U-Xeldun، السلاطين[22] - Sslaṭen .

---

[18] يعد المطلب الأمازيغي بأبعاده اللغوية والتاريخية والثقافية، أحد المصادر الإلهامية الفاعلة في كيان التجربة الشعرية للونيس أيت منـڤـلات، إذ جادت قريحته بسيل دافق من الأشعار، تولى من خلالها بث الوعي في أوساط أبناء أمته بأحقية هذا المطلب، وضرورة الاعتراف به كلا متكاملا ضمن المكونات الأساسية للهوية الوطنية، ومن هذه القصائد المتعددة التي تناولت هذا الموضوع، نذكر على سبيل المثال: (النحلة – Tizizwit، يا سكيني – A lmus-iw، الكشاف – Askuti، الرسائل – Tibratin، أيها القبائلي – Ay aqbayli).

[19] أنظر الديوان الشعري « Tamsuta n isefra»، 2005، ص، 12.

[20] أنظر الديوان الشعري « Seg wawal ɣer wayeḍ»، 2004، ص، 67.

[21] أنظر الديوان الشعري « Aḥiwec»، ص، 55.

[22] أنظر الديوان الشعري « Tamsuta n isefra»، 2005، ص، 19.

وعموما فإن القصيدة الملتزمة تشكل تيارا فنيا مستحدثا، تبنته الحركة النضالية نهجا للمطالبة بالحقوق الدستورية للقضية الأمازيغية. وبالفعل فقد تمكن الشعراء من خرق تلك الغشاوة التهميشية المخيمة على إرثهم الثقافي والحضاري، ليؤسسوا بذلك خطا نضاليا قوامه البيت الشعري ومفعوله جرأة القول والفعل.

4. فترة الانفتاح الديمقراطي

ساهمت التراكمات النضالية السابقة، وما رافقها من فعل ثقافي فعال، بقسط وافر في تليين المواقف السياسية المضادة للقضية الأمازيغية، لاسيما بعد دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية، وظهور النفس الديمقراطي الواعد بالتغيير على كافة الأصعدة. فبالفعل فإن المطلب الأمازيغي، نال نصيبا من هذا التغيير. فحتى إن لم يكن هذا النصيب في مستوى الطموحات المطلوبة، فإن ما تحقق من مكتسبات لا يستهان به.

فانطلاقا من أحداث 05 أكتوبر 1988[23]، الناتجة عن الوضع المعيشي المتردي والبطالة والاقتصاد المنهار والبيروقراطية، دخلت الجزائر عهد التعددية والانفتاح السياسي، إذ أقر الدستور الجديد التعددية الحزبية والإعلامية، وفتح مجالات واسعة للنشاط السياسي أمام كل التيارات والأحزاب، وأقر حرية التعبير، مع الإقرار بإصلاحات جوهرية في المجال الاقتصادي، لاسيما ما له صلة بالقطاع الخاص.

وفي ظل هذا الانفتاح الديمقراطي حقق المطلب الأمازيغي عدة مكتسبات، ساهمت بقسط وافر في رد الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية بعدما حاصرها التهميش والإقصاء لعقود من الزمن، إذ بات من المؤكد أن تلك الجدلية القائمة بين فعاليات النضال السياسي والسعي لإبلاغ هذه اللغة سدة الاعتراف الدستوري قد أثمرت حقا. فخلال هذه الفترة من الانفتاح الديمقراطي قطعت اللغة الأمازيغية أشواطا معتبرة في مسارها التطوري، فقد تتالت في سبيل ذلك عدة أحداث، كان لها الوقع الفعال في تليين بعض المواقف السياسية التي ظلت متشبثة بفكر الأحادية الحزبية المعادي لأحقية المطلب الأمازيغي.

ولعل من بين هذه الأحداث البارزة في ميدان المطالبة بحقوق اللغة الأمازيغية خلال هذه الفترة من الانفتاح الديمقراطي ما عرف بـ "إضراب المحفظة[24] - la grève du cartable" الذي شهدته منطقة القبائل خلال الدخول الاجتماعي للسنة الدراسية 1994-1995، وكانت الاستجابة شاملة في كامل أنحاء المنطقة، وتمت المقاطعة الفعلية لمقاعد الدراسة لسنة كاملة. وقد أثمر هذا الإضراب بتأسيس المحافظة السامية للأمازيغية (HCA)

---

[23] جاءت أحداث 5 أكتوبر 1988 نتيجة لعدة تراكمات في مجالات سياسية واجتماعية وثقافية، أفضت إلى انفجار الوضع بالبلاد على شكل ثورة شعبية ضد البيروقراطية والمحسوبية وتردي الأوضاع المعيشية. ثورة راح ضحيتها ما يزيد عن 200 قتيل ومئات من الجرحى والمفقودين.

[24] إضراب المحفظة من الإضرابات النادرة الحصول عالميا، خاضته منطقة القبائل خلال الدخول المدرسي 1994-1995 بعدما سدت أمام المطلب الأمازيغي كل الأبواب المؤدية إلى الاعتراف الدستوري باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية في البلاد، بالرغم ما تحقق من انفتاح ديمقراطي على كافة أصعدة.

في شهر ماي 1995، هذه الهيئة التي ترتبط برئاسة الجمهورية مباشرة، ولها من الأهداف الأساسية التكلف بترقية الأمازيغية ودمجها في النظام التعليمي والإعلامي والسياسي.

كما تعد أحداث الربيع الأسود أو ما يسمى بالقبائلية "Tafsut taberkant"، من بين الأحداث الفاعلة التي شهدتها الساحة السياسية بالجزائر، إذ تمخضت عنها حركة العروش المطالبة بدسترة اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية في البلاد. وبالفعل فقد تم تعديل الدستور في 10 أبريل 2002 وأدرجت الأمازيغية لغة وطنية إلى جانب العربية.

وموازاة لهذه الأحداث والتحولات تحققت بعض المكتسبات الهامة في صالح المطلب الأمازيغي، من بينها فتح معاهد وأقسام بالجامعات الجزائرية[25] لمواكب مهمة التكفل باللغة الأمازيغية، إذ أصبح التكوين الجامعي في الميدان الأمازيغي مثمرا، بحيث ظهرت نتائجه الأولية من خلال الدفعات المتخرجة من حاملي شهادة اللسانس والماجستير والدكتوراه ثم شهادة الماستر مؤخرا. هذه الدفعات التي تولت مهمة تدريس اللغة الأمازيغية في مختلف الأطوار: انطلاقا من الابتدائية وصولا إلى الجامعة.

إلى جانب هذه النقلة النوعية في مجال تدريس اللغة الأمازيغية وتكوين المكونين، حققت الأمازيغية نقلة أخرى ذات شأن وأهمية تمثلت في حركة البحث العلمي المدعم أكاديميا ومؤسساتيا في مجالات عدة مثل الأدب، واللسانيات والانتروبولوجيا والتاريخ، إذ ساهم الأساتذة الباحثون في مختلف الأقسام الجامعية في تفعيل حركة النشر في مختلف الفروع والتخصصات، إلى جانب تنظيم العديد من الأنشطة الثقافية والعلمية على شكل أيام دراسية وملتقيات دولية، واستضافة أساتذة من داخل وخارج الوطن لإلقاء ما أمكن من المحاضرات.

ولكن رغم كل هذه المكتسبات المحققة، ظل المنتوج الشعري لهذه الفترة يفصح عن رؤى وأفكار تنصب في غالب الأحيان في قالب التشكيك في النوايا الحقيقية لبعض المسؤولين تجاه الأمازيغة، خاصة منهم الذين كبلوا الأمازيغية بأغلال الإيديولوجية لعقود من الزمن، فهذا التشكيك يقوم على مبررات موضوعية منبعها تلك السلوكات الالتوائية المغرضة التي ألف المعادين للمطلب الأمازيغي الاستكانة إليها كلما حققت الأمازيغية نقلة نحو الأمام.

فضمن هذه الخطية من التشكيك الداعي إلى اليقظة وعدم التسليم المطلق للوعود، تنصب أغلبية النصوص الشعرية المنتجة ضمن هذه الفترة من الانفتاح الديمقراطي، نذكر من بينها على سبيل المثال قصيدة طويلة للشاعر أيت منقلات تحت عنوان: « أضيئوا لنا الأنوار - Cceelt-aɣ tafat»، يصف في إحدى مقاطعها الوضع الراهن للأمازيغية، داعيا إلى الحنكة والتبصر، وعدم الانقياد للبريق الذي قد ينقلب إلى سراب :

قلتم إن الأحوال قد تغيرت Tennam-d tbeddel

[25] منذ أن دخلت الجزائر عهد الانفتاح الديمقراطي، تم فتح عدة معاهد وأقسام بالجامعات الجزائرية تختص بالميدان الأمازيغي لغة وثقافة وهوية : الأول بتيزي وزو سنة 1990، والثاني ببجاية سنة 1991، والثالث بالبويرة سنة 2008. وقد يستمر فتح أقسام مماثلة بجامعات أخرى من الوطن.

D acu akka i ibeddlen ?	فما الذي فيها قد تبدل؟
Anwa akka yeɣlin ?	من ذا الذي أزيح ؟
Anwa akka ibeddlen ?	ومن ذا الذي قد حلّ؟
Anwa akka ibeddlen ?	من ذا الذي قد حلّ؟
Yak d leflani ?	أليس ذاك هو فلان؟
Winna yeggulen	الذي أقسم جازما
Di tmaziɣt-nni	أن الأمازيغية ستُهان
Tamaziɣt-nni	تلك الأمازيغية
Yeggul ad tt-tettum	أقسم أن تغدو بينكم منسية
Ass-a d ayenni	أما اليوم فقد تهدأ
Yestaɛfa wemcum	ودخل الشقي في هدنة
Yesteɛfa wemcum	دخل الشقي في هدنة
Leḥbas yakk ferɣen	السجون أضحت فارغة
Lemer ad t-sserfum	إن أغضبتموه
Daɣen ad ççaren	ستغدو بكم ممتلئة

وفي الختام، يجب أن نقول إنه رغم النقائص التي لا تزال عالقة في ميدان المطالبة بالحقوق الدستورية للغة الأمازيغية، لاسيما إدماجها لغة رسمية في السياسات العمومية، وتوطينها في المؤسسات، فمن المؤكد أن مراحل تطورها قد أثمرت حقا، يبقى على أبنائها تفعيل الجهود المبذولة وإخصابها بالعمل الجاد مستقبلا، والسعي بوعي واقتناع إلى صياغة مشروع سياسي لغوي وثقافي وتعليمي ديمقراطي، يمنح الأمازيغية شروط نموها عبر أنظمة التعليم والثقافة والإعلام، في ظل أمة جزائرية قوية وموحدة، فخورة بتنوعها الثقافي واللغوي.

المراجـــع

AGERON, C.R. (1979), *Histoire de l'Algérie contemporaine,* T.II, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération, Ed, P.U.F, Paris,.

AIT FERROUKH, F. (1994), *Ethnopoétique berbère, le cas de la poésie orale kabyle,* Thèse pour le doctorat, Soutenue à la Sorbonne, sous la direction du P. M. Arkoun, Paris.

BELAIDI, N.(2003), *L'Émigration kabyle en France : une chance pour la culture berbère*, EUD, Dijon.

BENBRAHIM, M.(1982), *La poésie populaire kabyle et la résistance à la colonisation de 1830 à 1962,* Thèse de 3e cycle, Soutenue à l'EHESS, sous la direction de C. Lacoste-Dujardin. Paris.

BEN-SEDIRA, B. (1887), *Cours de langue kabyle : grammaire et versions. Adolphe Jourdan,* Alger.

BOULIFA, A.S. (1990), *Recueil de poésies kabyles,* éd, Awal, Paris, Alger.

BOUKOUS, A. (1995), *Société, langues et cultures au Maroc : enjeux symboliques,* imprimerie, Ndjah El-Djadida, Casablanca.

CHAKER, S. (1987), «Une tradition de résistance et de lutte : la poésie berbère kabyle, un parcours poétique», in *Revue du monde musulman et de la méditerranée*. Edisud.

DJELLAOUI, M. (2004), *Poésie kabyle d'antan, retranscription, commentaires et lecture critique de l'ouvrage de Hanoteau,* ed, Zyriab, Alger.

GALAND-PERNET, P.(1975), «Poésie berbère», *Culture et société au Maghreb,* C.N.R.S, Paris.

GUENOUN, A. (1999), *Chronologie du mouvement berbère, un combat et des hommes,* éd, Casbah, Alger.

HANOTEAU, A. (1867), *Poésies populaires de la Kabylie du Djurdjura,* Imprimerie impériale.

KADDACHE, M.(1980) , *Histoire du nationalisme algérien : Question nationale et politique algérienne 1919-1951, TII,* Alger, SNED.

MAMMERI, M. (1987), *Les isefra de si Mohand-ou-Mhand,* éd, La Découverte, Paris.

NACIB, Y. (1993), *Anthologie de la poésie kabyle*, éd. Andalouses, Alger.

IHIDJATEN, B.(2004), *Seg wawal ɣer wayeḍ*, Imprimerie les Oliviers, Tizi-Ouzou.

IHIDJATEN, B. (sans date), *Ahiwec*, Compte d'auteur, sans ed.

IHIDJATEN, B. (2005), *Tamusta n isefra,* Imprimerie les Oliviers, Tizi-Ouzou.

IHIDJATEN, B. (2005), *Asegres,* Imprimerie les Oliviers, Tizi-Ouzou.

REDJALA, M.(1979), «Les tendances générales de la poésie kabyle depuis 1962», *In :littérature orale arabo-berbère*, CNRS-EHESS, Paris, bulletin n° 10.

ZINIA, S (2004), *Tifeswin, printemps*, Ed, L'Harmattan, France.

التنوع الثقافي: من المفهوم إلى التفعيل[1]

ذ/ محمد مصطفى القباج
أستاذ باحث في الفلسفة وعلوم التربية
عضو المكتب التنفيذي لمنظمة شمال/ جنوب 21
لحقوق الإنسان وحوار الثقافات (جنيف)

يعرف الإنسان منذ القديم، إما حدسا أو تأملا، أن الكون في جميع تجلياته مصاغ صياغة نسقيه أو منظومية، بمعنى أن الأنساق المادية أو الحيوانية أو البشرية مركبة من عدد لا نهائي من العناصر، لكل عنصر جدواه ووظيفته في الحفاظ على توازن النسق، وأن غياب أي عنصر يخلّ بهذا التوازن. هذا المنظور الكوسمولوجي إذن هو تصور للنسق كمجموعة متنوعة من المركِّبات المختلفة والمتفاعلة فيما بينها لتوازن النسف وديمومته.

فالطبيعة -الجامدة أو الحية على سبيل المثال- نسق من العناصر، انقراض عنصر مادي أو نباتي أو حيواني، يحدث اختلالا وتفسخا يفضيان في النهاية إلى الفساد أو العدم. في الأديان السماوية وغير السماوية نقرأ ما يفيد تعقد تركيبة الطبيعة المادية واختلاف الناس وألسنتهم وقيمهم. نعني بكل هذا أن التنوع هو مَنْسج الكون ليتحقق وجود الأشياء والأحياء.

ولم يحصل الوعي بالتنوع في أنساق المجتمعات البشرية إلا بعد أن تطورت المعارف والعلوم وفي آماد طويلة، ولو أن عقل الإنسان مجبول بالفطرة ومنذ الأزل على حدس هذا التنوع كحقيقة وجودية، ولكنه لم يتعامل مع هذه الحقيقة، ولم يهتد لكشف أوجه التكامل بين عناصر التنوع، إلا بعد أن تجاوز العقل منطق التماهي إلى منطق الاختلاف، منطق السكون إلى منطق الحركة.

ومنذ الفلسفة الإغريقية برزت إرهاصات الحد الفاصل بين عالم الحقيقة وبين عالم الوهم أو ظل الحقيقة (أسطورة الكهف عند أفلاطون). وكان على الفكر الإنساني أن يقطع أشواطا من التقصي والبحث لينتقل من تصور الاختلاف والمغايرة إلى إدراك ما يحقق التوازن داخل التنوع (التوازن بين المختلِفات) في الأنساق الجامدة أو الحية، وليتوصل أخيرا لصياغة نظريات وقوانين الطبيعة التي تجعل الإنسان سيدها، ويروضها لمصالحه ومنافعه، وبالتالي تمكن الفكر من امتلاك كفاءة تدبير التنوع في الأنساق الطبيعية والاجتماعية.

إن النقلة النوعية التي تحققت للإنسان من الحالة البدائية إلى حالة التمدن، إلى ظهور الكيانات السياسية إيذانا بظهور الأوطان والدول مكنت الفكر من تبين الاختلافات بين

* أصل هذه المساهمة محاضرة ألقيت في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يوم 21 ماي 2012 بمناسبة اليوم الدراسي حول ز التنوع اللغوي والثقافي.

المجتمعات والدول والثقافات والمعتقدات، أي الاختلافات بين الحضارات المتعددة، وأدى الأمر في نهاية المطاف قبل عقد ونصف إلى تيارين متعارضين: تيار يقول بالصدام بين الحضارات، وتيار يقول بالتعايش بين الحضارات عبر قنوات الحوار والتناظر.

ومن المؤكد أن الفكر لم ينتبه للتنوع داخل كل مجتمع أو ثقافة أو حضارة إلا بعد أن هل القرن التاسع عشر وبرزت الإرهاصات الأولية لعلمي الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا اللذين بلغا أوجه النضج عند علماء من عيار (كلود ليفي ستروس) و(مارغريت ميد). ومن هنا الأهمية التي اكتساها النص الذي حرره (ليفي ستروس) بطلب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بعنوان "العرق والتاريخ"[2]. يرجع السبب في الاستعانة بهذا العالم إلى اقتناع المنظمة الدولية بأنه داخل كل مجتمع وكل ثقافة اختلافات وتنوعات تشكل في تفاعلها وتكاملها ملمحا هوياتيا يميز مجتمعا عن مجتمع، ثقافة عن ثقافة. دفع هذا الاقتناع الفريق الذي صاغ دستور اليونسكو الصادر سنة 1945 إلى تضمينه مادة مفادها أن التنوع في ثقافات العالم، وكذا التنوع داخل الثقافة الواحد حقيقة قائمة لا غبار عليها، وهو تنوع مثمر وخلاق.

وقد راجت هذه الأفكار قبل مَقْدَم العولمة، وحين دخلت المجتمعات والثقافات في عهد العولمة من باب الاقتصاد والتكنولوجية المعلوماتية المتقدمة طرحت إشكالات التحول الذي جعل العالم قرية كبرى على حد تعبير (ماكلوهان) بحيث تم القضاء على الحدود بين الدول الوطنية، وضعفت السيادات في اتجاه صهر العالم والثقافات في نموذج عولمي توحدي قيما وأساليب حياة. لمواجهة هذا التوجه نحو التنميط العولمي –بعد أن رعت اليونسكو آثاره السلبية- سارعت هذه المنظمة إلى تكوين لجنة برئاسة (خافير بيريز دي كويلار) الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة تحت مسمى "اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية" اشتغلت على موضوع الثقافة كدعامة أساسية للتنمية في جميع أبعادها من سنة 1992 إلى سنة 1995 وكانت الحصيلة تقريرا حمل عنوانا دالا هو "التنوع الإنساني المبدع"[3]. ومن المفيد أن نورد هنا فقرة من مقدمته التي خطها قلم رئيس اللجنة (دي كويلار) جاء فيها أن اللجنة هدفت إلى تعريف الناس "كيف تشكل الثقافة كل تفكيرنا وخيالنا وسلوكنا. فهي نقل للسلوكيات، وهي مصدر دينامي للتغيير والإبداع والحرية وإتاحة الفرصة للابتكار. فالثقافة بالنسبة للجماعات والمجتمعات هي الطاقة والإلهام والقوة والمعرفة والاعتراف بالتنوع"[4].

ومن إيجابيات هذا التقرير أنه عالج كل أبعاد التنمية في عصر العولمة، وتطرق للأخلاقيات العالمية الجديدة، والالتزام بالتعددية والإبداع وتحديات وسائل الاتصال والإعلام وقضايا المرأة والطفولة والتراث والبيئة وإعادة التفكير في السياسات الثقافية. وقد أنجزت اللجنة كمدخل للتقرير خلاصة تنفيذية مركزة خصصت فقرة منها للثقافات المختلفة على اعتبار أنها "ليست منعزلة ولا هي جامدة، ولكنها تتفاعل وتتطور. والتعددية هي مجرد كلمة

---

[2] Levi-Strauss, Claude, (1997)

[3] التنوع الإنساني المبدع، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، اليونسكو، باريس، 1995.

[4] نفس المرجع السابق، ص.11.

فارغة إذا لم يتمكن المعنيون بها من أن يتخذوا مبادرات ديموقراطية، ويظهروا خيالهم الإبداعي بطرق ملموسة. ويجب أيضا أن يكونوا في وضع يتيح لهم الاتصال بمجتمعات أخرى. ولا يجب أن تكون تكنولوجيا الاتصال أداه في أيدي الأغنياء والأقوياء وحدهم، ولكن أن تستخدم كوسيلة للتفاعل الديموقراطي والاتصال بالفقراء، ويتطلب هذا سوقا تنافسيا وتوازنا بين الفعالية والعدالة، وبين الاهتمامات المحلية والدولية..."[5].

كان هذا التقرير بالفعل، نقلة نوعية في معالجة إشكالية الثقافة في عصر العولمة إذ جعل من اعتماد منظور التعددية الثقافية والتنوع الثقافي بين المجتمعات المختلفة وداخل المجتمع الواحد قضية سياسية واقتصادية تعزز جهة التنمية بكل أبعادها وضمنها البعد الثقافي، وفي توجه ديموقراطي حداثي يقوم على فكر التنوير، واعتماد النسبية بدل المطلقية، وهوامش اللاّيقين، وما تقتضيه الشرعة الدولية لحقوق الانسان وضمنها الحق في الاختلاف وقبول الرأي الآخر والحرص على التدبير الأرشد لهذا الاختلاف لتأمين التوازن بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد.

وقد تعززت هذه الرؤى بالمقاربة الأصيلة والعميقة التي أبدعها (يورغن هابرماس) بطرحها لبعد آخر من أبعاد الحداثة اصطلح عليها هذا الفيلسوف الألماني بـ "الحداثة التواصلية" التي صاغت معقولية تجعل أي منتم لأي شكل ثقافي أو لأية لغة فاعلا منخرطا في ممارسة تواصلية وبوعي تواصلي[6].

هكذا يشحذ التفاعل التواصلي العقل بالمعرفة الواسعة المعمقة بكل الأنماط والأشكال والدوائر الثقافية من أجل الإجهاز على الجهل المتبادل الذي هو السبب الحقيقي والمباشر لحالات الاضطراب التي تعرفها العلاقة بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد، وحين يعوض الجهل المتبادل بالاعتراف المتبادل يتحقق السلام العالمي المنشود.

وأرى أن إسهام (هابرماس) بهذه المعالجة التواصلية مسلحة بخلفية فلسفية ثرية أغنى مفهوم المواطنة وأخرجها من إطارها السياسي والقانوني إلى سياق منفتح تعدّدي يقبل الاختلاف ويسهم في تدبيره. هذا يعني أن المواطنة لم تعد محصورة في واجبات المشاركة السياسية واحترام القانون والمؤسسات ولكنها تجاوزت كل ذلك إلى تفتحها على التفاعل الناجم عن التنوع الثقافي داخل المجتمع، فلا تكون المواطنة ناضجة في فعلها المجتمعي والسياسي إذا لم تكن على دراية بكل أوجه الاختلافات الثقافية داخل النسيج الاجتماعي.

انطلاقا من هذه التوجهات الحداثية المستجدة وقع الانتباه إلى أن التنوع الثقافي بين المجتمعات المختلفة وداخل المجتمع الواحد يشكل الدعامة التي تبنى عليها الاستراتجيات والسياسات الثقافية التي تستهدف التنمية الشاملة والمستدامة. وتأسيسا على هذه التوجهات تعاقبت التصريحات الدولية والجهوية ذات العلاقة منها على الخصوص تصريح (كوتونو) الصادر عن وزراء الثقافة في الدول الفرانكوفونية بتاريخ 15 يونيو 2001. والتصريح

---

[5] نفس المرجع، ص.17.

[6] أنظر:.Habermas, J. (2003)

العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي الصادر سنة 2001، وهو تصريح أكد على أن التنوع الثقافي أداه معيارية وهو في نفس الآن إرث ثقافي للإنسانية وإلزام أخلاقي باحترام كرامة الناس والشعوب وقوة محركة للتنمية. ثم صدر تصريح (مونريال) في الثامن عشر من شهر مارس 2007، الذي أثار قضايا الأقليات الثقافية وضرورة تأمين حماية ثقافية تحول دون انقراض أي شكل أو سلوك ثقافيين أو لغة من اللغات، وبصفة عامة الحد من الهيمنة العولمية الاقتصادية والتكنولجية، بحيث يتم كبح هذه الهيمنة والحيلولة دون المساس بالخصوصيات والمتميزات أو ما اصطلح عليه فيما بعد بـ "الاستثناءات الثقافية".

في ضوء هذه التصريحات المتعاقبة أبرمت معاهدات دولية وجهوية من أجل حماية المضامين الثقافية والتعبيرات الفنية ومنها المعاهدة التي أشرفت عليها اليونسكو (أكتوبر 2007)، تتفق فيها الدول التي توقع وتصادق عليها على مبادئ والتزامات للحفاظ على كل معلم ثقافي مادي أو غير مادي، وعلى كل شكل من أشكال الممارسات الثقافية. غير أن هذه المعاهدة تعتورها جوانب نقص، فهي لا تتضمن التدابير والاجرائيات التي ينبغي اتخاذها لحماية التنوع الثقافي، ويكتفي نصها الذي يتسم بالإبهام والعمومية بإعطاء أمثلة للتدخلات الممكنة حتى لا يقع الاخلال بالتنوع الثقافي.

سيتم تدارك جوانب النقص هاته في التقرير العالمي الذي صدر عن اليونسكو سنة 2009، تحت عنوان: " الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات"، بحيث يفصل الكلام -وبصريح العبارات- عن الجدوى الاقتصادية لتدبير التنوع الثقافي الذي ينبغي أن يعتمد كمقاربة تشريعية واقتصادية في الحكامة الثقافية وفض المنازعات المترتبة عن التعامل غير المشروع مع المعالم التراثية والأشكال والتعابير الثقافية والفنية وتعزيز الهويات والخصوصيات وصياغة السياسات الثقافية واللغوية ...إلخ.

لقد كفانا التقرير عناء استخلاص الأفكار الرئيسية الواردة في مقدمته وفصوله الثمانية وخاتمته وتوصياته بحيث أبرز تلك الأفكار على هامش النص نستعرضها فيما يلي:

- التنوع الثقافي انشغال رئيسي في مطلع القرن الجديد؛
- التنوع الثقافي ليس مجرد ميزة إيجابية ينبغي الحفاظ عليها بل هو مورد يجب تعزيزه؛
- ثمة حاجة إلى اتباع نهج جديد إزاء التنوع الثقافي، وهو نهج يراعي طبيعة الدينامية وتحديات الهوية مما يرتبط بدوام التغير الثقافي؛
- ثمة اتجاه عام نحو ظهور هويات دينامية متعددة الأوجه في سياق العولمة؛
- تشير الثقافة إلى التنوع المبدع الذي يتجسد في "ثقافات محدّدة"، كما تشير إلى القوة الدافعة المبدعة التي تكمن في صميم التنوع في "الثقافات"؛
- يقتضي الحوار بين الثقافات تمكين جميع المشاركين فيه من خلال بناء القدرات، ومن خلال مشروعات تعزز التفاعل دون إضاعة الهوية الشخصية أو الجماعة؛
- لا تعتبر اللغات مجرد أداة الاتصال، فهي تمثل النسيج الحقيقي لأشكال التعبير الثقافي، وهي الحامل للهوية والقيم ورؤى العالم؛

- ثمة حاجة إلى حفظ التنوع اللغوي العالمي كواحد من مستلزمات التنوع الثقافي والترويج للتعدد اللغوي والترجمة بغية تعزيز الحوار بين الثقافات؛
- في المجتمعات متعددة الثقافات ومتزايدة التعقيد يجب أن يمكن التعليم من اكتساب كفاءات التعامل بين الثقافات؛
- إن عدم مراعاة أشكال التعلم غير السائدة من شأنه أن يؤدي إلى تهميش الفئات السكانية التي ينبغي للتعليم أن يعمل على تمكينها؛
- إن من شأن الارتفاع في توريد المضمون الإعلامي أن يؤدي إلى "تنوع زائف" يحجب واقع أن بعض الناس غير مهتمين بالتواصل إلا مع من يشاطرهم نفس المرجعية الثقافية؛
- يمكن أن يعتبر الإبداع الفني وجميع أشكال الابتكار التي تغطي مختلف جوانب النشاط البشري مصادر أولية للتنوع الثقافي؛
- تفيد البحوث التي أجريت مؤخرا بوجود صلة إيجابية بين التنوع الثقافي والأداء المالي والاقتصادي في الشركات متعددة الجنسيات؛
- إن نهج التنمية الذي يراعي الفوارق هو مفتاح التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة التي تواجه كوكبنا؛
- إن التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات عاملان أساسيان من عوامل تعزيز توافق الآراء بشأن الأساس العالمي لحقوق الإنسان والحكامة الديموقراطية؛

يستنتج التقرير أن هذه الأفكار الأساسية، تمكننا من أن نُطهّر أنفسنا مما نتلقاه دون فحص وانتقاد، والمتمثل في:

- أن العولمة تقود حتما إلى فرض التجانس الثقافي؛
- أن التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات متناقضان فيما بينهما؛
- أن التنوع الثقافي والاقتصاد أمران لا توافق بينهما؛
- أن التقدم العلمي والتكنولوجي يتعارض مع تنوع الممارسات الثقافية؛
- أن هناك تناقضا لا يمكن حله بين التنوع الثقافي والعالمية.

ينتهي التقرير بثمان توصيات هي التالية:

1) إنشاء مرصد عالمي يعنى بآثار العولمة على التنوع الثقافي تكون وظيفته استشرافية؛
2) تقديم الدعم لشبكات ومبادرات الحوار بين الثقافات وبين الأديان، وضمان مشاركة الشركاء الجدد الكاملة وخاصة النساء والشباب؛
3) تنفيذ سياسات لغوية وطنية تهدف في آن واحد إلى صون التنوع اللغوي والترويج للكفاءات متعددة اللغات؛
4) الترويج لكفاءات التعامل بين الثقافات لتعلم العيش المشترك بغية تحسين المناهج التربوية؛
5) تشجيع التحلي بالحساسية الثقافية في إنتاج مضامين الاتصال والمعلومات؛

6) الاستثمار في تنمية الإبداع، سواء في القطاع الثقافي أو في قطاع الأعمال يفهم التنوع فيه كمصدر للربح وتحسين الأداء؛
7) مراعاة مبادئ التنوع الثقافي في تصميم جميع السياسات الإنمائية في تنفيذها وتقييمها؛
8) تعزيز حقوق الإنسان وممارستها الفعلية من خلال الاعتراف بالتنوع الثقافي تحقيقا للتماسك الاجتماعي وتجديدا لطرائق الحكامة الديموقراطية[7]

وقد انتهزت السيدة (إيرينا بوكوفا) المديرة العامة لليونسكو فرصة اليوم العالمي للتنوع الثقافي (21 ماي 2012) للتذكير بالتقرير العالمي مشيرة على الخصوص إلى أنه "لا بد لحماية وإنعاش الثقافة من تفعيل التنوع الثقافي. فالتكنولوجيات الجديدة وتسارع وتيرة العولمة تقرب الثقافات من بعضها أكثر من أي وقت مضى. إن التنوع الثقافي ينتصب كل يوم على شاشات وسائط الاتصال الجديدة، وفي المجتمعات الهجينة، وهذه الهُجْنة إثراء ولكنها في نفس الوقت قد تغذي سوء التفاهم وتتخذ كذريعة للفرقة. فمن الواجب علينا أن نمكن الأجيال الصاعدة بالكفاءات بينثقافية (interculturelles) ليتعلموا العيش المشترك والاستفادة أكثر من خصوبة الثقافات [....] إن الثقافة والإبداع ثروات متجددة بامتياز، إذ في الوقت الذي تبحث فيه الدول عن دعائم للتطور والتنمية المستدامة لابد من أن يعني المسؤولون السياسيون والفاعلون في المجتمع المدني دور التنوع الثقافي وإدماجه في السياسات العمومية".

ومن خلال هذه المعطيات والتحليلات والتوصيفات والتوصيات، يتضح أن التنوع الثقافي حدث عيني، أي واقع ملموس "من خلفنا وأمامنا وحولنا" كما قال (كلود ليفي-ستروس). ومن ثمّة فإنه يكتسب "دينامية" تُفَعّل خيارات الناس، وتجعل منه قوة فعل وليس مفهوما نظريا أو نصوصا ميتة. وبالتالي فإن للتنوع الثقافي "منظورية" (Visibilité). لا يمكن بتاتا التغاضي عنها. وقد انتبه لهذه المنظورية (فرناند بروديل) في مقدمة كتابه "الهوية الفرنسية"[8].

إن التنوع الثقافي جوّاني، يداخل المجتمع الواحد، ويوجد بين المجتمعات المختلفة أو الدول الوطنية، والوجود العيني للتنوع يكسب الهويات المجتمعية أو الثقافية بل وحتى الشخصية مسحة من المرونة وقابلية للتفتح ورفضا للانعزال. هذه أمور أصبحت بديهية حتى في رحاب الثقافة المعولمة مما يستوجب الحرص على استمرار التوازن بين الوافد من خارج ثقافة الشخص والمجتمع وبين الأصيل في هذه الثقافة. وفي هذا الصدد لـ (ماهاتما غاندي) قولة حكيمة مفادها "لا أريد أن تحيط بي الجدران والأسوار من كل جانب، لا أريد لنوافذي أن تسد وتوصد. إنما أريد لثقافة كل البقاع أن تهب بنسائمها حول داري بأكبر درجة ممكنة لكنه أرفض لرياح الثقافة أن تعصف بقدمي بحال من الأحوال". حين تغلق أية ثقافة أبوابها مانعة بذلك أن تتلاحم مع ثقافات أخرى تحكم على نفسها بالانقراض، حيث تحاصر ثقافة أو

[7] الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، تقرير صادر عن اليونسكو، باريس، 2009، موجز تنفيذي.
[8] أُنظر: .Braudel, Fernand, (1986)

لغة في رقعة محددة من حيث المساحة والسكان يكون مآلها الاندثار. لا أدل على ذلك من موت العديد من اللغات حسب ما تؤكده تقارير اليونسكو، حين تموت لغة وتنقرض ثقافة تغتال الذاكرة الحضارية ويحدث شرخ في الكيان الثقافي "كل ثقافة –من وجهة نظر (أوكتافيو باز)- تولد بالتمازج، باللقاء، بالتصادم. وبالعكس من ذلك فإنه بسبب الانغلاق والانعزال تموت الثقافات والحضارات واللغات تحت دعاوي النقاء الثقافي، إن مأساة (الأزطيك) و(الأنكا) مردها إلى العزلة المطلقة، لأنه لم يتح لشعوبها التعامل مع قيم غير قيمهم".

بالنسبة للعالم العربي-الإسلامي بمختلف كياناته وأعراقه وأجناسه ومذاهبه سينتفع لا محالة من تيار حماية التنوع الثقافي كمقاربة وجودية وأخلاقية وتشريعية، بحيث أن الحفاظ على مجمل محتويات التنوع سيؤمن الحفاظ على توازن الأنساق الثقافية العربية-الإسلامية وسيجنب مجتمعاتها الاختلالات والمنازعات التي غالبا ما تجهز على النسق أو المنظومة جزئيا أو كليا. ولعلّ ما يوجب حماية التنوع الثقافي في العالم العربي-الإسلامي أن هذا العالم كباقي أقطار الجنوب يستهلك ولا ينتج، ليس لنا ما نضيفه إلى ثقافات الشمال، اللهم إلا التميز، لذلك فإن مواطني الشمال يبحثون عن الغرابة (l'éxotisme) والاستمتاع بها من خلال السياحة البليدة. من صالح الجنوب أن ينهج حمائية ناجعة للتنوع الثقافي، كما هو وارد في نصوص التصريحات والمعاهدات الدولية، ولكن هذا لا يحول دون التحفظ على الإجرائيات التنفيذية لهذه النصوص، والتي تشتم منها رائحة الهيمنة أو إرادة التخريب أو نزعة الإدماج والاستيعاب، إن معظم دول الشمال تريد، بل وتفرض، على دول الجنوب أن تندمج في القيم الكونية على حساب القيم الخصوصية المتوافقة مع العمق الهويّاتي لتلك الدول[9].

ومما يبعث على التفاؤل أن المثقفين في العالم العربي الإسلامي ومثقفي الجنوب عامة، يعون الآن أن اشتغال العقل الدولي من خلال مواثيقه بقضية التنوع الثقافي ووجود حمايته يشكل منطلقا لإعادة النظر في الأفق الاستراتيجي للسياسات الثقافية بمنهجية توفق بين معرفة الذّات ومعرفة الآخر المغاير وبإرادة حازمة لنبذ الفكر الدوغمائي والاقصائي والتطهيري. وفي نفس الإطار تنبه الجنوبيون إلى ما هو سلبي في بعض جوانب الثقافة المعولمة من قبيل التسطيح وإبدال المكتوب بالسمعي البصري، وتحويل الثقافة إلى سلعة محكومة بمنطق الاستهلاك والتنافسية. إن هذه السلبيات هي في الواقع كما يرى المدير العام الأسبق لليونسكو (أحمد مختار مبو) "تحد شيطاني لا مفر للجنوب إلا أن يسلك سبيل مقاومته والوقوف ضد ما يمارسه من اغتصاب وعدوان، فما من فترة تضيع فيها ثقافة إلا ويهدر جانب من التنوع الخصب للثقافات[10].

أود ختاما أن أشير إلى أنه خلال المفاوضات التي أجراها المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تفعيل منطقة التبادل الحر، تنبه المسؤولون المغاربة لما يمكن أن يكون

[9] أنظر: محمد مصطفى القباج،(2008)، ص.ص.، 25-52.

[10] A.M M'Bow, (1997).

لهذا التبادل من آثار سلبية على العمق الهوياتي للمغرب وتنوعه الثقافي الخصب، فكانت هذه المفاوضات مناسبة لميلاد "تآلف من أجل التنوع الثقافي" لكن مع الأسف، لم نلمس لحد الآن ما قام به هذا التآلف من أعمال ومنجزات لحماية ذلك التنوع والحيلولة دون أن تكون المنتوجات والسلع المستوردة والخدمات المقدمة علة في أن يفقد المغرب مرجعياته وتميزه الحضاري ونسقه القيمي الأصيل.

لتعميق بعض جوانب الموضوع، يمكن الاستعانة بالمراجع الآتية:

1- باللغة العربية

أفاية محمد نور الدين، (1988) ، **الهوية والاختلاف**، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء.
والفنون، جامعة فيلاديلفيا، عمان، الأردن.
القباج محمد مصطفى، (2008) **مشاغل فكر في زمن العولمة**، منشورات دار ما بعد الحداثة، فاس، ص.ص.، 25-52.
كتاب جماعي (1999)**: العولمة والهوية**، أوراق المؤتمر العلمي الرابع بكلية الآداب.
كتاب جماعي، (2007) **التربية على التنوع الثقافي**، وقائع أشغال الندوة الدولية التي نظمتها جامعة محمد الخامس/ السويسي.

2- باللغة الفرنسية

Braudel, F. (1986), *Identité de la France*, Artand-Flammarion, Paris, 1986.

Education, diversité et cohésion sociale, Bureau multi pays de l'UNESCO à Rabat, 2010.

Habermas, J. (2003), *l'éthique de la discussion et la question de la vérité*, Grasset, Paris, 2003.

Levy-Strauss, C. (1977), *l'identité*, séminaire dirigé par Strauss, PUF, Paris.
Levy-Strauss, C. (1977), *Race et Histoire*, UNESCO-PUF, Paris, 1977.
M'Bow, A.M. (1997), "Diversité culturelle et mondialisation", in, *les actes de la session de l'Académie du Royaume du Maroc, sur le thème "Mondialisation et identité"*, Rabat.

Taylor, ◌CH. (1992), *Multiculturalisme, différence et démocratie*, Flammarion, Paris, 1992.

إعمال الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في ضوء الدستور

مقترحات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

مدخل عام

يعتبر ترسيم الأمازيغية حدثا بارزا ذا أبعاد تاريخية بالنسبة لبلدنا بصفة عامة وللغة والثقافة الأمازيغيتين على وجه الخصوص. ذلك أن هذا الحدث يعد ثمرة تتويج سيرورة تطور سياسي ساهمت فيه المؤسسات المواطنة والمجتمع المدني والطبقة السياسية والمثقفون والمبدعون، وهو تطور يستمدّ مشروعيته من كل من خطب الملك محمد السادس، خطاب العرش وخطاب أجدير لسنة 2001، وخطاب 9 مارس 2011 وأخيرا وليس بآخر، الدستور الجديد للمملكة المغربية الذي يقرّ برسمية اللغة الأمازيغية بجانب اللغة العربية.

وانطلاقا من إقرار اللغة الأمازيغة لغة رسمية، يتعين على مؤسسات الدولة اتخاذ الإجراءات الضرورية لتمكين الأمازيغية من الاستفادة الفعلية من وضعيتها بوصفها لغة رسمية. واستنادا لهذا المقتضى المنصوص عليه في الدستور، فإنه يتعين على السلطة التنفيذية اتخاذ القرارات الضرورية لتقديم اقتراحات على البرلمان بغرفتيه بشأن القوانين التنظيمية الملائمة، وخاصّة منها القانون المتعلق بمأسسة الأمازيغية والقانون المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي سيتولى تقديم تصور شمولي لتدبير المشهد اللغوي والثقافي الوطني.

وفي إطار المجلس المذكور، فإن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سيقوم بدور مهم، حيث سيعمل على ترسيخ المكاسب المحققة منذ إنشائه، كما أنه سيفتح أوراشا جديدة للتفكير والعمل من أجل الإسهام في تأهيل الأمازيغية لتمكينها من القيام بوظائفها تامّة في إطار السياق السياسي الجديد، وتشجيع التعابير الثقافية الأمازيغية المختلفة. ومن شأن ذلك أيضا أن يمكّن المؤسسات المعنية من إدراج الأمازيغية في أبعادها المختلفة في إطار مشروع سياسي ومجتمعي ديمقراطي حداثي واندماجي.

في هذا الإطار ساهم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمقترحات تهم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وتصوّر لإعمال الطابع الرسمي للأمازيغية في إطار الجهوية الموسّعة.

المرتكـزات الرئيسة لوضع القانــون التنظيمي الخــاصّ برسمية الأمازيغية

تماشيا مع المحددات المنصوص عليها في الدستور، يقترح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن يقوم إعداد النصوص التنظيمية الخاصّة بإعمال الطابع الرسمي للأمازيغية على جملة من المرتكزات والمسوّغات الأساسية لبناء سياسة لغوية وثقافية وطنية متوازنة، قِوَامُها المساواةُ والإنصافُ والتكافؤ في مقاربة اللغتين العربية والأمازيغية، وحمايتهما والنهوض بهما.

في هذا الأفق، يشدّد المعهد على ضرورة ترصيد المنجزات والمكتسبات المحققة في مجال النهوض بالأمازيغية خلال العشرية الأخيرة، وتتمثّل هذه المكاسب والمكتسبات ،على وجه الخصوص، في محصّلة المنجزات المحقّقة في الحقل الأكاديمي، خاصة في مجالات تنمية وتأهيل اللغة والثقافة الأمازيغيتين، على مستوى البحث العلمي في ميادين العلوم الإنسانية خاصة اللسانيات، والتعابير الأدبية والفنية، والتربية، والترجمة، والتكنولوجيات الحديثة والأنطربولوجيا. وبهذا الصدد، فقد شرع المعهد في معيرة الأمازيغية وتقعيدها، وتنميط الفبائية تيفناغ وإعداد قاموس عام للغة، ومعاجم متخصصة، وعمل على تنمية النشر والإبداع في مختلف هاته المجالات المعرفية، كما أنتج عددا من الحوامل والدعامات لتدريس الأمازيغية، وذلك بتشارك مع وزارة التربية الوطنية. كما ساهم المعهد في إدماج الأمازيغية في المشهد الإعلامي.

واعتمادا على هذه المعطيات، فإنه يتعين ترصيد المكاسب والعمل على تجويدها في مختلف المجالات وترسيخها على مستوى السياسات العمومية. وغني عن البيان أن هذا لن يتأتّى في غياب إطار قانوني ملزم للمؤسسات. وإعداد القوانين من صميم مهام البرلمان بغرفتيه.

اعتبارا للطابع الرسمي للأمازيغية، فالحاجة ملحّة إلى مأسستها بشكل فعلي حتى يتمّ النهوض بها في سائر المجالات. ومن القطاعات التي تعتبر راهنا ذات الأولوية، والتي ساهم المعهد مع شركائه المؤسّساتيين في إدماج الأمازيغية بها هي التعليم، والإعلام، والثقافة والحقوق اللغوية والثقافية، على وجه الخصوص. وللمعهد إسهامات اقتراحية في مجالات أخرى تهمّ الشأن المحلي والجهوي، والقضاء والصحة والتنمية البشرية والإدارة الترابية.

في إطار تنزيل مقتضيات الدستور المغربي، وتفعيلا لنصوصه المتعلقة بالأمازيغية، وانطلاقا من كون اللغة الأمازيغية وثقافتها عنصرا مركزيا في هويتنا وحضارتنا المغربية، وتعزيزا للمنجزات المهمة التي تحققت في مجال النهوض باللغة الأمازيغية وثقافتها، فإننا نقترح جملة من التدابير الإجرائية لتفعيل رسمية الأمازيغية كما هو منصوص عليها في المادة الخامسة من الدستور، من خلال البرنامج الحكومي والبرنامج التشريعي الحالي.

1. العمل على إصدار قوانين في مجال التربية والتكوين

- إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلة وزارة التربية الوطنية، من قبيل مديرية مركزية تختص بتدريس الأمازيغية لغة وثقافة وإمدادها بالموارد البشرية والمالية واللوجستيكية اللازمة؛
- بلورة مخطط استراتيجي يقوم على مسوغات ومنهجية منهاج تدريس الأمازيغية الرامي إلى تعميم تعليم وتعلم الأمازيغية أفقيا وعموديا، بتوسيعه تدريجيا حتى يشمل كافة المتمدرسين على جميع المستويات، مع تجويد تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها بتنسيق بين الوزارة الوصية والمعهد ؛
- تكوين وتوظيف ما يلزم من الموارد البشرية التربوية التي ستسند إليها مهمة تدريس الأمازيغية في مختلف أسلاك المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ وذلك باستثمار الكفاءات التي تتخرّج من مسالك الدراسات الأمازيغية بالجامعات؛
- اعتماد نظام التكوين الأساسي والمستمر، يتم تطويره في إطار تشاركي بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية الوطنية، وخاصة في المراكز الجهوية للتكوين في مجال مهن التدريس؛
- إحداث شُعب للغة والثقافة الأمازيغيتين في الجامعات والمعاهد العليا ومعاهد تكوين الأطر؛
- إدراج مادة "الثقافة الجهوية" في برامج التربية والتكوين بمختلف جهات المملكة، على أساس أن تعكس هذه المادة تنوع المغرب وغناه الثقافي والحضاري؛
- إدراج مادة " اللغة والثقافة الأمازيغيتان" في سلك تكوين أطر المؤسسات العمومية؛
- إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في برامج الأندركوجيا ومحو الأمية.

2. العمل على إصدار قوانين في مجال إدماج الأمازيغية في الإعلام

- التنصيص على إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلة الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، من قبيل مديرية مركزية تختص بالإعلام الأمازيغي، تتولى تدبير شؤون القناة الأمازيغية والإذاعة الأمازيغية؛
- التنصيص على التزام القنوات التلفزية العمومية باحترام مقتضيات دفاتر التحمّلات للقنوات التلفزية والإذاعية؛
- التنصيص على ضرورة تجويد الإنتاج والبرامج التلفزية والإذاعية الناطقة بالأمازيغية؛

- التنصيص على ضرورة توفير المناصب المالية لتكوين وتوظيف إعلاميين أكفاء، مساهمة في إنجاح مشروع إدماج الأمازيغية في المجال السمعي البصري الوطني؛
- التنصيص على توسيع مجال الأمازيغية، بإدماجها في كافة القنوات التلفزية للقطب العمومي.

3. العمل على إصدار قوانين في مجال الثقافة

- التنصيص على ضرورة بلورة وتفعيل مخطط استراتيجي يروم إدماج المكوّن الثقافي الأمازيغي في السياسات العمومية حتى يشكل رافعة من رافعات النهوض بالثقافة الأمازيغية ؛
- التنصيص على إحداث جهاز إداري وقانوني ضمن هيكلة وزارة الثقافة، من قبيل مديرية مركزية خاصة بالثقافة الأمازيغية، تتولى تدبير شؤون البحث الأثري، وصيانة التراث الثقافي المادي وغير المادي؛
- التنصيص على إحداث متحف وطني، ومتاحف جهوية؛
- التنصيص على تجريم تهريب كنوز التراث المغربي الأصيل؛
- التنصيص على دعم المبدعين والفاعلين والجمعيات وكافة العاملين في حقل الثقافة الأمازيغية؛
- التنصيص على إدراج أصناف الثقافة الأمازيغية من كتاب ومختلف الفنون ضمن الجوائز الوطنية.

4. العمل على إصدار قوانين في مجال الحياة المجتمعية

- التنصيص على رد الاعتبار للشخصية الثقافية الأمازيغية حتى تكون موضع اعتزاز لكافة المغاربة؛
- التنصيص على إلغاء قرار منع الأسماء الأمازيغية؛
- التنصيص على إلغاء قرارات منع وحضر الجمعيات الأمازيغية؛
- التنصيص على استخدام اللغة الأمازيغية في المرافق العمومية ووسائل التشوير: مقدمة المنشآت والعلامات الطرقية، وأسماء الأماكن والأزقة والشوارع، واللافتات، والوثائق الرسمية وغيرها.

بناء على ما ورد، يعتبر المعهد أن المهمة المركزية للجهازين التنفيذي والتشريعي تكمن في:

- التنصيص على تفعيل المادة الرابعة من الفصل الخامس من الدستور، وذلك بإصدار القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية المُحدّد لشروط حمايتها وتأهيلها وعمليات إدماجها في المؤسسات العمومية بمقاربة ايجابية ومنفتحة ومستوعبة روح ومنطوق الدستور؛
- التنصيص على العمل على تمكين المعهد من الاستمرار في مهامه والقيام بدوره الفعّال، سواء من خلال المجلس الوطني للغات المنصوص عليه دستوريا، أو من خلال الأوراش التي ستباشر الحكومة تنفيذها في إطار السياسات العمومية؛
- التنصيص على ترصيد المكاسب والمنجزات التي عرفها مسلسل النهوض بالأمازيغية منذ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجالات البحث والتعليم والإعلام والثقافة؛
- التنصيص على ضرورة صياغة مخطط استراتيجي:
  - يحدّد الأهداف الرئيسية والفرعية لسيرورة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في التربية والتكوين والإعلام وفي سائر مجالات الحياة العامّة؛
  - يحدّد المدّة الزمنية المطلوبة لتنفيذ الأهداف الرئيسية والفرعية؛
  - يحدّد السلطة أو الجهة المكلّفة بتنفيذ الأهداف الفرعية؛
  - يضع خططا ملحقة تحدّد التدابير والإجراءات الخاصّة بآليات التنفيذ، مثلا: خطّة معيرة الأمازيغية، وخطّة تعميم التدريس؛ وخطّة تكوين أطر القطاعات العمومية؛ وخطّة إدماج الأمازيغية في المؤسسات العمومية؛ وخطّة تطبيق التكنولوجيات الحديثة على الأمازيغية، الخ.
  - يحدّد الميزانية المطلوبة لتنفيذ محاور المخطط الشامل والخطط الملحقة.

مقترحات بخصوص المجلس الوطني للغات وللثقافة المغربية

انطلاقا من مقتضيات الدستور الواردة في الفصل الخامس في مادّته السادسة، يقترح المعهد رأيه بخصوص أهداف المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية واختصاصاته وهيكلته، وموقع المؤسسات والمعاهد التي تتولّى شأن اللغتين الرسميتين وغيرهما من اللغات الوطنية والأجنبية المنصوص عليها في الفصل الخامس من الدستور ، وذلك على النحو الآتي:

- للمجلس غاية إستراتيجية توجيهية. وتكمن مهمّته في صياغة سياسة لغوية وثقافية متجانسة ومعقلنة وفق مقتضيات الدستور؛
- ومن مهامّه كذلك إصدار توجيهات عامّة تروم حماية وتطوير اللغات؛

- يقوم المجلس بتتبع تنفيذ السياسة اللغوية والثقافية قطاعياً من خلال السياسات العمومية، على غرار المجالس الوطنية القائمة؛
- يتمتّع المجلس بصلاحيات تقريرية في مجال اختصاصاته؛
- يقوم بإدارة المجلس جهاز مكون من أعضاء ذوي الخبرة والكفاءة في مجال اختصاصاته؛
- يعمل المجلس على تأهيل اللغتين الرسميتين، العربية والأمازيغية، حتى تقوما بوظائفهما تامة؛
- يعمل المجلس كهيئة عليا تكون ممثلةً داخلها المؤسّسات والتنظيمات، والفعاليات المعنية باللغات والثقافة المغربية ؛
- يصادق المجلس على المخططات الإستراتيجية للمؤسّسات القطاعية، وعلى ميزانياتها، وعلى مخططات عملها وعلى برامج عملها؛
- يقوم المجلس بدور هيئة تنسيق ومراقبة لضمان التكافؤ والتكامل والتفاعل بين المؤسسات القطاعية؛
- تمكين المجلس من الآليات القانونية لتصديق القرارات الصادرة عن المؤسسات القطاعية والموافقة عليها؛
- تمكين المجلس من صلاحيات التتبع لإعمال قراراته وتنفيذها على مستوى السياسات العمومية، وذلك لضمان فاعليته في التشريع والتنفيذ، من خلال مقتضيات تؤمّن تفاعله بشكل وثيق مع سائر القطاعات الوزارية المعنية؛
- تخويل المجلس صلاحية التتبّع والمساءلة عبر الآليات المؤسّساتية ذات الصلة؛
- تمكين المجلس من الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية الضرورية للقيام بمهامه؛
- تتولّى المؤسسات القطاعية تدبير الجوانب التسييرية الإدارية والمالية في نطاق اختصاصاتها المحدّدة، تنفيذا منها لتوجّهات وقرارات المجلس؛
- تمتيع المؤسسات الممثلة داخل المجلس بصفة الاستقلالية الإدارية والمالية؛
- العمل على ترصيد وتجويد المكاسب التي حققها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في مجالات معيرة اللغة، وتنميط حرف تيفناغ، والبحث في التربية والثقافة، فضلا عن تمكينه من التمتع بصلاحيات وموارد ملائمة.

تفعيل القوانين التنظيمية الخاصة بالشأن اللغوي والثقافي في إطار الجهوية الموسعة

في ما يخص نظام الجهوية يتعين تنزيل مقتضيات الباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى (الباب التاسع، الفصول 135-146 من الدستور).

تعتبر الجهوية الموسعة من أهم المشاريع المهيكلة للدولة، وهي تشكل جوابا صريحا حول مقاربة الدولة للعلاقة بين المركز والضاحية، وهو جواب معاكس للنظام المهيمن منذ الفترة الاستعمارية، أي نظام مفرط في المركزية والتمركز. من مزايا الجهوية أنها نمط من حكامة القرب التي تروم أساسا إشراك الجهات في اتخاذ القرار وتدبير الشأن المحلي والإقليمي والجهوي، وفق ضوابط وفي ظل الوحدة والسيادة الوطنية. وهذه استجابة كذلك لتطور ثقافة حقوق الإنسان واستيعابها، واحترام حق المشاركة في الحياة السياسية والثقافية للبلاد.

اعتبارا أن للأمازيغية حقوقا مشروعة، وأنها من المواضيع الأساس التي أضحت من مقومات السياسة الجديدة للدولة والتي وضع أسسها، ويرسخ لبنائها دستور المملكة على قواعد الديمقراطية، والشرعية، والتشاركية، والتماسك الإجتماعي، والتي نعتبرها من الركائز المثلى لبناء دولة الحق والقانون، دولة المساواة والحرية وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، اعتبارا لهذا كله فإن أجرأة نظام لحكامة القرب يوفر إطارا مجاليا لتفعيل مقتضيات الدستور، وهو إطار الجهوية الموسعة كمنهاج لتحديث هياكل الدولة وإرساء ضوابط أسس التنمية المندمجة. وبهذا فهي ليست مجرد إجراء تقني أو إداري .

وللجهوية أبعاد عدة:

- منها البعد التاريخي الذي يدل على العمق التاريخي للجهات، والبعد الحقوقي الذي يرمز إلى العدالة الانتقالية وتدبير الحقوق اللغوية والثقافية، والوضع المميز للأمازيغية في سياق الجهوية الموسعة؛ منها الحقوق الفردية والجماعية.
- ومنها البعد السياسي الذي يتجلى في الجوانب الدستورية والتشريعية لتدبير مشروع الجهوية، وتصوّر الأحزاب والتنظيمات السياسية للجهوية؛
- ومنها البعد الثقافي والتربوي الحاضر على مستوى التربية والتعليم والإعلام والشأن الثقافي عامة؛
- وللجهة بعد اقتصادي وهي يتمثل في التوازن والتكامل بين الجهات نفسها وبين الجهات والدولة المركزية.
- والجهوية إطار مجالي لتدبير الجدلية بين التعدد والتنوع اللغوي والثقافي من جهة، والوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي من جهة أخرى؛

ومن ثم يتعين تحديد موقع اللغة والثقافة الأمازيغيتين في مشروع الجهوية الموسّعة بعد وضع تصوّر واضح لمفهوم هذه الأخيرة :

- تصور لتدبير التعدّدية اللغوية والثقافية، على نحو يوازن بين قطبي المعيارية والتعدّدية؛
- تصور لتدبير الحقوق اللغوية والثقافية وتعزيز الوحدة الوطنية؛
- تصور لتدبير شؤون الجهات في مجال الحقوق والامتيازات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية؛
- تصور لتدبير الثقافات المحلية والتراث المادي واللامادي للمناطق والجهات؛
- تصور للدفع بالسياسة الجهوية الموسعة في اتجاه ضمان الظروف الملائمة والشروط الموضوعية للحفاظ على الثقافة واللغة الأمازيغيتين وتطويرهما وتحديثهما. وفوق هذه الاعتبارات، يتعين على نظام الجهوية أن يعّزز الاتجاه الوحدوي في الجهوية الموسّعة مع احترام الخصوصيات المحلّية والجهوية، الثقافية واللغوية والبيئية والتراثية والممارسات الثقافية منها.

وقد تقدم المعهد بمقترحات للجنة الاستشارية للجهوية، همّت كافة المجالات ومنها التعليم والإعلام والشأن الثقافي والحكامة الجهوية والعدل، ولكن لم يتمّ العمل بها في صياغة تقرير ذات اللجنة. ونعتقد أنه يتعين اليوم استدراك الأمر باستيعاب مقتضيات الدستور الجديد للمملكة بخصوص ترسيم الأمازيغية وحمايتها وتطويرها بجانب اللغة العربية.

خلاصة عامّة

لقد أتى منطوق الدستور الجديد للمملكة المغربية، في ديباجته، بما يؤكّد أن المغرب تبنى اختياراً لا رجعَة فيه، اختيار بناء دولة ديموقراطية وحداثية، مرتكزاتها المشاركة والتعدّديّة والحكامة الجيّدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، قوامه الأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

وعلى وجه خاص، يرسم الفصل الخامس من الدستور معالم سياسة ثقافية ولغوية أساسُها الاعتراف بتنوّع اللغات الوطنية والنهوض بها، والانفتاح على اللغات الأجنبية، في نطاق وحدة وتماسك المجموعة الوطنية. وفي هذا الإطار، يعدّ ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية حدثاً تاريخياً يفتح آفاقاً غير مسبوقة لصالح صحوة اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما ومأسستهما، في تكامل مع اللغة العربية. وما ذلك حقّاً إلا تتويج لمسار التطوّر السياسي والمجتمعي والثقافي للمغرب، منذ الخطاب الملكي بأجدير وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في السابع عشر من أكتوبر 2001.

وفي هذا السياق، من المتعيّن أن يكون إعمال الوضع الجديد للأمازيغية حافزاً للدفع بسيرورة إدماجها في التعليم وفي الإعلام وفي مختلف مناحي الحياة العامة ومجالاتها، وخاصة منها العدل والصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكامة الترابية. ومن شأن المقاربة المعتمدة في هذا المضمار أن تتسم بالتشاركيّة والعقلنة، وتسترصد المكاسب المحقّقة من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والقطاعات الحكومية، والمجتمع العلمي والفكري،

والمجتمع المدني. وتتمثل هذه المكاسب والمنجزات في كل من تهيئة اللغة، وتقعيد الكتابة بحرف تيفناغ، والبحث في بيداغوجيا الأمازيغية وديداكتيكها، والدراسات والأبحاث حول التعابير الثقافية والفنية، وإدماج الأمازيغية في منظومة التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. وتمتد المكاسب أيضا لتشمل ما تم إنجازه في مجالات التعليم والإعلام والثقافة والشراكة المؤسسية والشراكة مع المجتمع المدني، وربط الثقافة بحقوق الإنسان. وهي مكاسب تتطلّب المزيد من الترسيخ والتعميق والتعميم والتفعيل.

ومما لا ريب فيه أن دسترة الأمازيغية بمثابة المؤشر الرئيس للانتقال الديمقراطي الثقافي لبلادنا، وذلك ما يضمنه كل من الدستور وتحكيم عاهل البلاد. وفي ذات المنحى، أكد جلالة الملك، في خطابه الافتتاحي للسنة التشريعية بالبرلمان، على ضرورة سن القوانين التنظيمية المتضمَّنة في الدستور، وخاصة منها المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، "بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة". وثمّة إرسالية واضحة لاستنفار الانخراط الوطني، والتزام السلطتين التنفيذية والتشريعية إزاء هذا المشروع المهيكل للمغرب الحديث.

ترسيم الأمازيغية : التحديات والرهانات

حوار مع محمد بودهان و الصافي مومن علي
أجرته لجنة تحرير أسيناگ

السؤال 1 : ما هي قراءتكم لتدبير شأن التعدد اللغوي والثقافي في المغرب على ضوء مقتضيات الدستور؟

محمد بودهان:

لا يجادل أحد أن الدستور الجديد (دستور فاتح يوليوز 2011)، مقارنة مع النصوص الرسمية السابقة، يمثل تقدما هاما في ما يخص تدبير التنوع الثقافي واللغوي بالمغرب، والذي خُصص له الفصل الخامس الذي يعترف، ولأول مرة في تاريخ المغرب، بالأمازيغية لغة رسمية مثل اللغة العربية، ويدعو الدولة إلى صيانة الحسانية والعمل «على حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب»، ويلتزم بإحداث «مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية...». كما أن الفقرة الرابعة من الفصل 28 تذكّر بالتعددية اللغوية والثقافية كما يلي: «يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هذه الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي.». يضاف إلى هذا كله الاعتراف بالتعدد الهوياتي الذي أكد عليه تصدير الدستور الذي جاء فيه: «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية».

يمكن أن نلخص إذن الجديدَ الذي جاء به دستور فاتح يوليوز 2011، في ما يتعلق بالتنوع الهوياتي واللغوي والثقافي، في العناصر الآتية :

1- الاعتراف بتعدد مكونات وروافد الهوية المغربية وبالتنوع اللغوي والثقافي للمجتمع المغربي،
2- إقرار الأمازيغية لغة رسمية،
3- إحداث مجلس وطني للغات والثقافات المغربية يتولى تدبير التنوع الذي يطبع هذه الأخيرة.

لكن من جهة أخرى، ولأن الدستور حاول إرضاء جميع الأطراف والحساسيات، فيبدو أن موقفه من مسألة الهوية، ولا سيما في أبعادها اللغوية والثقافية، جاء فضفاضا وغير دقيق، يثبت وينفي في نفس الوقت، يعطي ويسحب ما يعطي في نفس الآن، نتيجة لحسابات وتوازنات سياسية ظرفية قد تطرح مشاكل عملية عندما يتعلق الأمر بالأجرأة الميدانية للمقتضيات الخاصة بالتعدد الهوياتي والتنوع اللغوي والثقافي.

- كذا مثلا، فبعد أن يعترف باللغة الأمازيغية لغة رسمية هي "أيضا"، يقيّد هذا الترسيم بقانون تنظيمي ليبقى ذلك الترسيم معلقا ومشروطا.
- ينص على الطابع التعددي للهوية الوطنية «الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية ـ الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية»، لكن بعد أن سبق أن أكد في التصدير على «تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية...»، مما يفهم منه أن المغرب ذو انتماء عربي وهو ما يلغي الطابع التعددي لهويته وانتمائه.
- كما أن الدستور يكرر التصور العامّي للهوية المتعددة المكونات والروافد، والذي يربطها (التصور) بالعرق والأصول الإثنية. مع أنه إذا كانت الانتماءات العرقية والإثنية هي أصلا متعددة ومتنوعة ـ وكذلك اللغات والثقافات والأديان ـ، فإن الهوية هي دائما واحدة لأنها تابعة للأرض الواحدة التي تعطي هويتها للسكان الذين يعيشون فوقها بغض النظر عن الأصول العرقية لهؤلاء السكان. فالهوية المتعددة لا وجود لها منطقيا وواقعيا. نعم هناك تعدد، ليس في الهوية الواحدة، وإنما في الهويات بالجمع، عندما تتوفر شروطها الترابية واللسنية كما في إسبانيا أو بلجيكا أو العراق (عراق ما بعد صدام). أما في المغرب فلا توجد أرض خاصة بالعرب وأخرى خاصة بالأمازيغيين، وثالثة خاصة بالأندلسيين ورابعة خاصة بالعبريين...، كما في إسبانيا مثلا، حتى يصحّ الكلام عن هويات (بالجمع) متعددة بالمغرب.
- أدرج الدستور العناصر الإفريقية ضمن الروافد التي تعني ما هو ذو أصل خارجي، عكس المكونات التي تعني ما هو أصلي وداخلي. وهذا قمة الغرابة والمفارقة التي لا يقبلها حس سليم: إذا كنا ننتسب إلى إفريقيا ونشكل جزءا منها، فكيف يعقل أن نعتبرها مجرد رافد خارجي مع أننا ننتمي إليها ونعيش داخلها؟ لا شك أن الذي أوقع محرري الدستور في هذا التناقض الصارخ هو أنهم يعتبرون المغرب بلدا عربيا يتموقع هوياتيا بالمشرق ككل البلدان العربية، حيث تشكّل العناصر الإفريقية حقا مجرد روافد خارجية، لأن هذه البلدان العربية ليست جزءا من إفريقيا ولا تنتمي إليها.

الصافي مومن علي:

أرى أن هذا التدبير قد أملته الحكمة السياسية التي تقتضي ضرورة مواكبة التطور الحاصل في فكر المجتمع المغربي وفي وعيه بذاته، واعتزازه بمكونات هذه الذات، ثم في

إرادته حماية وتنمية هذه المكونات اعتزازا وفخرا بها، ولذلك فهو يروم نهج سياسة تعمل على ضبط حركة المكونات المذكورة، في سعيها نحو الحماية والتنمية حتى تبلغ هدفها المنشود، في انسجام وانتظام يحافظ على استقرار المجتمع من جهة، ويعود بالنفع العميم على مستقبله من جهة أخرى.

ولعل الارتباط الوثيق الموجود بين سن هذه السياسة وبين فهم الواقع اللغوي والثقافي المغربي على ضوء التطور الفكري الجديد، هو ما أدى بالدستور الى إحداث المجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية ، الذي يعتبر في طبيعته خلية تفكير مهمتها الأساسية تخطيط سياسة لغوية وثقافية تستجيب للانتظارات المستجدة، ولذلك فإن أول ما ينبغي القيام به للخروج بسياسة رشيدة في هذا الشأن هو أن يضم هذا المجلس شخصيات مشهود لها بعمق التفكير في مختلف الميادين التي لها صلة بهذا الموضوع ، وبالإحاطة الشاملة للمجتمع المغربي في بعده التاريخي والاجتماعي، ثم بالإضافة إلى ذلك التحلي بالحس الوطني السامي، البعيد عن أي تعصب ضيق كيفما كان.

ومن هذا المنطلق، يبدو أن أية قراءة لتدبير شأن التعدد اللغوي والثقافي في وطننا رهين كليا بإعادة قراءة تاريخ وواقع مجتمعنا، قراءة علمية وموضوعية، بعيدة كل البعد عن تأثير الفكر الإيديولوجي المنتشر في بلادنا.

وما من شك أن الاستناد إلى هذه القراءة العلمية يفضي إلى الحقائق التالية :

- تعتبر اللغة الأمازيغية اللغة الأم للشعب المغربي ، المرتبطة به عضويا منذ أقدم الأزمان.
- إن هذا الشعب نفسه هو الذي اختار اللغة العربية بإرادته الحرة لتكون لغته الرسمية بعد اعتناقه للدين الإسلامي ، وبعد استرداد سيادته واستقلاله عن الخلافة العربية في الشرق وتأسيسه بالتالي كياناته السياسية الخاصة التي يحكم بها نفسه بنفسه ، انطلاقا من الدولة الإدريسية في الماضي مرورا بالمرابطين والموحدين إلى الدولة العلوية في عصرنا الراهن.بمعنى أن اللغة العربية ليست لغة شعب عربي حاكم، يفرضها بالقوة على شعب أمازيغي محكوم، كما كانت توحي به للناس ثقافة الفكر الإيديولوجي الآنف الذكر.
- إنه نظرا لإهمال ملوكه السابقين لغتهم الأمازيغية وتهميشها ، فقد زاد ذلك من انقسامها إلى لهجات تباعدت عن بعضها بمرور الزمن بسبب عزلتها وتقوقعها على نفسها.
- إنه نتيجة قيام هؤلاء الملوك بترسيم العربية وحدها، جاعلين منها لغة الدين والدنيا، فقد أدى هذا الأمر الى تهافت المغاربة عليها سعيا لتحقيق مصلحتهم الدنيوية والأخروية ، فكانوا في عجلتهم لتعلمها بدون معلم، يكتفون بالتقاط الكلمات العربية وغيرها، فيصبونها في القوالب الفكرية الأمازيغية الراسخة في أذهانهم، فنتج عن ذلك

تكوين لهجات الدارجة المغربية المختلفة، التي تبدو في شكلها الظاهري السطحي عربية، وفي عمقها وروحها أمازيغية.

- إن هذا التهافت قد أدى إلى حدوث شرخ في كيان شعبنا بين ناطقين بالدارجة الذين يتزايدون باستمرار على مر العصور، وبين ناطقين بالأمازيغية الذين يتناقصون باستمرار كذلك مع تقدم الزمن، هذا الشرخ الذي تستغله الثقافة الإيديولوجية فتعتبره انقساما بين عرب وأمازيغ.
- إن الشعب المغربي لو قام في الماضي بترسيم لغته الأمازيغية الى جانب اللغة العربية تطبيقا لقاعدة العدل مع النفس التي يوصي بها الدين الإسلامي الصحيح، وكذا أحكام القانون الطبيعي ومبادئ العدالة، أقول لو كان قد قام بهذا لكان وضعه كوضع الشعب الباكستاني أو الأندونيسي أو التركي أو غيرها من الشعوب الإسلامية التي تسود فيها لغاتها الأصلية إلى جانب اللغة العربية الفصحى الصحيحة، وتنعدم فيها الدارجات العامية الناتجة عن خليط العربية بلغاتها.

وهكذا لما كانت هذه القراءة تبين أن الشعب المغربي هو المسؤول الوحيد عن تعدده اللغوي والثقافي، وأن هذا التعدد منه وإليه، لكونه صادرا منه تارة باختياره وإرادته ، وتارة أخرى بإهماله وانحرافه عن العدل ، فينبغي والحالة هذه أن ينظر إلى مختلف تعبيرات هذا التعدد كمكونات مرتبطة بذاته ارتباطا عضويا ووثيقا، يفرض واجب الحس الوطني الحقيقي والغيرة عليها والدفاع عنها وكذا تسخير كل الإمكانيات للمحافظة عليها وتنميتها.

إذن من هذا المنظور الوحدوي الشامل أرى أن ترتكز سياسة التدبير اللغوي والثقافي على المبادئ التالية :

أولا : اعتبار اللغتين الأمازيغية والعربية بمثابة اللحمة التي توحد الشعب المغربي وتقوي تماسكه وتلاحمه ، ومن ثم يجب العمل على نشر هذه اللحمة في عموم أجزاء الوطن، وفي أعماق الإنسان المغربي أينما كان، وأعتقد أن هذا الأمر قد قرره الدستور المغربي حينما نص على ترسيم هاتين اللغتين.

ثانيا : العمل على حماية وتنمية مختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا وطنيا متولدا من لغتيه الرسميتين مجتمعتين كما هو الشأن بالنسبة لتعبيرات الدارجة المغربية، أو متولدا من اللغة الأمازيعية وحدها بخصوص التعبيرات الأمازيغية المختلفة، كما يجب العمل في نفس الوقت على تشجيع جميع هذه التعبيرات لارتباطها بالمصدر الذي تولدت منه سعيا لتحقيق تقاربها وتفاهمها في المستقبل.

ثالثا : تدريس بعض اللغات الأجنبية الحية إلى جانب اللغتين الرسميتين لتمكين الناشئة المغربية من الانخراط في مجتمع المعرفة ، والانفتاح على حضارة العصر كما ينص الدستور على ذلك.

السؤال 2: نص الدستور في مادته الخامسة على إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، كيف تتصورون هذه المؤسسة من حيث صلاحياتها، وتركيبتها، وتسييرها، ومواردها...؟

محمد بودهان:

قد يبدو منطقيا إحداث مثل هذه المؤسسة كإجراء مواكب للوضع اللغوي الجديد الذي جاء به دستور فاتح يوليوز 2011، والذي أصبحت معه الأمازيغية لغة رسمية هي "أيضا". ولهذا نلاحظ أن هذا الدستور يقول عن المجلس بأن «مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية»، مما يعني أن صلاحياته الأساسية هي النهوض بالعربية والأمازيغية.

لكن استعمال نص الدستور لعبارة "اللغات العربية والأمازيغية" (بالجمع) تطرح أكثر من سؤال. لماذا؟ لأن الأمر قد لا يعني الاهتمام باللغتين العربية والأمازيغية فقط باعتبارهما لغتين رسميتين، بل قد يشمل ذلك كل التنويعات اللهجية الجهوية للأمازيغية ومثيلاتها الخاصة بالعربية العامية، وخصوصا أن نفس الفصل الخامس يؤكد على «حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب». ونتخوف، إذا طبق هذا المقتضى الدستوري بهذا المعنى وفي هذا الاتجاه، أن يكون الاعتراف بالتعدد اللغوي بالمغرب، عندما يتجاوز العربية والأمازيغية ليشمل كل اللهجات والفروع والتنويعات، مجرد وسيلة أخرى للتشويش على الأمازيغية لغة رسمية جديدة، ومحاصرتها بدعوى الحق "الديموقراطي" لكل "اللهجات" الأخرى، سواء العامية منها أو فروع الأمازيغية، في الحماية والنهوض بها. وهذا ما لا يُسهم إطلاقا في تسريع الانتقال بالأمازيغية إلى مستوى الاستعمال الكتابي الذي يتطلب توحيدها ومعيرتها.

ثم هل لا بد لحماية الأمازيغية ـ وكذلك العربية ـ من مجلس وطني للغات والثقافة؟ نعتقد أن أهم وسيلة لحماية لغة من اللغات هي تعميم تدريسها بجدية وصدق مع استعمالها ـ نتيجة لذلك التدريس ـ في الإعلام وفي مؤسسات الدولة ومرافقها. وهذا يتطلب إرادة سياسية أكثر مما يتطلب مجالس وطنية للغات والثقافة. فبدون هذه الإرادة لن تجدي تلك المجالس نفعا في حماية أية لغة، سواء العربية أو الأمازيغية.

إذا استمر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في القيام بمهامه في إعداد خطط وبرامج تنمية الأمازيغية والنهوض بها كما ينص على ذلك ظهير أجدير المؤسس لهذا المعهد، مع تقديم الاستشارة والخبرة العلمية للمجلس الوطني للغات والثقافة في ما يخص جانب الأمازيغية، فإن هذا المجلس، مهما كانت تركيبته وطريقة تسييره وحدود موارده، لن يكون إلا مفيدا وإيجابيا للغة الأمازيغية. أما إذا استُغني عن معهد الأمازيغية لأن المجلس الوطني للغات والثقافة سـ«يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات» كما جاء في الفقرة الخامسة من الفصل الخامس، فإن الأمر لن يبشر بخير كثير وعاجل لصالح الأمازيغية. لماذا؟ لأن

الأمازيغية ستكون رهينة للقرارات التوافقية كما لو كانت قضية عادية مثل قضية اللغة العربية. والحال أن الأمازيغية عانت أزيد من نصف قرن من الإقصاء، وهو ما تحتاج معه إلى معاملة خاصة واستثنائية، نظرا لتهميشها الاستثنائي لمدة طويلة. هذه المعاملة الخاصة هي التي يمثلها معهد الأمازيغية الذي أنشئ خصيصا للنهوض بها، عكس المجلس الوطني للغات الذي يفترض فيه أن يعتني بجميع اللغات، سواء التي سبق أن استفادت من الحماية والعناية كالعربية، أو التي كانت ضحية تهميش وإقصاء مثل الأمازيغية.

يبقى أن القانون التنظيمي، الذي سيحدد صلاحيات وتركيبة وكيفيات تسيير المجلس الوطني للغات والثقافة، هو الذي سيعلن عن التوجه الذي سيسير فيه هذا المجلس، ويبرز الاستراتيجية التي سيعتمدها في القيام بمهامه، ويكشف عن مدى نجاعة وجدوى هذه الاستراتيجية في رد الاعتبار للغة الأمازيغية.

الصافي مومن علي:

فبالنسبة لصلاحيات هذه المؤسسة أتصورها كما يأتي:

1. تخطيط سياسة لغوية وثقافية ترتكز على المبادئ الدستورية المتقدم ذكرها، وتستهدف بالأساس ضبط انسجام تدبير التعدد اللغوي والثقافي لتقوية التلاحم الوطني، وضمان استقرار المجتمع وبناء مستقبله الأفضل.
2. بلورة هذه السياسة في الأعمال والأنشطة التالية :

– إعداد برامج لتنمية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية، وتوسيع انتشارهما في عموم الوطن وفي قلوب المواطنين.

– إقامة خطط لحماية مختلف التعبيرات اللغوية والثقافية المتولدة من هاتين اللغتين، والعمل على التحسيس بالمصدر الذي نبعت منه، ثم تشجيعها على الارتباط بهذا المصدر تحقيقا لتقاربها وتفاهمها، والشعور بوحدتها.

– القيام بدراسات وبحوث لنشر المعرفة التاريخية والاجتماعية العلمية، التي تنمي في الإنسان المغربي الاعتزاز بكل مكوناته اللغوية والثقافية، باعتبارها جزءا من ذاته الوطنية.

– تشجيع تدوين وتجميع مختلف التعبيرات المغربية للمحافظة عليها وحمايتها من الضياع.

– خلق أنشطة ثقافية وفنية للنهوض بالإبداع الفني وتنميته.

– تأسيس معهد وطني لفنون الرقص الجماعي المغربي، للمحافظة على هذه الفنون ولتحسين أدائها شكلا ومضمونا.

- التشجيع على خلق مراكز في جهات المملكة تعنى بثقافتها المحلية وبفنونها.
- التشجيع على خلق متاحف محلية للمحافظة على تراث المنطقة وللتعريف به.
- إقامة علاقات التعاون مع الهيئات الوطنية والأجنبية المهتمة بشأن تدبير التعدد اللغوي والثقافي.

هذا وفي ما يتعلق بتصوري **لتركيبة** المجلس المذكور، فأرى أن يتألف إضافة إلى رئيسه مما يلـــــــــي:

1. عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.
2. عميد أكاديمية محمد السادس للغة العربية.
3. مندوبون عن كل الوزارات الوطنية لتحقيق مشاركتها في المناقشة وفي إصدار القرارات، على اعتبار أن الوزراء هم المسؤولون عن تنفيذ سياسة الدولة في تدبير شؤونها، عملا بمقتضيات الفصل 93 من الدستور.
4. مندوبان عن البرلمان ، أحدهما عن مجلس النواب والآخر عن مجلس المستشارين لإمكانية بلورة قرارات المجلس في قوانين إطار تطبيقا للفصل 71 من الدستور، الفقرة الأخيرة.
5. مندوب عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
6. مندوب عن الهيأة المكلفة بالتكافؤ وبمحاربة كل أشكال التمييز المنصوص عليها في الفصل 164 من الدستور.
7. مندوب عن إحدى الهيئات المستقلة المكلفة بالحكامة الجيدة.
8. مندوب عن كل مجلس من مجالس جهات المملكة.
9. مندوب عن الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.
10. مندوب عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
11. رئيس جامعة يمثل الجامعات المغربية.
12. مدير أكاديمية يمثل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.
13. ثلاثون شخصية على الأقل معروفة بالكفاءة الفكرية وبالوعي بالطابع التعددي لثقافتنا الوطنية، وبالتجرد والنزاهة والعطاء المتميز في مجال تدبير الشأن اللغوي، وبتقديم المصلحة العامة على غيرها من المصالح الضيقة، وذلك لضمان تحقيق التوازن داخل المجلس بين أعضائه الممثلين للمؤسسات الرسمية ، وبين أعضائه الآخرين.

أما في ما يخص تسيير المجلس فأقترح أن يتمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي، وأن يديره مجلس إدارة مكون من رئيسه ومن جميع أعضائه ، يحظى بجميع السلط والصلاحيات اللازمة للإدارة، من بينها تداوله في شأن البرامج المعدة لسنة أو أكثر والخاصة بالأعمال التي يعتزم المجلس القيام بها، كما يتداول في شأن إعداد النظام الداخلي للمجلس، والنظام الأساسي للموظفين وكذا ميزانية المجلس وحصر حساباته السنوية، وأرى أن يجتمع مرتين في السنة على الأقل في دورة عادية، وكذا متى دعت الضرورة إلى ذلك في دورة استثنائية، إما بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس، وأن يؤهل طبعا لإحداث مجموعات عمل ولجان دائمة أو مؤقته لأجل القيام بمهامه.

وأرى أن يرفع تقريره السنوي إلى السلط الدستورية التالية : الملك، والسلطة التنفيذية في شخص رئيسها، ثم إلى البرلمان في شخص رئيسي مجلسيه.

ويدخل في صميم تسيير المجلس أن يتمتع رئيسه بجميع السلط اللازمة لتنفيذ القرارات المتخذة من طرف مجلس الإدارة ، وكذا لإدارة جميع مرافقه ومصالحه الإدارية والمالية والتقنية، ثم لتمثيل المجلس إزاء الدولة وإزاء الغير.

ونظرا لجسامة مهام المجلس فمن الضروري أن يعين أمينا عاما يقوم بأعمال السكرتارية، يشارك دون صوت تقريري في أشغال مجلس الإدارة الذي يتولى تحرير محاضره وبياناته.

أما من حيث موارد المجلس فإن الدولة تضع له ميزانية تدبير شؤونه، على أن تعطى له إمكانية امتلاك منقولات والعقارات اللازمة لهذا التدبير.

السؤال 3: ما هي، في نظركم، الآليات القانونية الكفيلة بتفعيل التوجهات الجديدة للسياسة اللغوية والثقافية المنصوص عليها في الدستور؟

محمد بودهان:

الجديد الأول في هذه التوجهات هو، طبعا، الاعتراف الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية. إلا أنه مهما كانت النصوص القانونية متقدمة في ما يخص حماية وتنمية الأمازيغية، فإن هذه النصوص تبقى معطّلة وبلا فائدة في غياب إرادة سياسية حقيقية وجدية للنهوض بالأمازيغية. صحيح أن وجود مثل هذه النصوص هو في حد ذاته دليل على أن هناك إرادة سياسية تعمل لصالح الأمازيغية. وهو شيء مطَمْئن.

تجدر الإشارة إلى أن كل المكاسب التي حققتها الأمازيغية في السنوات العشر الأخيرة كانت وراءها الإرادة الملكية، استنادا إلى الفصل 19 من الدستور السابق، والذي على أساسه أصدر الملك محمد السادس ظهير أجدير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. هذا التعامل مع الأمازيغية انطلاقا من الفصل 19 جعلها تحظى برعاية خاصة كنوع من التمييز

الإيجابي. فما تقرره الإرادة الملكية لصالح الأمازيغية، بناء على الفصل 19 من الدستور السابق، تناله فورا بغض النظر عن مواقف الأحزاب والفاعلين السياسيين الآخرين.

أما اليوم، وفي إطار دستور فاتح يوليوز 2011، فالأمازيغية فقدت كل تعامل ملكي خاص بها بعد أن أصبحت شأنا وطنيا "عاديا" يناقشه نواب الأمة ليهيئوا لها قانونا تنظيميا تطبيقا للفصل الخامس من الدستور. وهذا يعني انها انتقلت من حقل سيادي خاص بالملك إلى حقل الصراع السياسي الخاص بالبرلمان. وإذا كان في هذا الانتقال تقدم على مستوى الممارسة الديموقراطية، فإنه لا يعني بالضرورة تقدما بالنسبة إلى الأمازيغية. لماذا؟ لأن الفصل الخامس من الدستور ربط ترسيمها بقانون تنظيمي يصدره البرلمان. وهو ما يعني أن هذا الترسيم، بمراحل تفعيله ومجالات تطبيقه وكيفيات أجرأته، سيناقش داخل البرلمان ويخضع لعملية التصويت بتوافقاتها ومماطلاتها وتجاذباتها وابتزازاتها، وتتحكم فيه حسابات الربح والخسارة السياسية والانتخابية، وتؤثر في صياغته الأهواء الإيديولوجية والمواقف الحزبية.

فإذا كانت الأمازيغية قد عاشت الإقصاء في السابق بسبب غياب الديموقراطية، فالخوف، كل الخوف، أن يستمر إقصاؤها، ليس لغياب الديموقراطية، بل بطريقة "ديموقراطية" عندما تتخذ قرارات ليست في صالحها نتيجة للتصويت "الديموقراطي" على تلك القرارات.

لقد مر اليوم أزيد من عشرة أشهر على تنصيب الحكومة، ومع ذلك فلا زال موضوع القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية غائبا من أجندتها وانشغالاتها، لأن أمامها ولاية خمس سنوات ويمكنها أن لا تناقش هذا القانون إلا في الشهور الأخيرة من حكمها. وهكذا تحوّل القانون التنظيمي الخاص بالأمازيغية من مجرد وسيلة لتفعيل الطابع الرسمي لها إلى غاية في ذاتها، ينتظر الجميع بلهفة صدوره بغض النظر عن مضمونه ومحتواه. مع أن إصدار القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية كان يجب أن يكون ضمن "مستعجلات" الحكومة، لأن عليه يتوقف إنجاز المهام المتبقية واستكمال المراحل الأخرى المرتبطة بعملية ترسيم الأمازيغية.

يضاف إلى هذه التخوفات أن القانون التنظيمي للأمازيغية سيصدره برلمان سبق أن اتخذ قرارا يمنع استعمال الأمازيغية من طرف أعضاء هذه المؤسسة التشريعية، بمناسبة مداخلة بالأمازيغية للنائبة السيدة فاطمة تباعمرانت. وهو ما يعتبر مؤشرا سلبيا عن الكفة التي سيميل إليها هذا القانون التنظيمي الذي سيحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

إن الأمازيغية، نظرا لما عانته من إقصاء لأزيد من نصف قرن، تحتاج إلى تمييز إيجابي يتمثل في التدخل المباشر للدولة لتفرض القرارات الخاصة بالأمازيغية، مستعملة وسائلها القانونية والإدارية والمؤسساتية. وهذا ما كان يوفره الفصل 19 من الدستور السابق.

الصافي مومن علي:

بعدما أسند الفصل الخامس من الدستور للمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية مهمة تخطيط السياسة اللغوية والثقافة المغربية، فإن تفعيل هذه السياسة ينبغي في تقديري أن تبلورها الآليات القانونية التالية :

1. الظهائر الملكية من منطلق الفصل 24 من الدستور الذي يخول للملك سلطة السهر على صيانة حقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام الدستور، ثم كذلك الفصل 42 الذي ينص على ممارسة جلالته مهامه الدستورية بمقتضى ظهائر ملكية.
2. المراسيم والقرارات الوزارية على اعتبار أن الوزراء بمقتضى الفصل 93 من الدستور هم المسؤولون عن تنفيذ سياسة الدولة بوجه عام، كل في القطاع المكلف به، وفي إطار التضامن الحكومي.
3. قوانين صادرة عن السلطة التشريعية استنادا إلى الفقرة الأخيرة من الفصل 71 التي تخول للبرلمان صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.
4. البرامج والأنشطة العملية التي يقوم بها المجلس لتنفيذ قراراته.

السؤال 4: ما تصوركم لأساليب إدماج الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية في السياسات العمومية والمؤسسات؟

محمد بودهان

جاء في الفقرة الثالثة من الفصل الخامس من الدستور: «... يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية».

وينص الفصل الخامس من ظهير أجدير على «إعداد برامج للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر التربوية المكلفة بتدريس الأمازيغية والموظفين والمستخدمين الذين تقتضي مهنتهم استعمالها». وينص الفصل الثاني من نفس الظهير «على إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي».

فتحديد، عبر قانون تنظيمي، «...كيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية...»، هي مهام سبق أن نص عليها إذن ظهير أجدير، ولم ينجز منها شيء كثير. وهذا يعني العودة إلى نقطة الصفر كنوع من «السيزيفية». فما كان مفترضا ومنتظرا أن يكون قد نُفذ وانتُهي منه بصفة تامة وجدية (إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة) لينطلق منه ترسيم الأمازيغية باعتباره تراكم تحقق وأُنجز، أصبح هو المهمة الجديدة لترسيم الأمازيغية، أي إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة. ليس هناك إذن تراكم ولا تقدم إلى الأمام، بل هناك مراوحة ودوران في نفس المكان. النتيجة أن دسترة الأمازيغية، بالصيغة التي وردت بها، تعطي الانطباع بأن هناك عودة إلى الخلف، أي العودة إلى المهام التي نص عليها ظهير أجدير لـ17 أكتوبر 2001. وهذا راجع إلى أن هذه المهام لم تنجز كما كان منتظرا. فباستثناء مجال الإعلام السمعي البصري وترسيم حرف "تيفيناغ"، يمكن القول بأن كل المشاريع الأخرى مثل التكوين الأساسي والمستمر لفائدة الموظفين والمستخدمين (الفصل 5 من ظهير أجدير)، وإدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي (الفصل الثاني من ظهير أجدير) لم تعرف طريقها إلى التطبيق. وأوضّح هنا أن تدريس الأمازيغية، رغم ما يقال من أن عدد التلاميذ يتجاوز نصف مليون، لم يشرع فيه بعدُ، نعم أقول لم يشرع فيه بعدُ بالشروط التربوية واللوجيستيكية والسياسية التي يتطلبها تدريس لغة ما. وليس من الضروري أن يكون المرء مختصا في علوم التربية ليستنتج أن تدريس الأمازيغية لم يبدأ بعدُ بالمعني الكامل والحقيقي للفظ "تدريس"، إذ يكفي أن نلاحظ أنه بعد تسع سنوات من التدريس المزعوم للأمازيغية لا نجد تلميذا واحدا يستطيع تحرير رسالة بالأمازيغية، مع أن المفترض في من درس لغة كل هذه المدة أن يكون قادرا، ليس على كتابة رسائل بها فحسب، بل على تدريسها كأستاذ لهذه اللغة نفسها.

وهنا أنبّه أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بريء من هذا الفشل والإفشال لتدريس الأمازيغية. بل إن هذه المؤسسة بذلت مجهودا جبارا ومتواصلا لإعداد البرامج والمناهج والكتب المدرسية وتوفير كل العتاد البيداغوجي لإنجاح مشروع تدريس الأمازيغية. لكن هذه المؤسسة لا تملك سلطة تنفيذ برامجها ومخططاتها، التي يرجع القرار فيها إلى السلطات الحكومية التي تعاملت باستخفاف ولامبالاة مع قرارات ومشاريع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

لماذا أستحضر هنا فشل مشروع تدريس الأمازيغية؟ لأن استعمال الأمازيغية لغة رسمية يعني استخدامها في مؤسسات الدولة ووثائقها الرسمية. وهو ما يشترط في من سيستعملها من الموظفين أن يكون قد تعلمها ودرسها. فمن هو هذا الموظف الذي يتقن اليوم الكتابة بالأمازيغية حتى يستعملها في الإدارة ويحرر بها الوثائق والمستندات؟ لا أحد.

لهذا فإن الشرط الأول الواقف لتفعيل ترسيم الأمازيغية، هو البدء بتعميم تدريسها بجدية وصدق، مع توفر إرادة سياسية جدية وصادقة كذلك. وينبغي، لنجاح هذا التدريس، تخصيص

حصص كافية من 5 ساعات أسبوعية فأكثر، مع إعطائها معاملا محفزا كتمييز إيجابي "لتطبيع" المغاربة معها وحملهم على تعلّمها.

ويجب، كإجراءات مصاحبة وغير مكلفة، التعجيل بتعميم كتابة أسماء المؤسسات العمومية وعلامات المرور ورأسيات en-tête بطاقات التعريف الوطنية ورخص السياقة والبطاقات الرمادية وجوازات السفر وكل الوثائق الرسمية، وكذلك أسماء قطع النقود والأوراق البنكية الجديدة بالأمازيغية، لما لذلك من وقع بصري يعوّد المغاربة على الكتابة الأمازيغية وحرفها "تيفيناغ".

كما يجب إصدار قوانين تدعم الاستعمال الرسمي للأمازيغية، مثل التنصيص على شرط إتقان الأمازيغية لشغل المناصب العمومية، بعد مدة معقولة قد تقدر بخمسة عشر سنة، حتى تتاح الفرصة للمغاربة لتعلم الأمازيغية وإتقانها عن طريق المدرسة.

الصافي مومن علي

أعتقد أن الدستور في الفقرة الرابعة من الفصل الخامس قد أسند صراحة للقانون التنظيمي المنصوص عليه في هذه الفقرة، مهمة تحديد كيفيات هذا الإدماج ومراحله ومجالاته، لتمكين الأمازيغية من القيام بوظيفتها باعتبارها لغة رسمية.

السؤال 5: ما هي، في نظركم، الوسائل الكفيلة بضمان التشارك والتفاعل بين المؤسسات التي تهتم باللغات والتعابير الثقافية المغربية؟

محمد بودهان:

إذا افترضنا أن هذه المؤسسات، في الحالة التي لا تلغى فيها لتندمج ضمن المجلس الوطني للغات والثقافة، هي المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وأكاديمية محمد السادس للغة العربية، التي أعلن رئيس الحكومة في التصريح الحكومي أنه سيرسيها، ثم مجلس اللغات والثقافة، فإن التشارك والتفاعل بينها قد يمر عبر السياسة اللغوية والثقافية العامة التي يهيئها المجلس الوطني للغات بتنسيق مع المؤسسات المعنية، ثم تقوم هذه الأخيرة بتنفيذ هذه السياسة حسب اختصاصاتها المحددة. وهذا يقتضي من هذه المؤسسات، من غير المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن تأخذ بعين الاعتبار المعطى الجديد المتمثل في الاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية ومكونا للهوية المغربية، مما يفرض على هذه المؤسسات، وخصوصا المشتغلة في حقل اللغة العربية، أن تتخلى عن سياسة التعريب بشكلها الإقصائي المعروف، وتفصل بين العناية بالعربية باعتبارها لغة وبين التعريب باعتباره إيديولوجيا ترمي إلى إقصاء لغات وهويات أخرى.

الصافي مومن علي

هذه الوسائل منها:

1. انفتاح هذه المؤسسات على بعضها البعض، للاستفادة من خبراتها وتجاربها.
2. إبرام اتفاقيات شراكة للتعاون في ما بينها.
3. القيام بأنشطة مشتركة دائمة ومؤقته لتكريس تقاربها وتفاعلها.
4. تبادل الزيارات بين أعضائها لخلق فرص التعاون والحميمية في ما بينهم.

السؤال 6: راكم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مجموعة من المكتسبات لصالح اللغة والثقافة الأمازيغيتين. ما هو الدور الذي تتوقعونه لهذه المؤسسة في ظل التصور الجديد الذي جاء به الدستور؟

محمد بودهان:

هناك من تنبأ بالاستغناء عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية استنادا إلى ما جاء في الفصل الخامس بخصوص المجلس الوطني للغات والثقافة الذي يقول: «...ويضم (المجلس) كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات». وهو ما قد فهم منه البعض أن هذه المؤسسات، وضمنها معهد الأمازيغية، قد تندمج في المجلس الوطني للغات ولن يعود لها وجود مستقل قائم بذاته.

وقد كان منتظرا من الدستور الجديد أن ينص على المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية باعتباره مؤسسة دستورية، أسوة بالعديد من المؤسسات العمومية التي نص عليها هذا الدستور في الفصول 161 إلى الفصل 170. لكنه لم يفعل، مما يحمل على الاعتقاد أن هذه المؤسسة لن يكون لها أي دور بعد المقتضيات الدستورية الجديدة. وإذا أضفنا إلى ذلك أن أعضاء مجلس إدارتها لم يتم تعويضهم منذ انتهاء ولايتهم في ماي 2010، يتأكد أكثر أن المعهد قد يُستغنى عنه بعد إنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

لكن بالرجوع إلى التصريح الحكومي الذي قدمه السيد بنكيران أمام مجلس النواب يوم 19 يناير 2012، نجده يقول فيه: «اعتماد منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، مع تعزيز دور المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية باعتباره مؤسسة وطنية فاعلة في هذا المجال، وإعادة النظر في اختصاصاته على ضوء إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية»، «تحفيز الباحثين على نشر منتوجاتهم الفكرية، الأدبية منها والعلمية والثقافية، وعلى وجه الخصوص الأمازيغية منها في إطار من التعاون المشترك مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية». المعهد إذن باقٍ ولو أن تعديلات

ستطرأ على بعض اختصاصاته تجنبا لكل تداخل في هذه الاختصاصات بين المعهد والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

في الحقيقة، عندما نحلل دور ومهام المعهد، نخلص إلى أن الحاجة إليه اليوم ماسّة أكثر مما كانت قبل دستور فاتح يوليوز 2011. لماذا؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن العديد من مهام ومشاريع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لم تعرف طريقها إلى التطبيق لتقاعس السلطات الحكومية، مالكة قرار تنفيذ مشاريع المعهد. ولهذا نسمع بعض المناوئين للأمازيغية يتحدثون عن "الأمازيغية الإركامية" باعتبارها لغة لا علاقة لها بالأمازيغية التي يستعملها المواطنون. هذا "صحيح" من ناحية إذا عرفنا أن الأمازيغية، ببرامجها ومناهجها ومعاجمها التي أعدها المعهد، لم تدخل بعدُ المدرسة ولا تستعمل في مؤسسات الدولة، بل بقيت مشاريع داخل المعهد ولم تنفذ ميدانيا لتلكؤ أصحاب القرار كما سبق القول.

أما اليوم، بعد أن أصبحت الأمازيغية لغة رسمية ينتظر استعمالها في مؤسسات الدولة وفي مجالات الحياة العامة، فإن هذه هي فرصة تلك "اللغة الإركامية" لتستعمل باعتبارها لغة أمازيغية ـ وليس إركامية ـ، موحدة ومعيارية، في مؤسسات الدولة ومرافقها لتقوم «بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية» كما جاء في الفصل الخامس.

من هنا ندرك حجم المهام الكبيرة والكثيرة التي تنتظر المعهد لمواكبة عملية تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، مع كل ما يتطلبه ذلك من إعداد للمعاجم والمصطلحات وترجمة للوثائق فضلا عن الإشراف على عملية التدريس فيما يخص تهيئ البرامج وتكوين الأساتذة.

ولا ننسى أن تجربة أزيد من عشر سنوات من الإنتاج والإنجاز والعطاء للمعهد لا يمكن الاستغناء عنها إلا إذا كانت هناك نية الاستغناء عن الأمازيغية نفسها. ولهذا نجد التصريح الحكومي يؤكد، بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية على «صيانة المكتسبات المحققة»، والتي يعني بها منجزات المعهد في مجال النهوض بالأمازيغية.

الصافي مومن علي:

إن أول ما ينبغي التذكير به هنا أن المعهد مؤسس بظهير ملكي، ولذلك فإن تعديله أو تتميمه أو إلغاءه لا يكون إلا بظهير آخر، تطبيقا للفصل السادس من الدستور، الفقرة ما قبل الأخيرة، التي تعتبر احترام تراتبية القواعد القانونية، من المبادئ الدستورية الملزمة.

أما بخصوص سؤالكم عن المكتسبات التي راكمها المعهد لصالح اللغة والثقافة الأمازيغيتين، فإنها بلا شك تعتبر مكتسبات وطنية بامتياز، لصدورها عن مؤسسة رسمية أحدثتها أسمى سلطة في البلاد، وهي الملك، وذلك في إطار قيام جلالته بمهامه التي يخولها له الدستور باعتباره رئيسا للدولة، الساهر على صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات، الضامن لاستقرار الأمة ودوامها.

وفي ما يتعلق بدور هذا المعهد في ظل التصور الجديد للدستور فأراه يتمثل في ما يلـــــي :

- استمراره في إبداء المشورة السديدة لجلالة الملك بشأن المحافظة على الأمازيغية والنهوض بها، وكيفيات إدماجها في مجالات الحياة العامة باعتبارها لغة رسمية.

- مشاركته بواسطة عميده، باعتباره عضوا في المجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، للمساهمة في إعداد سياسة هذا المجلس، وفي إصدار قراراته في شأن تدبير التعدد اللغوي والثقافي.

- قيامه بتنفيذ قرارات المجلس المذكور في ما يرجع إلى الأمور الداخلة في اختصاصه.

- مواصلة اضطلاعه بكل المهام المسندة إليه بمقتضى المادة الثالثة من ظهير إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

- تخويله الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتوسيع مركز التهيئة اللغوية، ليقوم ز بدوره الأكاديمي في إعداد المعاجم المختلفة للأمازيغية، وفي الاستجابة في أقرب الآجال لمتطلبات المرافق العمومية المتزايدة بشأن المصطلحات اللغوية الضرورية وذلك أسوة بما تقوم به الأكاديميات اللغوية العالمية، في تدبير المحافظة على اللغات وتطويرها.

- تعديل الفصل الخامس من ظهير المعهد الملكي، بإلغاء فقراته الثانية والثالثة والرابعة، وذلك إذا ما تقرر تعيين الشخصيات الرسمية الواردة في هذه الفقرات، في تركيبة أعضاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

متنوعات

الخريطة اللغوية للمغرب

حسن رامو
معهد الدراسات الإفريقية – جامعة محمد الخامس، السويسي

ⴰⵔ ⵜⵣⵎⵣ ⴰⵏ, ⵙⵔⵜⴰ ⵣⴹⴹⴰⵀ ⵍⵛⵢⵔⵣⵖ ⵜⴰⵣⴰⵇⴰ ⵜⴰⵙⵏⵣⵍⵙⵜ ⵍⵍⵙⵔⵎ ⵜⵍⵙⵎⵔⵜ ⵜⴰⵛⵔⵢⵔⵣⵖⵣⵜ. ⵣⵣⵅⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⴰⴹⵜⵣⵏ ⵜⵣⵙⵏⵣⵍⵙⵜⵣⵏ ⵜⵣⵎⵙⵇⴰⵏⵣⵏ ⴰⵏ ⵣⵜⵜⵙⵔⴰⵔ ⵢ ⵜⵣⵎⵣ ⴰⵙⴰⵔⵔⵣ (ⵖⵔⵏⴰⵔⵏ, ⵛⵙⵔⵔⴰⵔ, ⴰⵏⵔⵔⵣ ⵖⴰⵔⵔⵣ, ⵅⴰⵖⵔⵣⵍⵍ ⵣⴰⵛⵖⵔ). ⵛⴰⵇ ⵜⴰⵍⵍⵣ ⵣⵔⵣⵔ ⵊⵙⵏ ⵏⵔⵔⵇⵇ ⴰⵏ ⵖⴰⵆⵔⴰ ⵣⵅⴰⵏⵏⴰⵏ.

ⵜⵙⵅⵅⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⴰⵉⵣⵛⵣⵏ ⴰⵏ ⵎⵍⵣⵏⵜ ⵔ ⵣⵣⵖⵣⵏ EQⴰⵜ ⵜⴰⵔⵣⵛⵉⴰⵜ. ⵛⴰⵇ ⵣⵣⵣⴰⵏ ⵏ ⴰⵏ ⵏⵔⵔⵏ ⵣⵔ ⵏⵔⵙⵔⵏⵜ ⵜⵛⵔⵣⵛⵣⵏ ⵢ ⵛⵏⵣⵏ ⴰⵏ. ⵔⴰⵏ ⵢⵣⵏ ⵏⵔⵣⵜⵣ ⵜⵣⵣⴰⵉⵣⵛⵣⵏ ⵍⵍⵣ ⵣⵔⵣⵔⵔ ⴰⵙⵛⴰⵏ ⵖⵙⵔⵙⵔ ⵏ ⵛⵙⵙⵛⵛⵏ ⵍⴰⵢⵛⴰⵜ, ⵏⵢⵏ ⴰⵎⵍⴰⵖ ⵏ ⵜⵔⵅⴰ ⵏ ⵔⵔⵣⵀ ⵍⵍⵣ ⵙⵔ ⵣⵛⴰⵎⵣⵍ ⵛⴰ ⵜⵔⵣⵔⵔ ⵛⵣⵏⴰ ⵍⵊⵣⵣⵛⵣⵏ.

ⴰⵏⴰⵛ ⴰⵏ ⵏ ⵜⵛⵛⵙⵔⵣ ⵍⵍⴰⵜ ⵅⵣⵔ ⵣⵔⴰ ⵏ ⵜⵛⵙⵣⵔⵔⵣⵏ. EQⴰⵜ ⵛⴰ ⵀⵀⴰⵢⵏ ⵣⵔⵏⵛⵣⵜⴰⵏ N 2004, ⵍⵍⵣ ⵏⵏ ⵣⵔⵣⵣ ⵜⵙⵍⵜⵣⴰ ⵢ ⵜⵏⵀⵙⵍⵜ ⵏ ⵙⵔⵏⵛⵣⵜⴰ ⴰⴰⵔⵔ ⵣⵏⵜⵜⴰ ⵛⵛⵣⵏⵜⴰ ⵣⵎⵎⴰⵀ ⵏⵏⵔⵔⵣⵏ. ⵛⴰⵇ ⴰⴰⵛ ⵏ ⵜⵛⵛⵙⵔⵣ ⵣⵖⴰⵏⵏ ⵅⵀ ⵣⵔⵏⵛⵣⵜⴰⵏ ⵣⵎⵎⴰⵀ ⵣⵛⵜⵜⴰ ⵏⵔ.

ⵜⵣⵏⴰⵛⵜ ⴰⵏ ⵔⴰⵏ ⵏ ⵅⵣⵔ ⵏⴰⵛⵣ ⵜⴰⵣⴰⵇⴰ ⵜⴰⵔⵏⵣⵍⵙⵔⵜ ⵏ ⵍⵛⵢⵔⵣⵖ ⵍⵍⵣ ⵏⵏⵏ ⵣⵅⵙⵔⴰⵏ ⵏⵔ ⵅⵢ ⵜⴰⵣⴰⵇⴰ ⵏ ⵣⵣⵖⵣⵏⵏ ⵏ ⵜⴰⵛⵔⵣⵛⵣⵏ ⵏ ⵜⵔⵔⵙⵔⴰ ⵏ ⵙⵔⵏⵛⵣⵜⴰ ⵏ ⵙⵔⵢⵣⵍⵔ 2004.

Jusqu'à présent le Maroc ne dispose pas encore d'une carte linguistique officielle et reconnue par la communauté scientifique marocaine. Durant le protectorat, plusieurs cartes ethnolinguistiques ont été réalisées, (P. Bernard, A Moussar, André Basset, Gabriel Camps etc.) Celle de Jean Dresch, étant la mieux réalisée.

La majorité de ces cartes s'appuie sur le découpage tribal/ethnique. Après l'indépendance, les travaux sur la carte linguistique sont rares et la même approche a été adoptée par la suite, notamment dans les travaux d'Ahmed Boukous et Mohammed Laghouat.

Cette approche représente des problèmes méthodologiques. Après le Recensement Général de la Population et de l'Habitat RGPH de 2004, qui a intégré la variable linguistique dans la feuille de recensement, réaliser la carte linguistique sur des bases statistiques demeure promettant. Mais, l'approche statistique a aussi ses limites.

Cet article a pour objectif de présenter la carte linguistique du Maroc, en croissant les données ethniques (Carte des tribus) et statistiques (résultats du RGPH 2004).

تقديم

رغم كون المغرب بلدا ذا تنوع لغوي وثقافي كبير، ورغم ما يطرحه ذلك من إشكاليات، فإن الأعمال الأكاديمية ذات الطبيعة الجغرافية المهتمة بهذا الموضوع ظلت ضئيلة. إذ لا يتوفر المغرب، لحد الآن، على خريطة لغوية وطنية رسمية ومتعارف عليها؛ فجل الخرائط اللغوية المنجزة، وهي محدودة العدد، تعود إلى فترة الحماية. وتعد دراسة الفكيوي M. Lafkioui 2007 من المحاولات الجادة والقليلة لإنجاز أطلس لغوي جهوي.

نظرا لاهتمام سلطات الحماية بهذا المكون الثقافي منذ فتراتها الأولى، أُنتج عدد محدود من الخرائط اللغوية على المستوى الوطني. غير أنها تتباين كثيرا في دقتها وفي انتشارها المجالي[1]. بينما تشترك جميعها في اعتماد مقاربة إثنية؛ فغالبا ما يتم تحديد المجالات اللغوية بحدود المجال الترابي للقبائل. وقد تعرضت هذه المقاربة للعديد من الانتقادات، خاصة مع تطور اللسانيات والدراسات السوسيو-لسانية وعلوم الإحصاء. ومع تراكم هذه الدراسات وإدراج المتغيرات اللغوية في الإحصاء الأخير لسنة 2004، فُتحت آفاق جديدة لإنجاز الخريطة اللغوية على أسس إحصائية توحي بكونها أكثر دقة. هذا الانتقال من مقاربة إثنية إلى مقاربة إحصائية ، يستدعي التوقف والدراسة نظرا لما يثيره من قضايا منهجية، توجه إلى حد كبير مضمون الخريطة اللغوية. من الناحية المنهجية، تظل هذه المقاربة، المعتمدة أساسا على الإحصاء العام للسكان والسكنى، محط انتقاد وتحفظ رغم ما توفره من معطيات كمية.

يتوخى هذا المقال[2] التطرق لموضوع المجالات اللغوية المغربية، عبر تقديم جرد عام لمختلف الخرائط المنجزة خلال الفترة الاستعمارية والمشاكل المنهجية المرتبطة به. كما يتناول تحليلا لأهم نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى. ويحاول أخيرا تحديد الخطوط العريضة للخريطة اللغوية للمغرب.

I. أهمية الخريطة اللغوية بالمغرب

الخريطة اللغوية خريطة موضوعاتية توضح التوزيع الجغرافي للمتكلمين بلغة معينة. ويعود أصلها إلى بداية القرن العشرين، حيث أُصدر أول أطلس لغوي لفرنسا سنة 1910، ثم تتابعت الأطالس حتى حدود سنة 1940 مع أطلس الألمانية والإنجليزية والإيطالية. ولعل أحدث وأهم إنجاز في هذا المجال إصدار أطالس اللغات المهددة بالانقراض من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة[3]. وتكتسي الخرائط اللغوية أهمية كبيرة خاصة في الدول ذات التنوع العرقي واللغوي مثل المغرب.

---

[1] لايتطرق عدد من الخرائط المنجزة خلال الحماية لمجال الاستعمار الإسباني على سبيل المثال.

[2] أود ان اتقدم بالشكر الى كل الذين ساهموا في قراءة المقال وأمدّوني بملاحظاتهم وتصحيحاتهم.

[3] أصدرت منظمة اليونسكو أطلس اللغات المهددة بالانقراض سنة 2008 بمناسبة السنة الدولية للغات.

نظرا لقدم تاريخ المغرب الذي يعود إلى آلاف السنين، وبحكم موقعه في مجال عبور استراتيجي شمال الصحراء وجنوب أوروبا، فقد عرف توالي موجات بشرية كثيرة ومتعددة. فبالإضافة للوعاء الثقافي الأمازيغي، توافدت على البلد، على مر العصور، أجناس وثقافات أخرى ساهمت في غنى وتنوع ثقافة الإنسان المغربي. فخلال التاريخ القديم، تفاعلت وانصهرت في الوعاء المحلي ثقافة الفينيقيين والرومان والقرطاجيين. كما بصمت الحضارة العربية الإسلامية ثقافة المغرب خلال التاريخ الوسيط والحديث. في حين عملت الموجات البشرية ذات الأصل الأندلسي والإفريقي واليهودي على تنويع الثقافة المغربية.

حديثا، وإلى حدود فترة الاستعمار، شكلت القبيلة أو الأحلاف القبلية الوحدة البشرية المتناسقة ثقافيا. بينما تشكل المراكز الحضرية فسيفساء ثقافية ولغوية تمزج بين ثقافة المجال القبلي المحيط بها وثقافة الوافدين[4] على مر التاريخ. وهكذا حافظت كل قبيلة على سماتها الثقافية واللغوية.

مع الاستقلال وتبني المركزية، انعكست السياسات الثقافية والتعليمية والإعلامية لحكومات ما بعد الاستقلال سلبا على التنوع الثقافي، وأساسا على الجانب اللغوي للمغاربة؛ وذلك في اتجاه إنتاج نموذج ثقافي يستمد خطوطه العريضة من إيديولوجية الدولة المركزية (الإسلام، والعربية، والانفتاح على أوروبا، الخ) الأمر الذي أنتج ردة فعل طبيعية على شكل جمعيات ثقافية لحماية الثقافة الأمازيغية ومحاولات عديدة للحفاظ على الثقافة الشعبية العربية.

مع نهاية القرن الماضي، عرف المغرب تحولات فكرية وإيديولوجية عميقة كان أبرزها إعادة الاعتبار للأمازيغية. وبعد التعديل الدستوري الأخير، تكرس هذا الخيار الاستراتيجي بالتأكيد نصا على البعد العربي الإفريقي المتوسطي للبلاد، واعترافه بتنوع الروافد الثقافية والتنصيص على إحداث مجلس للغات والثقافة المغربية، والسعي إلى تحقيق جهوية "موسعة *بناء على نموذج مغربي قح يعكس خصوصيات المغرب الغني بتنوع روافده الثقافية*"[5].

وبالرغم من أهمية التنوع الإثني والثقافي واللغوي فإن الإنتاج الأكاديمي لا يساير متطلبات المرحلة ؛ وما هو متوفر منها يعود في غالبيته للفترة الاستعمارية.

II. جرد للأعمال الخرائطية المنجزة منذ الحماية:غلبة المقاربة الإثنية

تعد خرائط الفترة الاستعمارية[6]، التي وضعها الأوربيون من لسانيين وأنتربولوجين وجغرافيين، وبعض الخرائط المنجزة في فترة الاستقلال، الرصيد الوحيد المتوفر. وتجب الإشارة إلى أنها تفتقر إلى الدقة والتفاصيل نظرا لقلة الدراسات اللسانية من جهة، وضعف التعبير الخرائطي من جهة ثانية.

---

[4] كما هو حال المدن الواقعة على طول طرق التجارة الصحراوية. وتعكس مدينة فاس بعدوتيها(القرويين والأندلسيين) التمازج الثقافي للوافدين من الناحية التاريخية والمعمارية.

[5] مقتطف من الخطاب الملكي ليوم 3 يناير 2010.

[6] توجد خرائط تبرز انتشار القبائل العربية والأمازيغية لكن دون الإشارة إلى المكون اللغوي أو الثقافي.

1.2. خريطة المغرب قبل الحماية

تبرز خريطة المغرب في فترة ما قبل الحماية[7] (SNAT, 2002) المجال اللغوي الأمازيغي بمختلف طبقاته (تشلحيت وتمازيغيت واللغات الزناتية). في حين تمّت الإشارة للمجالات اللغوية العربية[8] بأسماء القبائل العربية أو القبائل المعرّبة (دكّالة، غمارة، الخ). وتظهر الخريطة مجالين أساسين كبيرين لتوزيع اللغة الأمازيغية:

- مجال تمازيغت: يمتد من أقصى غرب قبائل زمّور، وسط الغرب إلى قبائل أيت سغروشن شرقا، ومن أيت مطير وكروان شمالا إلى تخوم واد درعة الأوسط جنوبا. ويتشكل هذا المجال من القبائل المنتشرة على الأطلس المتوسط وهضبة زمور والأطلس الكبير الأوسط والجنوب الشرقي.
- مجال تـشلحيت: يمتد من حدود مجال تمازيغت شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا وجنوب الحوز شمالا. بينما تبقى الحدود الجنوبية غير مضبوطة.
- مناطق تداول اللغات الزناتية والتي تهم أساسا جبال الريف الشرقي وقبائل أيت وراين.

[7] تمت الإشارة في الخريطة إلى مرجعها لكنه غير واضح. كما أن أسماء الأماكن والقبائل غير مقروءة في النص الأصلي.

[8] نشير هنا أن المجالات العربية بالمغرب لا تعني البتة استعمال اللغة العربية الفصحى بل الدارجة أو العامية المغربية

خريطة رقم 1: الخريطة اللغوية للمغرب قبل الحماية

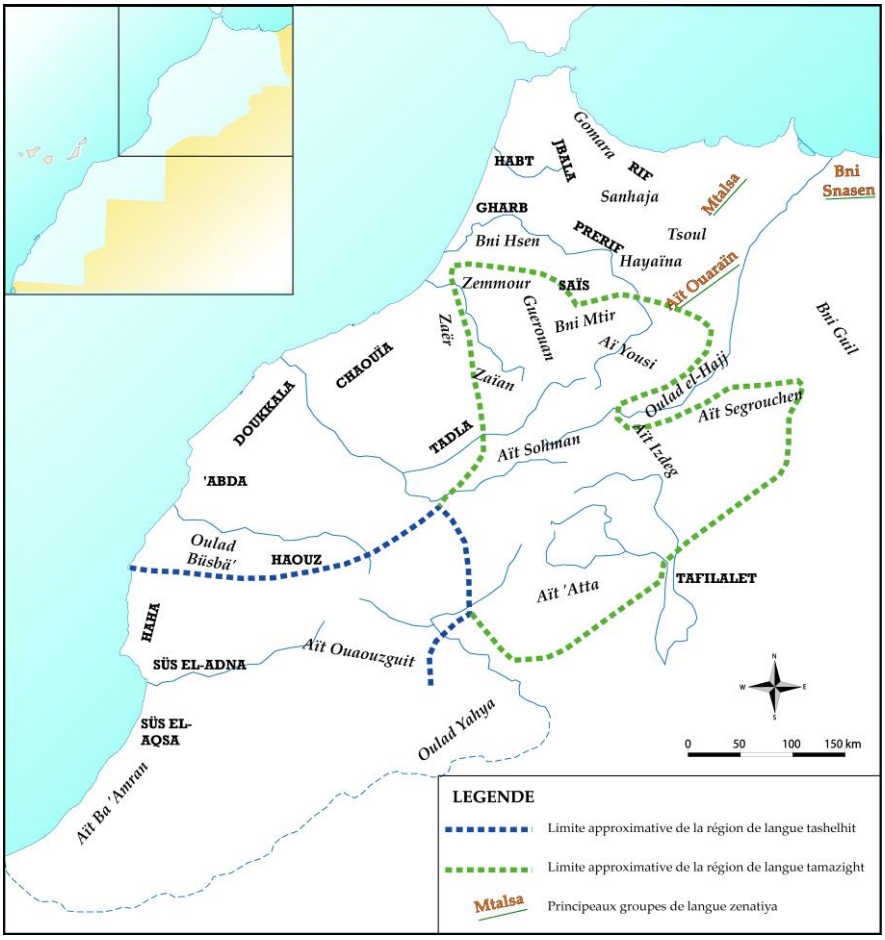

المصدر، SNAT 2002 بتصرف

تعد هذه الخريطة غير موضوعية؛ فالقبائل لم تستقر بصفة دائمة إلا إبان فترة الحماية، ومن ثم لا يمكن الحديث عن خريطة لغوية قارة.

2.2. خريطة Bernard, A & Moussar, P 1924

تعددت الخرائط اللغوية إبّان فترة الحماية، معتمدة على تقارير السلطات الاستعمارية ونتائج مختلف الباحثين (علماء اجتماع وإثنوغرافيين وجغرافيين ولغويين). وأُدرجت أول خريطة لغوية للمغرب في هذه الفترة في مقال Bernard A & Moussar, P 1924

ضمن حوليات الجغرافيا. وتميّز الخريطة بين مجالين لغويين كبيرين: مجال العرب ومجال "البربر". قُسم هذا الأخير إلى مجالين لسنيين كبيرين:

- المجال اللسني "البربري" الخالص، ويشتمل على مجالات الريفية، والشلحة، والبربرية (تمازيغت) والزناتية. ففي هذه الخريطة، يدرج Bernard, A Moussar, P أربعة تقسيمات للأمازيغية عوض ثلاثة المتعارف عليها؛
- المجالات اللسنية المزدوجة وتنحصر في أربعة مجالات لغوية.

ولئن انفردت هذه الخريطة بإدراج المجالات الانتقالية بين العربية والأمازيغية فإنها أغفلت نفس المجالات بين مختلف مكونات اللغة الأمازيغية.

خريطة رقم 2: الخريطة الإثنية-اللغوية للمغرب خلال الحماية

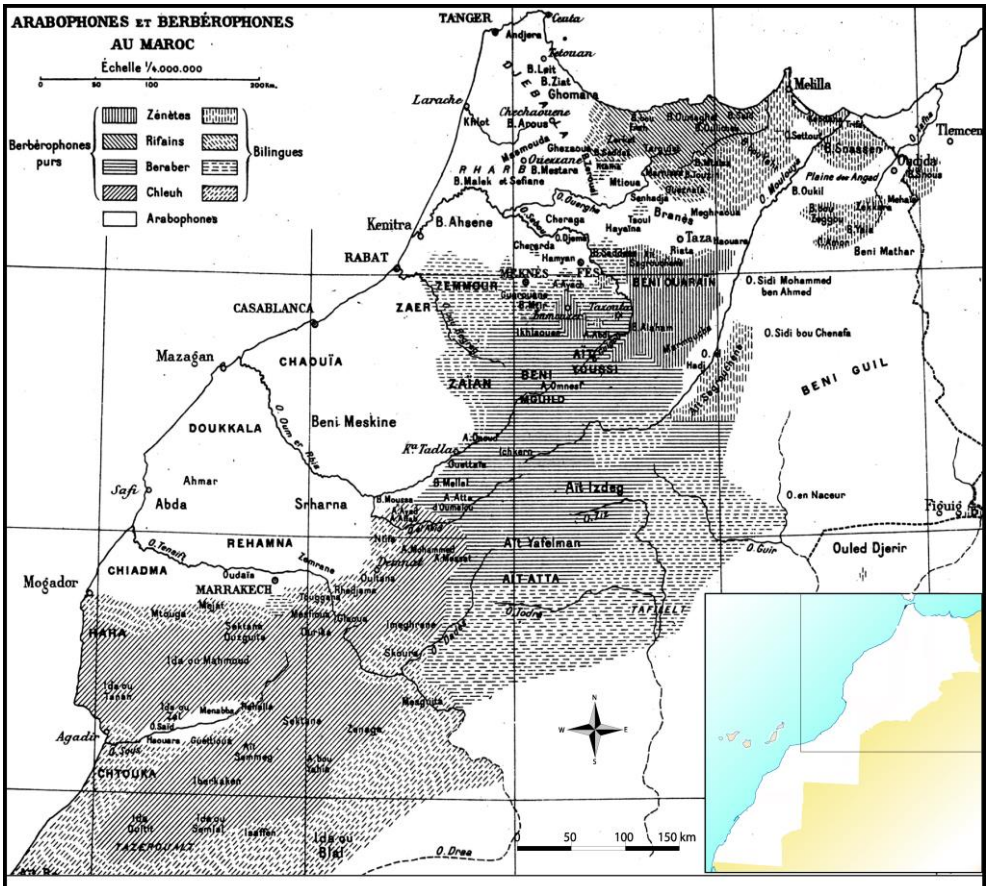

Arabophones et berbérophones au Maroc

Source: Augustin Bernard et Paul Moussard
Annales de Géographie. 1924, t. 33, n°183. p. 312.

3.2. الخريطة اللغوية للمغرب J. DRESCH 1935

تكمن أهمية خريطة J. Dresch في كونها تبرز المجالات اللغوية في فترة أجبرت فيها السلطات الاستعمارية القبائل المغربية على الاستقرار، مما جعل المجالات اللغوية تكاد تتطابق مع حدود القبائل. وتكمن القيمة المضافة لخريطة دريش (Dresch) في تخصيصه حيزا لمجال القبائل الأمازيغية المعربّة والقبائل العربية. كما أن الخريطة احترمت أدق التفاصيل بإدراجها لجزر اللهجات العربية الصغيرة داخل المجال الأمازيغي الكبير (نموذج هوارة). وقد نُشرت هذه الخريطة سنة 1935 قبل إحصاء السكان (8 مارس 1936) الذي يعد الأول من نوعه لسكان شمال إفريقيا الفرانكفونية (المغرب، تونس، الجزائر)
وتصنف هذه الخريطة، التي أعتمدت مرجعا في ما بعد، المجالات اللغوية إلى :

- المجال اللغوي للقبائل العربية بالغرب، ودكالة، وعبدة، وتادلة، ووردیغة، وحوض ملوية، إضافة إلى قبائل تكنا؛
- المجال اللغوي لتشلحيت، ويمتد من الأطلس الكبير الأوسط إلى المحيط الأطلسي غربا إلى شمال الأقاليم الصحراوية؛
- المجال اللغوي لتمازيغت ويشمل الأطلس الكبير الشرقي والأطلس المتوسط ومجال زمور - زيان وأجزاء مهمة من الجنوب الشرقي؛
- المجال اللغوي للزناتية (الريفية)، وينحصر حسب الباحث في الريف الغربي وبني يزناسن[9]؛
- مجال القبائل الأمازيغية المعرّبة بمجال الريف الغربي وبعض أجزاء الشاوية والرحامنة والشياظمة، إضافة إلى أجزاء من زعير –زمور.

تعتري الخريطة بعض النواقص على مستوى تصنيف القبائل (عربية وأمازيغية)، ولعل أبرز نموذج على ذلك تصنيف دكالة باعتبارها قبائل عربية، وزعير والسراغنة قبائل أمازيغية معربة. وتعتبر هذه الخريطة إجمالا فريدة ومهمة لما تحتويه من تفاصيل ودقة في تحديد معالم التوزيع المجالي للألسن في البدايات الأولى للاستعمار الفرنسي قبل إجراء أول إحصاء بالمغرب.

[9] اعتمدنا في المقال أسماء القبائل والطبونيميا كما جاءت في المصدر.

خريطة رقم 3: الخريطة الإثنوغرافية واللغوية للمغرب

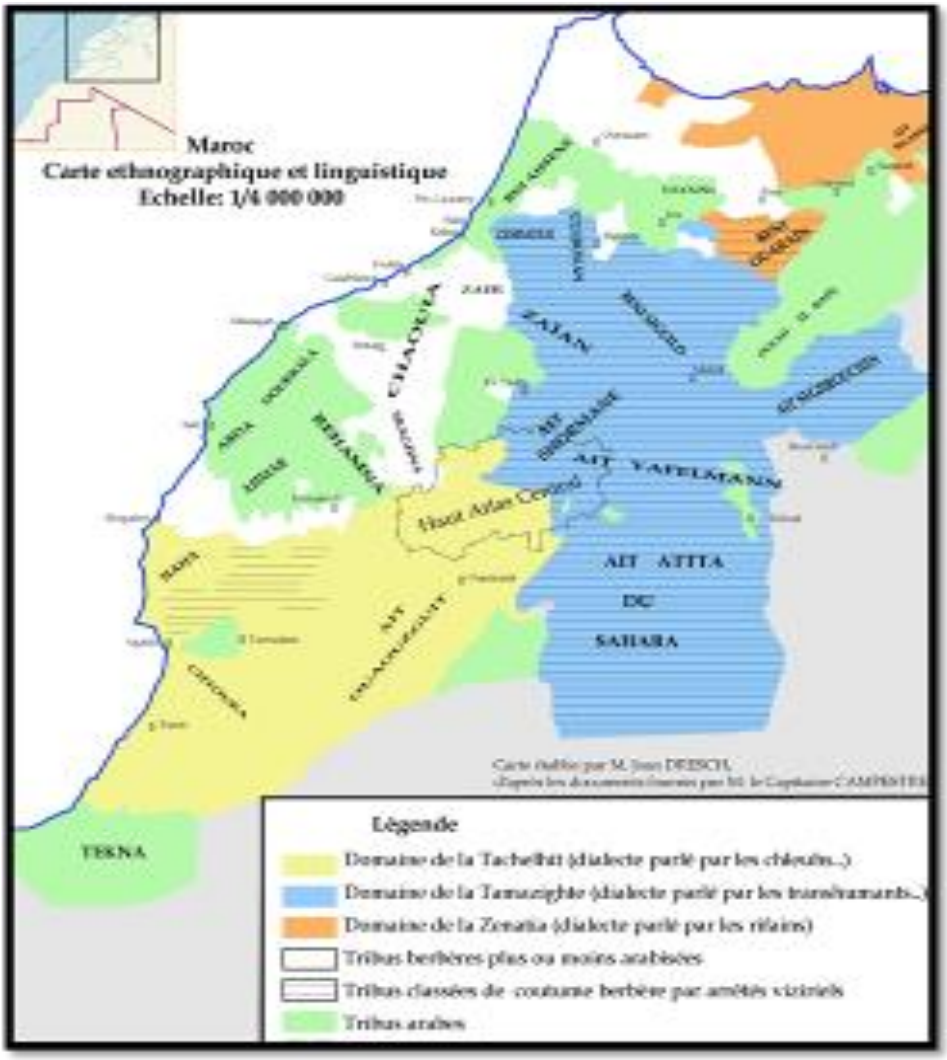

J. Dresch, Bulletin économique n° 7, janvier *1935 :المصدر*

4.2. خريطة André Basset

قسم الباحث في خريطته، التي صدرت نهاية فترة الاحتلال الفرنسي، المغرب إلى مناطق عربية وأخرى أمازيغية. فالمجال الأمازيغي يشمل مجال تريفيت بالشمال ممثلا بحدود قبائل الريف وقبائل صنهاجة صرايرر، ومجال تشلحيت وتمازيغت في الجنوب.

واعتبر الباحث المجالين كتلة واحدة (Basset , 2012, 2) تمتد من واد درعة إلى ممر تازة ويضم بذلك كل المناطق الجبلية: باني، والأطلس الصغير، والأطلس الكبير، والأطلس المتوسط. وذهب إلى أن عدد السكان المتكلمين بالأمازيغية مع نهاية الفترة الاستعمارية يمثل نصف سكان المغرب، أي ما يقارب ثلاثة ملايين نسمة (نفس المصدر، 4).

خريطة رقم 4: المجالات الأمازيغية لشمال إفريقيا حسب André Basset, 1952

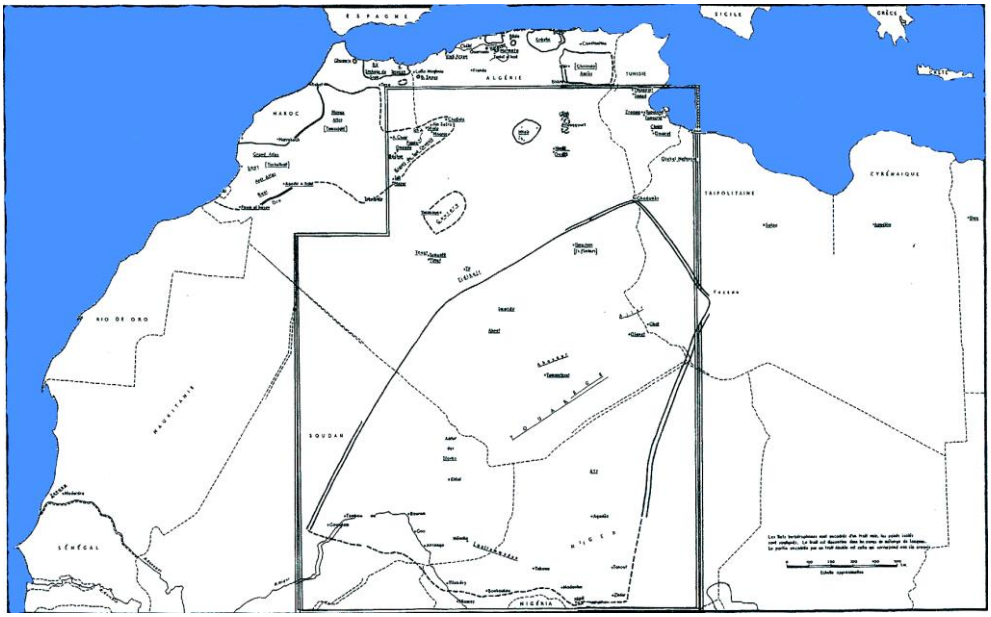

المصدر: André Basset, 1952, réédition 2012

5.2. خريطة Camps .G. 1988

وردت في مقال غابريل كامبس "المجالات البربرية" Camps1988 خريطة لتوزيع اللغات. وقد أدرج الباحث تصنيفا للهجات الأمازيغية، كما رسم الحدود القديمة للمجال الأمازيغي والمجالات البربرية المندثرة، وفصّل في المجالات الأمازيغية التي قاومت مختلف عوامل التعرية الثقافية حتى القرن 20، مميّزا بذلك بين مجال الشلوح، ومجال البْرابْر، والمجال الريفي. غير أن الخريطة تظل عامة جدا ولا تفصّل في المجالات اللغوية العربية أو المجالات الانتقالية.

خريطة رقم 5: المجالات الأمازيغية حسب Camps .G

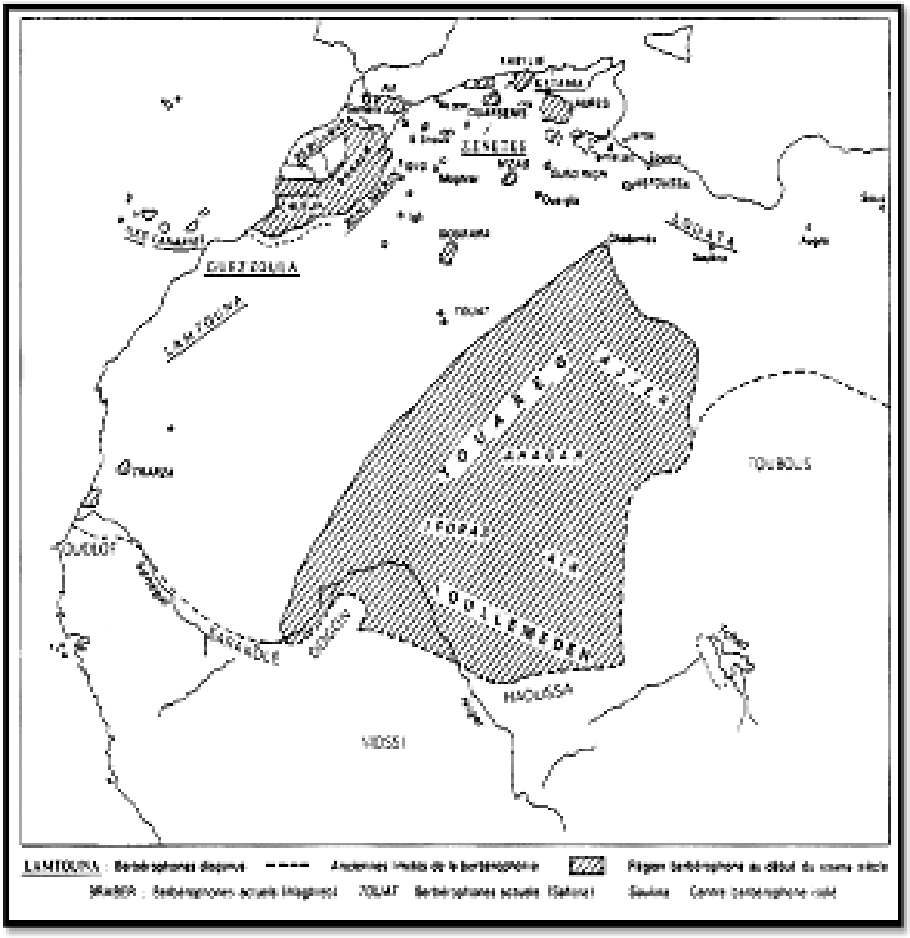

6.2. خريطة بوكوس 1995

مع الاستقلال أُنجزت عدة خرائط لغوية، غير أن جلها، إن لم نقل كلها، اعتمدت على الخريطة الإثنوغرافية – اللسانية لجان دريش. وفي هذا الإطار، قدم أحمد بوكوس في ختام كتابه خريطة لغوية فريدة من نوعها أغنت الخريطة اللغوية لدريش بما أسماه المجالات اللغوية المختلطة (عربية-أمازيغية)، غير أنها لم تفصل في المجالات الأمازيغية ولا العربية.

تقر الأعمال الجغرافية اللسنية، حسب بوكوس 1989، بثلاثة مجالات للألسن البربرية :

- المجال الريفي أو الزناتي، ويمتد على طول الساحل المتوسطي بعمق 40 كلم نحو الداخل، ويضم مجال أيت يزناسن، والقبائل الريفية (گلعية، تامسمان، گزناية،

أيت توزين، أيت ويرياغل، بقويا، الخ)، وصنهاجة صرايرة؛ وتتميز هذه الألسن بعدم التجانس خاصة بين لسان القبائل الزناتية ومجموعة البرابر-شلوح صنهاجة صرايرة؛

- مجال البْرابر ويتحدد شرقا بملوية الوسطى، وغربا بواد گرو، وشمالا بمنخفض تازة. بينما تبقى الحدود الجنوبية غير مدققة ويمكن رسمها بخط يمتد من دمنات بالأطلس الكبير إلى غريس – زيز بالجنوب الشرقي. ويتفرع هذا المجال إلى لسان أهل الشمال (زمور - زيان) ولسان أيت حديدو وأيت مرغاد جنوبا؛
- مجال الشلوح، ويمتد على طول الأطلس الكبير الغربي والأطلس الصغير وعلى طول الساحل المتوسطي من الصويرة حتى واد نون؛ ويعتبر واد درعة فاصلا طبيعيا نحو الشرق، بينما يشكل خط دمنات – الصويرة حده الشمالي. ويعدّ هذا المجال أكثر انسجاما من سابقيه.

وإذا كان تمايز هذه المجالات واضحا فإن أطرافها تعتبر مجالات انتقال.

خريطة رقم 6: الخريطة اللغوية للمغرب

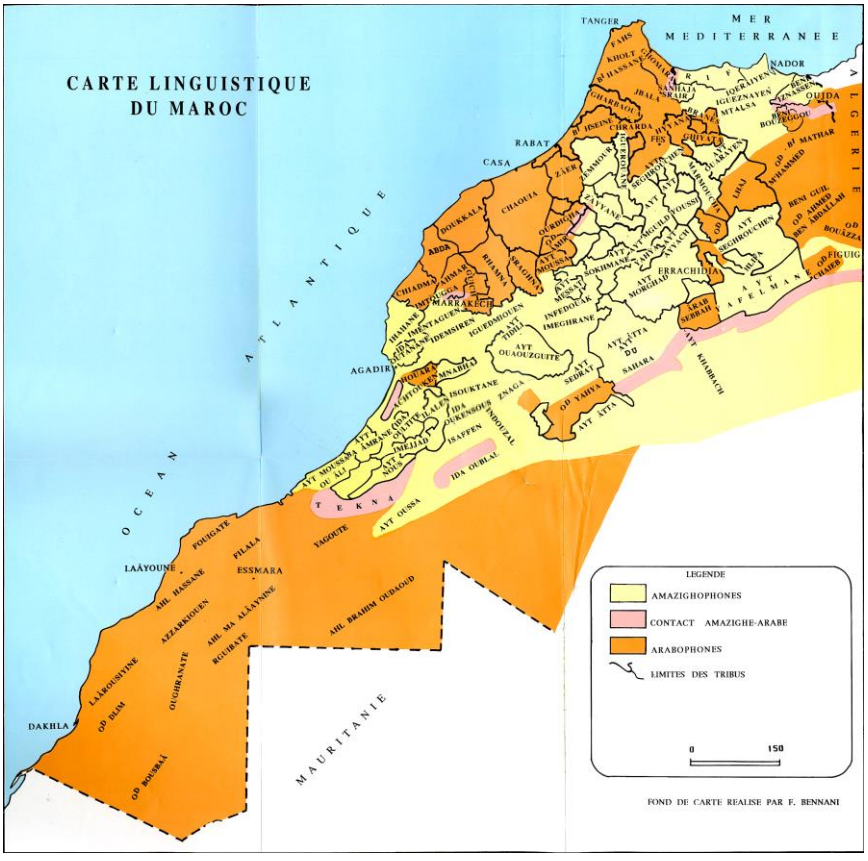

7.2. خريطة الغوات 1995

يعد عمل الأستاذ محمد الغوات، 1995 أول محاولة لإنجاز خرائط لغوية مدققة على المستوى الوطني، فبعد التصنيفات العامة للهجات بين ما هو أمازيغي وعربي، والتفصيل أحيانا في الألسن الأمازيغية، أضحى من الممكن تتبع ما يندرج في اللهجات العربية أو الأمازيغية، حيث أبرز الكاتب أن المغرب يتسم بغلبة مجموعتين لغويتين كبيرتين تتفرع عنهما عدد من اللهجات المحلية.

المجال اللغوي للقبائل العربية ويهم الحياينة، والغرب، والسهول الأطلسية، والسهول، والهضاب الداخلية (الرحامنة، السراغنة ، تادلة، الحياينة، الخ)، ومجالات الرحل بالجنوب والشرق. وينقسم هذا المجال إلى:

- العْرُوبي بمجال المغرب الأطلسي؛
- الجبْلي بمنطقة الريف الغربي ومقدمة الريف، والذي يعتبر مجالا لغويا أصيلا يعبر عن تمازج الأمازيغية بالعربية؛
- المجال اللسني البَدْوي، وهو مجال هامشي بشرق المغرب، يطابق المجال القبلي لبني گيل بالهضاب العليا، وأولاد الحاج بملوية، وأولاد يحيى وأنـگـاد؛
- الحسّاني، وهو كذلك مجال هامشي بالجنوب المغربي، وتعتبر الركيبات وتكنا أهم مكوناته المجالية.

المجال اللغوي الأمازيغي والذي يضم عدة مجالات:

- مجال تمازيغت الذي يوافق مجال محاكم العرف البربرية، ويشمل قبائل الأطلس الكبير الأوسط جزئيا، والأطلس الكبير الشرقي، والأطلس المتوسط إضافة إلى قبائل الهضبة الوسطى (زمور وزيان وگروان) والجنوب الشرقي الممثل بقبائل أيت عطّا الصحراء؛
- مجال تريفيت وينحصر في القبائل الريفية إضافة لبني يزناسن؛
- مجال تشلحيت: ويعتبر أكثر اتساعا وتجانسا مقارنة مع باقي المجالات. إذ يشمل مجال الأطلس الكبير الغربي، والأطلس الصغير، وسهل سوس، والشريط الواحي لدرعة، إضافة إلى حضوره المتميز في التجمعات الحضرية الكبرى كالدار البيضاء، ومراكش، والرباط وغيرها. كما ينفرد الغوات بإعطاء نسبة المتكلمين بكل لهجة داخل التجمعات الحضرية.

خريطة رقم 7: التوزيع الجغرافي للهجات المغربية

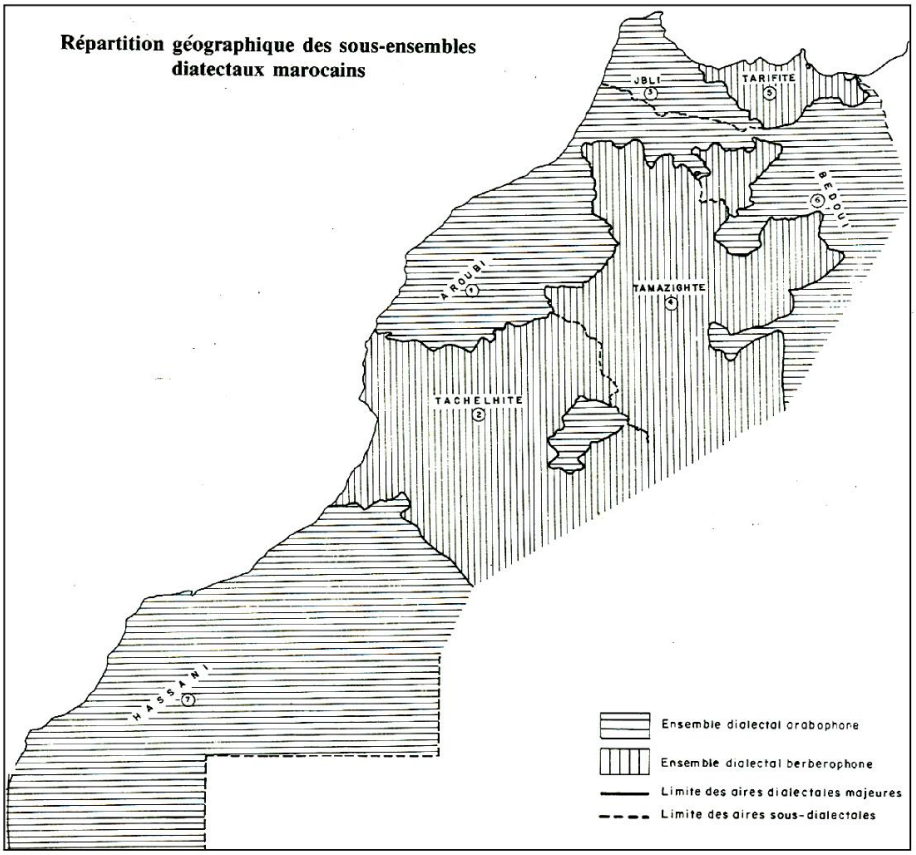

المصدر: الغوات 1995

III. المشاكل المنهجية لإنجاز الخريطة اللغوية

إلى حدود نهاية التسعينات، تبنت مختلف الخرائط اللغوية مقاربة إثنية تسمح بتتبع حدود المجالات اللغوية من خلال حدود المجال الترابي للقبائل. غير أن هذه المنهجية المعتمدة على التقطيع القبلي، يطرح مشاكل منهجية عويصة تتلخص في تصنيف القبائل إلى أمازيغية وعربية. علما أن عددا من القبائل الأمازيغية إثنيا تعرّبت وأخرى تمزّغت. وأضحى من الموضوعية الحديث عن المتكلمين بالأمازيغية أو بالعربية عوض الأمازيغ والعرب. وتبرز خريطة Dresch بجلاء هذه النقطة. كما أن تحركات القبائل المستمرّة جعلت الخريطة اللغوية تعرف تغيرات مهمة يصعب تتبعها مجاليا.

ثم إن ارتفاع وتيرة الهجرة القروية، وتزايد عدد السكان الحضريين كسرت الحدود القبلية، حيث إن ما تحويه المدن من المهاجرين القرويين يفوق بكثير عدد سكانها الأصليين، وهو ما يجعل عملية التصنيف الإثنية عسيرة وغير ذات معنى. وحتى إذا سلمنا بصحة إحصائيات 2004، فعدد المتكلمين بالأمازيغية بالدار البيضاء والممتدة مجاليا على شريط ضيق، يفوق بكثير عدد المتكلمين بإقليم تارودانت، باعتباره أكبر إقليم بالمغرب من حيث عدد الجماعات المحلية، أو إقليم طاطا الممتد مجاليا.

ينضاف إلى هذا كله مشكل التقطيع ورسم الحدود؛ فالمقاربة السابقة تعتمد على حدود القبائل باعتبارها حدودا لغوية، وتغفل المجالات المزدوجة اللغة ومجالات الانتقال، الأمر الذي لا يمكن ضبطه عبر حدود القبائل.

كما انصب همّ الباحثين في هذه المرحلة أساسا إلى التفصيل في اللهجات الأمازيغية (زناتية – تمازيغت -تشلحيت)، بينما أغفلت اللهجات العربية، باستثناء ما أتى به الأستاذ الغوات.

IV. آفاق المقاربة الإحصائية

في مقابل هذه المشاكل المرتبطة بالمقاربة الإثنية في رسم الخريطة اللغوية، تطرح المقاربة الإحصائية آفاقا مهمة أكثر دقة وموضوعية، وتسمح بانجاز خرائط لغوية دقيقة ومحيّنة ترسم معالم توزيع المتكلمين بكل لهجة، بعيدا عن التصنيفات القبلية. كما أنها تؤسس، مع تراكم الإحصائيات، لإمكانية تتبع الدينامية اللغوية للمغاربة. وتعتمد هذه المقاربة أساسا على الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، والتي ترتكز على تقنية الاستمارة الموجهة للأسر رغم ما يعتريها من مشاكل منهجية.

ركزت مختلف التعدادات والإحصاءات (1926، 1931، 1936، 1947) خلال فترة الحماية على مكونات المجتمع المغربي (مغاربة مسلمون، ومغاربة إسرائيليون وأجانب) أكثر من التركيز على المعطى اللغوي. بينما ركّزت إحصاءات فترة الاستقلال على لغات الكتابة والقراءة.

ركز تعداد 1926 على إحصاء عدد السكان المغاربة والأجانب، بينما انحصر إحصاء 1931 على المتغيرات الديموغرافية وعلى تصنيف السكان إلى مسلمين، وإسرائيليين وفرنسيين (مسلمين أو غير مسلمين)، في حين حافظ تعداد 1936 على نفس المتغيرات وأضاف إحصاء صناعيا، وتجاريا، وفلاحيا. وانفرد إحصاء 1947 بإضافة المتغيرات اللسنية للساكنة بناء على بطائق التموين المعبأة للأسر. غير أن هذه التعدادات لم تهم مجموع التراب الوطني، إذ لم تضم منطقة الاستعمار الاسباني بشمال المغرب وجنوبه ولا منطقة طنجة الدولية. بل إن إحصاء 1926 و1931 لم يشمل جميع مجالات الحماية الفرنسية نظرا لاستمرار المقاومة بالأطلس الكبير وصاغرو. ومع الاستقلال، سمح أول إحصاء 1960 بتعداد سكان المغرب وأدرج في الاستمارة متغيرات لغوية.

1.4. مساهمة إحصاء 1960

خلال فترة الاستقلال، بادر أول إحصاء 1960 إلى إدراج المتغيرات اللغوية. وركّز على ازدواجية اللسان (Bilinguisme)، غير أن ذلك طرح إشكالية مصداقية النتائج وتمثيلها، نظرا للتقسيمات الإدارية الكبيرة. ففي ما يهم المتكلمين بالأمازيغية، خلص الإحصاء إلى عدة نتائج. منها:

- ٪14 من المغاربة يتكلمون الأمازيغية، والعربية،
- ٪15 يتكلمون الأمازيغية فقط،
- و3٪ يتكلمون العربية والأمازيغية والفرنسية.

كما أظهر الإحصاء أن الأقاليم الأكثر كثافة بالمتكلمين بالأمازيغية هي: أگـادير، وورزازات، والناظور. والأقاليم المزدوجة اللسان هي: مكناس، والحسيمة، ووجدة، ومراكش، وتازة. في حين أن الأقاليم العربية تنحصر في طنجة، وتطوان، والرباط، وفاس.

جدول رقم 1: نتائج إحصاء 1960

	الناطقون بالأمازيغية		**الناطقون بالعربية**		**مزدوجو اللسان (أمازيغية وعربية)**		**ثلاثيو اللسان (عربية وأمازيغية وفرنسية)**		**ثلاثيو اللسان (عربية وأمازيغية وإسبانية)**	
الجنس	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر	مؤنث	مذكر
معدل المغرب	28,5	19,8	53,2	52,5	12,2	17,6		0,1		0,1

المصدر: مديرية الإحصاء، إحصاء 1960

2.4. مستجدات إحصاء 2004

نظرا لحساسية الموضوع، كان لا بد من انتظار أكثر من 40 عاما لإعادة إدراج المتغير اللغوي في الاستمارة مع إحصاء 2004، والذي يمكن تصنيفه باعتباره أول إحصاء عمل على إدراج اللغات المحلية المتداولة أو المستعملة. غير أن المقاربة المعتمدة طرحت عدة قضايا منهجية، منها أساسا:

- حصر الاستمارة للمتغيرات اللغوية في تشلحيت، وتمازيغت، وتريفيت، والدارجة العربية والحسانية، مما أقصى المجالات اللغوية الأخرى، كما أقصى عددا من المجالات اللغوية الأمازيغية، منها مجال أيت وارين، ومجال صنهاجة بمقدمة الريف، واللذين صنفا من طرف اليونسكو مجالات لغوية مهددة بالانقراض. ولا يخفى أن ما سُمي بالدراجة المغربية يشتمل على عناصر لغوية كثيرة متشعبة.

- صياغة السؤال في الإحصاء غير مدققة، مما يسمح للمستجوِب بهامش من التعميم ويمثل له صعوبة في طرح السؤال باللهجة المحلية، سواء كانت دارجة عربية أو فرنسية أو لهجات أخرى؛ فتعبير "اللغة المحلية المستعملة" غير دقيق، وقد يقصد به لغة التداول داخل الأسر أو اللغة الأم، أو لغة التداول في الحياة العامة، وهذا ما جعل نسب العربية الدارجة تسجل أرقاما كبيرة في جل مناطق المغرب، خاصة بالمدن.

قصاصة رقم 1: السؤال المطروح في إحصاء 2004

الأمية والتعليم

(11)	(12)		(13)
خاص بالبالغين من العمر عشر سنوات او أكثر	آخر قسم في التعليم		اللغات المحلية المستعملة
يقرأ ويكتب		نوع التعليم	
[0] لاشيء [1] العربية وحدها [2] العربية والفرنسية فقط [3] العربية و الفرنسية ولغات أخرى تذكر [4] العربية ولغات أخرى دون الفرنسية تذكر [5] حالات أخرى تذكر	امثلة : [00] لاشيء [03] مدرسة قرانية [10] الاولى ابتدائي [11] الثانية ابتدائي [12] الثالثة ابتدائي [13] الرابعة ابتدائي [14] الخامسة ابتدائي [15] السادسة تعليم اساسي [ ] آخر يذكر مع الترميز	[1] عمومي [2] خاص	[1] العربية الدارجة [2] تشلحيت [3] تمزيغت [4] تريفيت [5] الحسانية

المصدر: استمارة إحصاء 2004، مديرية الإحصاء

- تجميع الأجوبة في المجالات الحضرية لم يحترم الخصوصيات اللغوية للمهاجرين خاصة المتكلمين بالأمازيغية أو الحسّانية؛ فمدينة كالدار البيضاء تعرف ضعفا كبيرا في نسب المتكلمين بغير الدارجة المغربية، سواء تعلق الأمر بالأمازيغية أو الحسّانية. ولربما أن المستجِوب لم ير ضرورة لطرح السؤال حول اللغة المحلية المستعملة، لاعتباره أن مدينة من حجم البيضاء مجال تداول الدراجة المغربية.

جدول رقم 2: توزيع اللهجات المستعملة في كبريات عمالات المدن المغربية

اللهجة	طنجة	فاس	مكناس	الرباط	البيضاء	وجدة	مراكش	أكادير
العربية الدارجة	99,5	99,8	99,5	99,1	99,6	99,8	99,4	76,6
تشلحيت	2,4	2	3,4	10,9	11,6	4,1	17,3	67,6
تمزيغت	0,9	2,1	11,2	2,8	0,8	2,6	1,1	0,9
تريفيت	6,6	1,3	2,8	0,9	0,3	5,7	0,1	0,4
الحسّانية	0	0	0	0,2	0,1	0	0,1	0,8

المصدر: إحصاء 2004، المندوبية السامية للتخطيط

- بعد تجميع الأجوبة، يُطرح مشكل تمثيل الإحصائيات على مستوى الجهات والأقاليم. بينما من المعروف أن التنظيم الإداري للمملكة سعى منذ الحماية إلى تكسير المجموعات القبلية والخصوصيات الثقافية المحلية، بتجميع قبائل عدّة في إقليم واحد أو جهة واحدة. يعتبر إقليم الصويرة خير نموذج لذلك، إذ يجمع بين قبائل الشياظمة المتكلمين بالعربية، وقبائل حاحا المتكلمين بالأمازيغية، وبالتالي فإن اعتماد المتوسط أو المعدلات للإقليم يخفي التباينات المحلية، ويطمس معالم الخريطة اللغوية على المستوى المحلي. وهذا ما اتجهت إليه الخريطة اللغوية التي أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط.

خريطة رقم 8: الساكنة المتكلمة بالأمازيغية والحسّانية

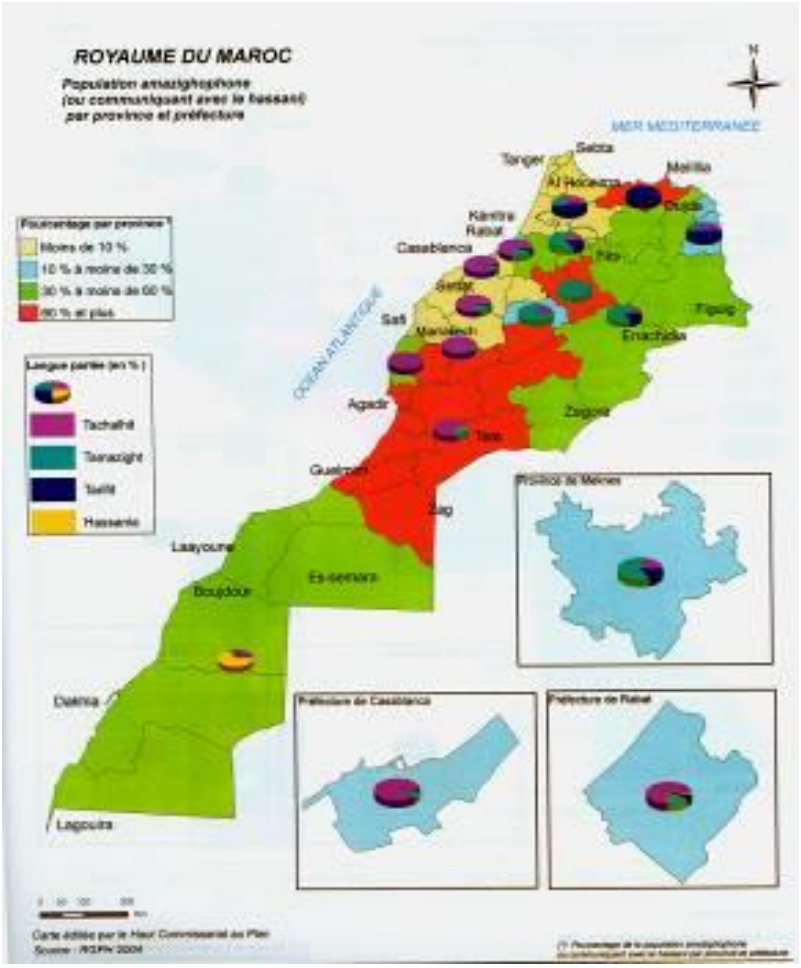

المصدر دفاتر التخطيط، مديرية الإحصاء: إحصاء 2004،

إن أقرب السبل الموضوعية لتمثيل الإحصائيات هو التقطيع الجماعي. لكن مشكلا منهجيا آخر يعترض الباحث عند اعتماده لهذا التقطيع، وذلك في دراسة الدينامية اللغوية، نظرا للتغيرات الكبيرة التي تطرأ على الخريطة الجماعية عقب كل تقطيع جديد. وهذا ما واجهنا عند مقارنة نتائج إحصاء 1960 بإحصاء 2004. إذ أن التقطيعين غير متطابقين ونتائج التحليل ضعيفة وغير ذات معنى. وقد جاءت نتائج الإحصاء من الناحية الكمية على الشكل التالي:

جدول رقم 3: اللهجات المستعملة من طرف السكان البالغين أكثر من 5 سنوات (معدلات المستوى الوطني)

اللهجة	%	العدد
العربية الدارجة	89,8	24 036 041
تشلحيت	14,6	3 894 805
تمزيغت	8,8	2 343 937
تريفيت	4,8	1 270 986
حسّانية	0,7	194 742

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2004

ما يهمنا في هذا المقال، ليس عدد المتكلمين بكل لهجة بل توزيعهم على المجال المغربي. بالتالي، فالمقاربة الإحصائية لا يهم جانبها الكمي مقارنة بما تمنحه من إمكانيات للتمثيل المجالي. لكن يصعب رسم خريطة لغوية بالاعتماد على نتائج الإحصاء، خاصة عندما يتعلق الامر بتمثيل الاحصائيات على مستوى الجماعات؛ وذلك بالنظر لكثرة المعطيات الإحصائية وتداخلها.

V. نحو مقاربة جديدة للخريطة اللغوية.

من خلال ما سبق، يتضح أن المقاربة الإحصائية لها من المقومات ما يجعلها أكثر موضوعية، إلا أن إمكانياتها محدودة على مستوى التمثيل المجالي، سواء تعلق الأمر باعتماد التقطيع الإقليمي أو الجماعي. وقد اعتمدنا في رسم الخريطة اللغوية للمغرب على:

- الارتكاز على خريطة قبائل المغرب لسنة 1989 التي تهم كافة التراب المغربي بما في ذلك الأقاليم الجنوبية للمملكة. وهكذا تمّ تجاوز مشكل الخرائط اللغوية للفترة الاستعمارية المعتمدة على القبائل المتواجدة في مجال الحماية الفرنسية لوحدها؛
- الاعتماد في مستوى ثان على خريطة التقطيع الجماعي المحيّنة؛
- تبني إحصاءات 2004 على مستوى المتغيرات اللغوية وتتبع انتشارها المجالي دون الوقوف على المعطيات الكمية؛

- العمل على إدراج المكونات اللغوية غير المدرجة في الإحصاء، والتي جاء بها أطلس اللغات المهددة بالانقراض، خاصة أمازيغية فكيك وأمازيغية أيت الرواضي وأمازيغية صنهاجة الصراير واللهجة الغمارية. بالإضافة لهذه الفروع الأمازيغية، تم تبني بعض الفروع اللهجاتية في العربية، من قبيل العرُوبية والبَدْوية والجبْلية التي أشارت إليها بعض خرائط الغوات والتصميم المديري لإعداد التراب الوطني.

وقد تم إدراج كل هذه المعطيات في نظام المعلومات الجغرافية ثم في برنامج معلوماتي خرائطي وذلك بغرض تحديد:

- حدود كل مجال لغوي بناء على مدى تطابق حدود المجال القبلي مع حدود الجماعات؛
- المجالات الانتقالية اللغوية من العربية إلى الأمازيغية ومن إحدى اللهجات الأمازيغية إلى أخرى؛
- المجالات المزدوجة لغويا بين اللهجات العربية من جهة والأمازيغية من جهة أخرى أو بين لهجتين أمازيغيتين.

وجدير بالذكر أن هذه المقاربة اعترضتها مشاكل منهجية كبيرة نذكر منها:

- تباين الحدود بين المجالات القبلية والجماعات وعدم تطابقها في كثير من الأحيان. وقد تم اعتماد حدود المجال اللغوي بناء على حدود الجماعات التي تعرف مستويات من المتكلمين بالأمازيغية أكثر من المعدل الوطني. ونشير بهذا الصدد إلى أن الحدود اللغوية بين الأمازيغية والعربية سهلة التحديد بجل مناطق المغرب، باستثناء مناطق التداخل الإثني بين قبائل عربية وأمازيغية في درعة وتافيلالت وممر تازة؛
- صعوبة ضبط المجالات الانتقالية بين الأمازيغية والعربية بمجالات التداخل الإثني. وفي هذه الحالات، يتم اللجوء إلى نسب المتكلمين بالأمازيغية أقل من المعدل الوطني؛
- أن ضبط المجالات المختلطة لغويا بين لهجتين أمازيغيتن اعتمد أساسا على نسب المتكلمين بكل من اللهجتين على مستوى الجماعة؛ وتمّ تصنيف الجماعات المختلطة لغويا، كل جماعة تصل نسبة المتكلمين بها أكثر من (الثلث) 3/1 في كلتا اللهجتين؛

تأسيسا على ذلك، يمكن رسم الخريطة اللغوية للمغرب على الشكل التالي:

خريطة رقم 9: الخريطة اللغوية للمملكة المغربية

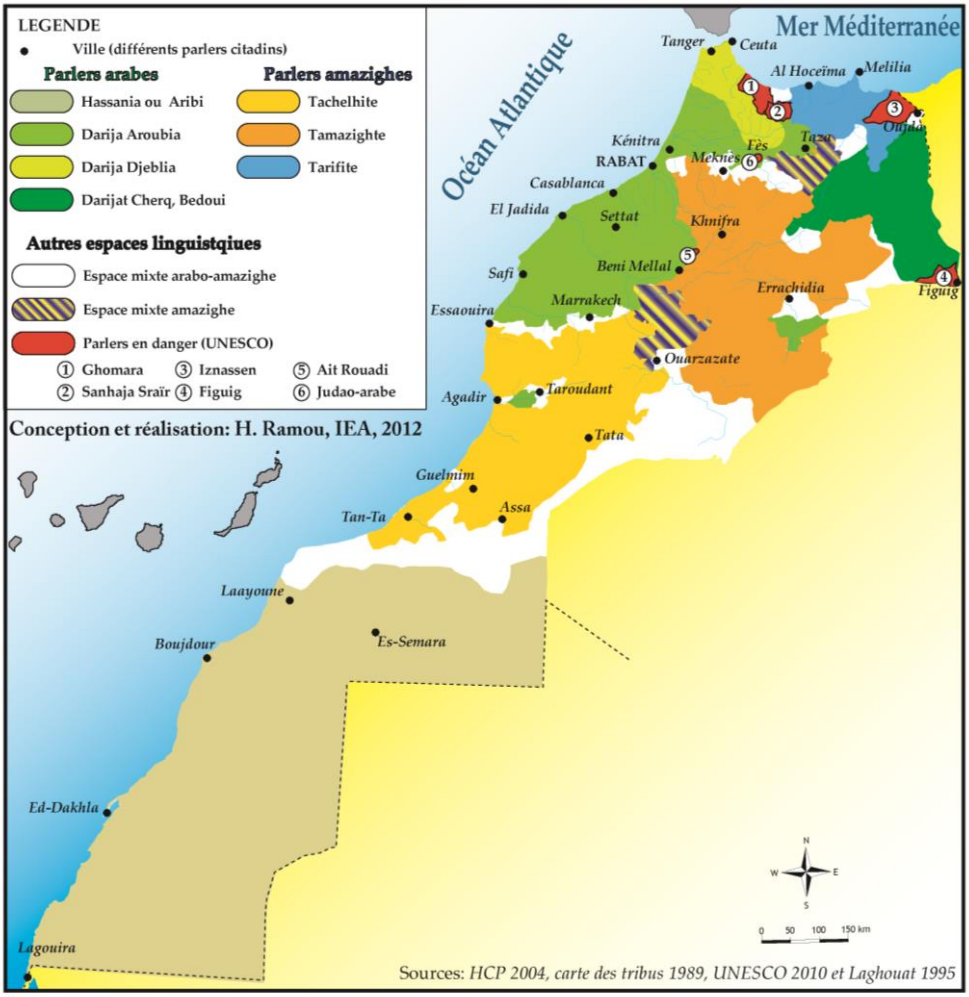

تتفرع المجالات اللغوية المغربية إلى مجالين كبيرين:

1- مجال الدارجة المغربية العربية والذي ينقسم بدوره إلى المجالات الفرعية التالية:

- مجال الدارجة الجبْلية، والممتد على طول منطقة جبالة بأقاليم الفحص-انجرة وتطوان وجزء من إقليم الشاون؛
- مجال الدارجة العروبية، الذي يوافق مجال القبائل العربية بالغرب والشاوية وزعير ودكالة وعبدة والشياظمة ووردیغة وتادلة، إضافة إلى السراغنة والرحامنة وأحمر، ويضم بذلك مجمل أقاليم السهول الأطلسية؛

- مجال دارجة الشرق أو ما يسميه الأستاذ الغوات البدْوية، الذي يشتمل على ساكنة حوض ملوية والهضاب العليا في أقاليم فكيك والأجزاء الشرقية من أقاليم بولمان وميدلت؛
- مجال الحسّانية، والممتد من جنوب مجال قبائل تكنا إلى أقصى جنوب المملكة؛
- مجال الألسن العِبْرية – العربية، والذي صنف حسب اليونسكو ضمن اللغات المهددة بالاندثار.

2- مجال اللهجات الأمازيغية والذي يتفرع بدوره إلى:

- مجال تشلحيت الموافق لحوض سوس والأطلس الصغير والجزء الغربي من الأطلس الكبير؛
- مجال تمازيغت الممتد في الأطلس الصغير خاصة بصاغرو والأطلس الكبير الشرقي ومنطقة زمور وزيان؛
- مجال تريفيت – أو مجال اللهجات الزناتية حسب قول .J Dresh والتي تهم أساسا الريف الغربي والجزء الغربي من الهضاب العليا؛
- مجال أيت إزناسن، وهو مجال ينتمي للزناتية، وصنف من طرف اليونسكو كلسان مهدد بالانقراض؛
- مجال أيت الرواضي المنتمي لمجال تمازيغت قرب زاوية أيت إسحاق، وصنف بدوره من طرف اليونسكو كلسان مهدد بالانقراض؛
- مجال صنهاجة الصرايرـ والذي يعتبر من اللهجات الصنهاجية المهددة بالانقراض ويوافق المجال الترابي لقبائل صنهاجة الصرايرـ.

3- المجالات اللغوية الانتقالية بين لهجتين لنفس اللغة، أو مجال انتقالي بين لغتين، وتضم أساسا:

- المجال المختلط بين العربية والأمازيغية، والذي يتوزع في مجمل الهوامش اللغوية للأمازيغية، خاصة تلك التي تعرف تنوعا قبليا بكل من محور درعة وتافيلالت وشمال الأطلس المتوسط. كما يمكن إدراج جل المدن المغربية في هذا المجال؛
- المجال المختلط بين تمازيغت وتشلحيت، والممتد على طول قبائل انتيفة، اولتامة، أيت مصاط، مكونة وإمغران، ففي هذه المجالات نجد أن إحصائيات 2004 تتقارب نسبها بين تمزيغت وتشلحيت؛
- المجال المختلط بين تريفيت وتمازيغت، والموافق للمجال الترابي لأيت وراين والبرانس وبه تتقاسم نسب الأمازيغية في الجماعات بين تريفيت وتمزيغت؛
- مجال غمارة الذي هو خليط بين الدارجة الجبلية وتريفيت، وصنّف من طرف اليونسكو لسانا مهددا بالانقراض؛
- مجالات لغوية مختلطة بالمدن المغربية. فجل المدن المغربية تحتوي على نسب متباينة من اللهجات الأمازيعية ولا نكاد نجد مدينة مغربية (جماعة حضرية)

تحتوي على لهجة واحدة بنسبة 100 %، بل تعكس تنوعا لغويا، وذلك تحت تأثير الهجرة. غير أن خاصياتها اللغوية تختلف حسب تموقعها في المجالات اللغوية الكبيرة.

خاتمة

تعكس الخريطة اللغوية للمملكة المغربية تنوعا لغويا كبيرا بين عدة لهجات وتتداخل في ما بينها لتنتج مجالات لغوية جديدة. وما يجب التأكيد عليه هو أن التجانس اللغوي ضعيف جدا. فالمجالات الأمازيغية هي في معظمها مزدوجة اللسان. وتنضاف عوامل أخرى مساهمة في تعريبها كالإعلام ومنظومة التدريس المزدوج في حين أن المجالات العربية، وبفضل الهجرة، تعرف حضورا مهما للمتكلمين بالأمازيغية؛ ونفس الملاحظة تنطبق على مجال الحسّانية. ومن خلال ذلك، ينصب الاهتمام على الدينامية اللغوية للمغاربة خاصة مع اقتراب موعد الإحصاء العام للسكان والسكنى (2014).

لائحة المراجع

Basset André, 2012, *La langue berbère*, réédition du texte publié en 1952, série : les trésors de la bibliothèque, n°12, Edition université Mohammed V Rabat, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Rabat & IRCAM, 2012, 72 pages.

Bernard Augustin, *1937 ;* « Le recensement de 1936 dans l'Afrique du nord » *in Annales de Géographie*, Année 1937, Volume 46, Numéro 259, pp. 84-88.

Bernard A & Moussar, P., 1924, «Arabophones et berbérophones au Maroc », *in Annales de Géographie*, Paris, n°33-183, , p. 267-282, carte.

Boukous Ahmed, 1989 ; « La dialectologie berbères durant la période coloniale au Maroc. In *Langue et société au Maghreb, bilan et perspectives*, Série colloque et séminaires n°13, publications de la Facultés des Lettres et des Sciences humaines-Rabat, pp 119-131

Boukous Ahmed, 1995 *Sociétés, langues et cultures au Maroc, Enjeux symboliques*, Rabat, publications de la Facultés des Lettres et des Sciences humaines-Rabat, 239 pages

Camps Gabriel, 1988, « Espaces berbères » *In : Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, N°48-49. pp. 38-60.

Collectif, *Dialectologie et sciences humaines au Maroc*, publications de la faculté des lettres et sciences humaines, Rabat série colloque et séminaires n° 38, 1995, 236 pages.

DAT, 2002, Schéma National de l'Aménagement de Territoire du Maroc, Rabat

Lafkioui Mena. 2007, *Atlas linguistique des variétés berbères du Rif* , Rüdiger Köppe, 291 pages.

Laghaout M., 1995 « l'espace dialectal marocain, sa structure actuelle et son évolution récente » *in Dialectologie et sciences humaines au Maroc*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences humaines, Rabat, Série colloque et séminaires n° 38, PP 9-41.

Moseley, Christopher (ed.). 2010. *Atlas des langues en danger dans le monde*, 3ème edn. Paris, Editions UNESCO.

Paye Lucien1937, *«* Evolution du peuplement de l'Afrique du Nord » *in Politique étrangère***.** Année 1937, Volume 2, Numéro 3, pp. 263-281

Pouillon François, 1993, « Simplification ethnique en Afrique du Nord : Maures, Arabes, Berbères (XVIIIe-XXe siècles) », *In*: *Cahiers d'études africaines*. Vol. 33 N°129. 1993. pp. 37-49

Troin Jean-François (sous dir.), 2002, *Maroc régions, pays, territoires*, Maisonneuve & Larose, Paris, 502 pages.

الشناقطة والجهود المعجمية في تعريب الألفاظ الصنهاجية
(وقفات مع التداخل اللساني في الشعر الموريتاني)

د. محمذن بن أحمد بن المحبوبي
رئيس شعبة اللغة العربية وآدابها
المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - نواكشوط – موريتانيا

ما من شك في أن حضور تعريب الألفاظ الصنهاجية[1]. لدى الشناقطة أمر لافت للنظر ومسترع للانتباه، وذلك لكثرتها وتنوعها وشيوعها، لا في أسماء الأماكن والأعلام فحسب، بل وفي الأوساط العلمية والمدونات الشعرية كذلك.

ولعل مرد ذلك – والعلم عند الله – إلى قوة بصمات الجَهد المرابطي وعمق تأثيرات العهد الحساني[2]، فإذا كان الأول أعقب في النفوس إسلاما راسخا ومنيعا فإن الثانيَ أورث القوم تعرّبا، فتواشج الجهدان في ثنائي مرن حفظ للبلد هويته وأصالته وزاد من قوة التمسك بالدين والجذور، ومن شدة التشبث باللغة والأصول.

وبذلك أصبح موضوع التعرّب في الأوساط الشنقيطية مدارَ التحدث ومناطَ القصد؛ فأمره باعث على التعجب، مثير للدهش، يحتاج إلى دراسات معمقة تستفيد من علوم اللسان والاجتماع والتاريخ خاصة في نقاط التقائها وتقاطعها، عسى أن يعين ذلك على فهم خصوصيات هذا الحدث الحضاري الذي تم دون أي دخل للإرادة السياسية الحاكمة، فامّحت معه الذاتية الثقافية غيرُ العربية في جو من العفوية والانسياب غريب دعا بعض الباحثين إلى تسمية ذلك الحدث تعرّبا لا تعريبا[3].

فماذا عن جهود القوم في التعريب بعد أن تعربوا وأشربوا في قلوبهم الفصاحة والبيان؟ وما الأسس التي انطلقوا منها في تهذيب العبارات والألفاظ وفي تيسير أسماء الأماكن والبلدان؟ وهل استطاعوا أن يطوّعوا الألفاظ الصنهاجية لصالح الفصحى حتى تنسجم مع ما لها من صيغ وأساليب منتظمة في إيقاعها ومندغمة في أبنيتها سواء عن طريق الملاءمة

---

[1] - مقصودنا من الألفاظ الصنهاجية هنا هو ألفاظ اللهجة الصنهاجية التي كانت منطوقة قديما في بعض مناطق الوطن الشنقيطي والتي يبدو أنها انقرضت فلم يبق منها سوى رواسب يسيرة في اللهجة الحسانية، فالصنهاجية على مستوى العنوان عام أريد به خاص، فكل ما وردت كلمة الصنهاجية أو الصنهاجي في تضاعيف النص فالمقصود بها اللغة الصنهاجية.

[2]- نقصد به الفترة التي عرفت سيطرة إمارة بني حسان على البلاد. وتمتد من القرن الثامن الهجري حتى فترة الاحتلال الأجنبي للبلاد في مطلع القرن الرابع عشرهجري.

[3] - الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري: د أحمد بن الحسن جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط 1 1995 ليبيا، ص 72.

والتكييف أو من خلال الترجمة والنقل؟ وفي الأخير كيف تمكن الشعراء من تطعيم إبداعاتهم الشعرية ببعض الألفاظ الصنهاجية دون مساس بروعة النص وجماله؟

ذلك ما نسعى إلى الإجابة عنه من خلال ثلاثة محاور أساسية تخصص أولها للأسس والمنطلقات، ونمحّض ثانيها لتجليات الترجمة على مستوى الوحدات المعجمية في النصوص الشعرية، ونكرس ثالثها لمحاورة التعابير الصنهاجية التي وردت إيداما للشعر وعمادا القريض.

أولا: الأسس والمنطلقات

وضمن هذا المحور سنعرض لنقطتين أولاهما تعنى بمناقشة هذا العنوان واستنطاقه، وثانيتها تهتم بتأصيل الموضوع واستنباته، عاملة على تأصيله، في ثقافة الشنقيطية مع التنبيه إلى ما له من جاهة وثبات.

أ. العنوان مناقشة وتحليل

يتألف عنوان هذا الموضوع من ثلاثة مكونات تعبيرية أولها اسم علم مجموع "الشناقطة" وثانيها تركيب نعتي "الجهود المعجمية" وثالثها تركيب إضافي معزز بنعت "تعريب الألفاظ الصنهاجية" وقد التحمت وحدات هذا العنوان واتسقت من خلال أداة العطف "و" وحرف الجر "في" اللذين أفادا إحكام الربط وقوة التنسيق.أما أول المكونات فالشناقطة وهي جمع شنقيطي نسبة إلى مدينة شنقيط التي كانت علما على المجال الجغرافي المعروف اليوم بموريتانيا، و ثاني المركبات "الجهود المعجمية" فالجهود جمع جهد وهو وبالضم الطاقة، والمعجمية مصدر صناعي مؤلف من كلمة معجم "وياء النسبة معها تاء" فالمعجم يطلق على الكتاب الذي يتناول مفردات اللغة ويرتبها ترتيبا معينا مبينا معانيها وأصولها واشتقاقاتها، وطريقة نطقها، كما يطلق على المرجع المتخصص الذي يحوي المصطلحات والتعبيرات والتراكيب التي تدور في فن بعينه، أو تخصص بذاته، أو مجال محدد كالطب واللسانيات والأدب والفلسفة والاقتصاد والجغرافيا[4].

وقد عرف بعضهم المعجم بأنه « كتاب يضم مفردات اللغة أو يضم طائفة منها مرتبة ترتيبا خاصا، كل مفردة منها مصحوبة ما يرادفها، ويفسرها ويشرح معناها ويبين أصلها واشتقاقها، واستعمالاتها، ويوضح طريقة نطقها، ويذكر ما يناظرها ويقابل معناها في لغة أخرى»[5].

وترجع كلمة معجم إلى قولنا أعجم الكتاب وعجمه نقطه، وأعجمت الكتابه أزلت إبهامه واستعجامه، والأعجم الذي لايفصح ولا يبين كلامه، وإن كان عربي النسب، وحروف

4- فتح الله سليمان، دراسات في علم اللغة، الآفاق العربية 2008 القاهرة ص 59.

5- أحمد محمد المعيوف، المعاجم اللغوية العربية، المجمع الثقافي الإمارات أبو ظبي 1999 ص 19.

المعجم هي الحروف الهجائية، ومن هنا سمي الكتاب الذي يجمع مفردات اللغة بترتيب معين مبرزا دلالتها واستخداماتها المختلفة، معجما إما لأنه مرتب على حروف المعجم وإما لأنه قد أزيل عنه كل إبهام وغموض، فهو معجم مفعل على زنة إسم المفعول، فكأنه مزال ما فيه من الغموض والإبهام[6].

ولا بأس أن نفرق هنا بين علم المعجم (Lexicology) وبين صناعة المعاجم (Lexicography)، فالأول يعنى بتحديد دلالة الألفاظ وتوضيح التعريفات المختلفة للوحدات المعجمية نشأة وتطورا وتاريخا.

أما ثالث التراكيب "تعريب الألفاظ الصنهاجية" فيتألف من ثلاث كلمات أولها التعريب وهو: أن تتفوه العرب باللفظ على منهاجها" تقول عربته العرب وأعربته أيضا، وأعرب الأغتم وعرب لسانه بالضم عروبة أي صار عربيا وتعرب واستعرب أفصح".[7].

والألفاظ جمع لفظ وهو مصدر لفظ بالشيء يلفظ لفظا إذا رمى به واللفظ في الاصطلاح يعني مجموعة من الاصوات الانسانية أفادت أم لم تفد. والصنهاجية نسبة إلى الصنهاجي وهو غير العربي. ومقصودنا من الألفاظ الصنهاجية هنا الكلمات الصنهاجية على وجه الخصوص، فكلمة الصنهاجية هنا عام أريد به خاص. وهو الصنهاجية التي كانت في العهود الغابرة منطوقة في بعض المناطق الشنقيطية وقد تحدث عنها صاحب الوسيط معرفا بها ومقارنا بينها، وبين اللغات القريبة منها وسائقا ما علق بذاكرته من قواعدها العامة، منتهيا إلى أنها "نوع من أنواع الأمازيغية المغربية وهو موافق للسان الشلحي، ويختلف عنه اختلافا قليلا(...) ولا أعلم من قواعده إلا أن المؤنث تكون التاء منه في أوله، ومثال ذلك:

المذكر	المؤنث
أغربظ (الطفل)	التاغربظ (الطفلة)
أجم (الجمل)	تجم (الناقة)
آجل (الحمار)	التاجل (الأتان)[8]

والمراد من العنوان جملة هو البحث عن ما خلف الشناقطة من تراث لغوي يثري المعجم العربي ويدفع بتطور الشعر العربي ويزيد مخزون المتكلم والمتعلم. من خلال تعريب الألفاظ سواء عن طريق الملاءمة والتكييف للصيغ والمباني أو من خلال الترجمة والنقل للدلالات والمعاني، توسيعا للفصيح وتنويعا في أساليب الشعر وأبنيته.

6- المرجع السابق والصفحة.

7 - ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر بيروت دون تاريخ ، مادة عرب

8- أحمد بن الأمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة السادسة 2008، ص 512-513.

ب. الموضوع مقاربة وتأصيل :

يحسن بنا في هذا المقام أن نفرق بين مصطلحي التعرب والتعريب، فالتعريب كما تقدم مصدر لفعل عرب الكلمة يعربها تعريبا إذا أدخلها في أبنية اللسان العربي وصيغه، وتعريب الاسم الصنهاجي "أن تتفوه به العرب على منهاجها كما تقدم أما التعرب في المفهوم الحضاري فهو "حلول" اللغة العربية وثقافتها محل غيرهما من اللغات والثقافات باستعمال العربية في مستوياتها المختلفة- فصيحة وعامية – أداة تعبير عن حياة الجماعة، وبتعاطي نخبة المجتمع ثقافة عربية إسلامية عالمة[9].

وتجدر الإشارة أن هذا التعرب الذي عرفته البلاد الشنقيطية تم بعد دخول بني حسان إلى المنطقة هو امتداد لتعرب بلاد المغرب الكبير، بفعل الهجرة الهلالية، وإن جاء متأخرا عنها في الزمان تبعا لموقع بلاد شنقيط في المكان[10].

والبحوث القليلة التي تناولت الموضوع أشارت إلى أن تعرب بلاد شنقيط قد ارتبط عظيم الارتباط بسيطرة بني حسان، وهو أمر لا مراء فيه، فقد عولت البحوث المذكورة في تفسرها لهذا الحدث على عدة أسباب مركزة على اثنين هما الدافع الديني والدافع الاجتماعي ، أما الديني فيتجلى في إكبار العرب ولإقتداء بهم والتنويه بمكانتهم، وهو ملازم لاعتناق الإسلام ومترسخ برسوخ ثقافته.

وأما الاجتماعي فهو المتعلق بدلالة العروبة، ثقافة وحضارة على النبل والعزة. ومن أبرز خصائص هذا التعرب ظاهرة الشمول والعفوية، إذ عم المنطقة بأسرها ووقع دون أي أثر للإرادة السياسية الحاكمة فضلا عن الضغط والإكراه، وهو ما دعى باحثين كثيرين إلى اعتباره تعربا لا تعريبا، فالأول يحيل على الطوعية والمطاوعة والتلقائية والانسياب، أما الثاني فإنه يشير إلى بذل الجهد والتضحية والمعالجة.

ويمكن أن نتحدث عن مستويين من حضور هذا التعرب في البلاد، أولهما تعرب لغوي عام ونعني به انتشار اللغة العربية العامية (الحسانية) بين جميع سكان البلاد أميين كانوا أو متعلمين، وثانيهما تعرب ثقافي خاص ونعني به جهود النخبة العالمة في التمكين لهذا اللسان سعيا إلى ترسيخ المعارف العربية الاسلامية بين حملة العلم والثقافة من أبناء المنطقة وربطهم بالموروث العربي الإسلامي تاريخا وحضارة وفكرا.

1- تعرب الطبقة العامة:

ونقصد به التعرب اللغوي العام الذي عرفته المنطقة، ولكن يحسن بنا أن نذكر في هذا المقام بأن اللغة العربية قد دخلت إلى البلاد مع دخول الإسلام في حدود سنة 116هـ، وقد صحب ذلك اطلاع النخبة المثقفة من المجتمع الصنهاجي المسلم على اللغة العربية، فقد كانت

[9]- الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، مرجع سابق، ص 73.
[10]- المرجع السابق ص 74.

تأخذ منها بحظ ما. غير أن الإشارات التاريخية المتوفرة لا تفيد أن هذه اللغة قد تجاوزت مستوى النخبة إلى ميدان المعارف الدينية، فبقي السواد الأعظم من السكان يتكلم لغة آبائه، وهو ما أكده، الرحالة البرتغاليون الذين اتصلوا بسكان المجال الشنقيطي في تلك الفترة، حيث صرحوا أن أبناء المنطقة، كانوا يتكلمون لهجة بربرية متميزة[11].

وثم قرائن أخرى قد يفهم منها "أن سكان" هذا المجال كانوا يتكلمون لغتين، إحداهما الصنهاجية – وهي لغة بربرية – والثانية الأزيرية وهي لغة مركبة من بربرية وزنجية[12]. وقد حلت محل هاتين اللغتين بالتدرج اللغة الحسانية، وهي العامية العربية التي كانت تتكلمها قبائل بني حسان، حتى تناسى أكثر سكان البلاد أن أسلافهم كانوا تكلموا غيرها، وأصبحت في البلاد على حد تعبير صاحب الوسيط "اللسان العام"[13].

ويرجع الدكتور أحمدُ بن الحسن منطلق هذا التعرب إلى السيطرة الحسانية (ق8هـ - ق 14م) منبها إلى أنه قد تم بنسق متفاوت من منطقة لأخرى وأحيانا من قبيلة لأخرى في نفس المنطقة، منتهيا إلى أن بعض القبائل ما تزال إلى عهده تتكلم الصنهاجية إلى جانب الحسانية، ممثلة بقايا من حالة الازدواج اللغوي التي عاشتها طوائف كثيرة من السكان عبر تاريخ المنطقة[14].

ويسهل على الباحث تعليل هذا التعرب اللغوي من عدة أوجه لعل من أبرزها: أن سكان بلاد شنقيط قد وجدوا في الحسانية مستوى من العربية منطوقا دخل بيوتهم وعبر عن حياتهم اليومية، بعد أن كانت عربية المتون والشروح منحصرة في النخبة المثقفة[15] وهو ما عبر عنه الشيخ اليدالي[16] أحسن تعبير، جاعلا من اللهجة الحسانية قناة التحول وجسر العبور إلى الفصحى حيث يقول: «إن الحسانية هي القنطرة لأهل هذا العهد إلى العربية»[17].

2- تعرب الطبقة الخاصة:

ونعني به ترسخ تقاليد المعارف العربية الإسلامية بين صفوف أبناء المنطقة وانتمائهم إلى العروبة لغة وحضارة. وما من شك في أن فئات معينة من أهل البلاد كانت قبل العصر الحساني تضرب بسهم من الثقافة العربية الإسلامية وخاصة سكان مدن التجارة الصحراوية

---

11 المرجع السابق ص 75.

12- المرجع السابق والصفحة

13- الوسيط في تراجم أدباء شنقيط مرجع سابق ص 512.

14- الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري: مرجع سابق ص 76.

15- المرجع السابق والصفحة.

16- هو محمد بن سعيد اليدالي (1096هـ - 1166هـ) عالم جليل وشاعر بارز ومؤلف متفنن، يعد من أبرز رواد الحركة التأليفية في البلاد له مؤلفات منها: الذهب الإبريز في تفسير كتاب الله العزيز، وفرائد الفوائد في علم العقائد، وحلة السيرا في أنساب العرب وسيرة خير الورى، وخاتمة التصوف وشيم الزوايا، بالإضافة إلى ديوان شعري محقق.

17- محمد اليدالي: كتاب الجيم مخطوطة الراحل بن أحمد سالم.

كوادان وولاتة وتيشيت، إلا أنه لم تبق من هذه الحياة الثقافية آثار تسمح بتبين ملامحها أو تعريف أعلامها[18].

ويذهب معظم الباحثين إلى أن بلاد شنقيط عرفت ابتداء من القرن 10هـ و16م، ازدهارا ثقافيا تجلى في انتشار مدارس العلم، وتزايد عدد الكتب المستوردة، وظهور التأليف المحلي شارحا أعمال السابقين أو مستقلا عنها. وقد صحب ذلك انتشار المعرفة بين صفوف بعض أبناء المنطقة حتى كادت الأمية أن تنعدم بينهم.

والقارئ لمصادر التاريخ الثقافي للبلاد يفهم في غير عناء أن المتون الثقافية والمقررات المحظرية المتداولة كانت في معظمها امتدادا للثقافة العربية الإسلامية، كما كرستها السنة المغربية الأندلسية من أشعرية سنوسية في العقائد ومالكية خليلية في الفقه، وبصرية بنمالكية في النحو، وسيوطية قزوينية في البلاغة وشاطبية دانية في علوم القرآن وشنتمرية غيلانية في مفردات اللغة وألفاظها[19]. وبالجملة فإن هذه الثقافة الشنقيطية استمدت معارفها من رافدين أحدهما سوداني مصدره مدينة تيمبكتو وثانيهما مغربي ذو تأثيرين أولهما قادم من مدينة فاس مقر جامعة القرويين التي ظلت تشع من نورها على المناطق المجاورة رغم عوادي الزمن، وثانيهما منْطلقٌ من الزوايا المنتشرة في جنوب المغرب والتي كانت أقرب إلى بلاد شنقيط مكانا وتكوين سكان[20].

وقد اتخذ تعرب النخبة المثقفة أشكالا متزامنة، منها ما عول على التراث العربي ومنها ما اعتنى بتعريب الواقع الشنقيطي، أما الأول فمن أبرز مظاهره إحياء علم أنساب العرب وأيامها، فوضعوا في هذا العلم المتون المختصرة والموسوعات المعمقة غير مميزين بين جاهلية وإسلام، بل معتبرين الكل جزء من المعارف الواجب تحصيلها على كل مثقف.

أما تعريب الواقع فيتجلى في كثرة المؤلفات الشنقيطية، حيث تعددت الشروح والطرر، والحواشي والأنظام في مختلف حقول اللغة العربية نحوا وصرفا ومعجما وبلاغة، وانتشرت هذه المؤلفات في المحاظر انتشارا كبيرا دفع بالعلوم المحظرية شوطا بعيدا.

وقد تواشجت هذه العلوم اللغوية في ما بينها لتخرج شعرا رفيعا، فكانت الرافد الذي جعل القريض ينموا بسرعة ويستوى على سوقه ممتدا على إلى كل البيئات فسعى الشعراء جهدهم إلى تعريب الألفاظ الصنهاجية بكل الوسائل فتارة يخضعها للأبنية الفصحى، وفي أحايين أخرى يسعون إلى ترجمتها ونقل دلالاتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التعريب بدأ في وقت مبكر في أوائل القرن الثاني عشر الهجري، مع عدد من الشعراء من بينهم ألما بن المصطفى[21] ومحمد اليدالي[22] وابن رازكه[23]

18- الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري: مرجع سابق ص 77.

19- نقصد هنا بالشنتمرية ديوان الشعراء الست الذي كان من اختيارات الأعلم الشنتمري، وهو يعد من أبرز المقررات المحظرية في الدرس المعجمي، أما الغيلانية فنقصد بها ديوان غيلان.

20- المرجع السابق ص 78.

21- هو ألما بن المصطفى بن محم سعيد اليدالي المعروف بألما العربي لفصاحته وتمكنه من القريض وقوة سليقته، وتميز

والمصطفى بوفمين[24] وظل ينموا ويتطور مع مرور الزمن ليعرف بعض نضجه مع الشيخ سيد محمد بن الشيخ سيديا[25]، الذي سعى في يائيته الإحيائية إلى تهذيب الألفاظ الصنهاجية مكثرا في فاتحتها، من أدوات العطف،استمالة للقلوب وعطفا للأفئدة على تلك الربوع، وقد زاوج في تعريبه للألفاظ بين تكييفها مع البنيات الفصيحة وبين ترجمتها، ففي المستوى الأول، اكتفى بالتصرف في بنية الكلمة الصنهاجية ليتم التلائم مع البناء الصرفي والنغم العروضي في الفصحى، كما في كلمات (أوكار، الكنايا، فايا، التماشن، أيدمات) وفي المستوى الثاني ترجمت كلمة (تامرزكيت) بذات اليمن، و(علب أولاد أمبارك) بنجد المبارك، و(علب النص) بنجد نصف، و(علب الصرب) بذي السرايا، وغير بني ذلك يقول[26]:

على دوران "أوكار" التحايا	تواصل بالغدايا والعشايا
بـ"ذات اليمن" فالأنقاء منها	فـ"نجد بني المبارك" فـ"الكنايا"
إلى "تل الحبار" فـ"نجد نصف"	إلى جرعاوي الأرطى فـ"فايا"
فـ"بيضاء التماشن" فـ"الروابي"	روابي "التوأمات" فـ"ذي السرايا"
إلى هضب السيال" فـ"أيدمات"	معاهد حبهن لنا سيجايا
وخرناها لنا دون الأراضي	وخارتنا لها دون البرايا
فلا أبغي بها بلدا سواها	ولاهي تبتغي أحدا سوايا

طريقته، وهو شاعر مجيد ضاع معظم ديوانه، وقد أخذ عن ابن عمه الشيخ محمد اليدالي (1166هـ) كما يذكر أنه أخذ عن ألفغ بن المختار بابُ، وكان ساعد محمد اليدالي ومساعده في كثير من مواقفه السياسية والثقافية.

[22]- هو محمد بن المختار بن محمد سعيد اليدالي (1096-1166هـ) عالم جليل، كان شيخ محظرة وإمام حضرة صوفية عرف بمحبته للنبي صلى الله عليه وسلم، يعد من رواد التأليف في البلاد الموريتانية، له مؤلفات من أبرزها الذهب الإبريز في تفسير كتاب الله العزيز، الحلة السيرا في أنساب العرب وسيرة خيرى الورى، وفرائد الفوائد، وشيم الزوايا، وأمر الولي ناصر الدين، بالإضافة إلى ديوان شعري محقق.

[23]- هو سيدي عبد الله بن محم العلوي المعروف بابن رازكه (ت1144هـ) عالم جليل، وشاعر متميز، يعد من رواد الحركة الشعرية في البلاد ومن أساطين الثقافة العربية الإسلامية كذلك. له ديوان شعري مطبوع، ومنظومة في البلاغة ومؤلفات أخرى.

[24]- هو المصطفى بن أبي أحمد المجلسي (1200هـ) شاعر هجاء، له ديوان شعري معظمه من المقطعات.

[25]- هو الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيديا (1247-1286هـ) عالم جليل وشاعر متمكن وناقد ماهر، نشأ في حضرة أبيه التي امتازت بالجمع بين السلطتين السياسية والدينية، له مؤلفات منها رسالة في الرقائق الصوفية بعنوان الحسنة بين السيئتين، ومجموعة من الفتاوى، ومجموعة أخرى من الأنظام بالإضافة إلى ديوان شعري ضخم محقق يربو على الألفين من الأبيات.

[26]- انظر ديوان الشيخ سيد محمد: تحقيق عبد الله ولد سيديا والناجي فال بن أمحيحم المدرسة العليا للتعليم 1984م. ص108.

ويتواصل هذا الجهد في القرن الرابع عشر مع المختار بن جنكي[27] الذي عني كثيرا بتعريب الأماكن في منظومته المعروفة بالمدافن الشمشوية[28]، فترجم "انتوفكت" بذات الشمس كما في قوله[29]:

ومن يرد لشمس دهره نظر يلح له شرقي ريع ذي القمر

بقرب ذي الشمس وحوله بدور طالعة سعيدة به تدرو

أعني به محمد اليدالي أدام ربي به الجدا لي[30]

كما ترجم "اغنجبرت" ببئر القدم في قوله[31]:

وأمه "انبيكله" بنت العلم سيد الأمين زر لدى بير القدم

وترجم أيضا "وتن الضبج" بذات الطبل كما في قوله [32]:

ثم الأمين في المحل السهل برأي عين جوف ذات الطبل

وترجم كذلك "إنجيه" بريع الفيل في قوله[33]:

ثمة أواه سنى القبيل لدى المنار فوق ريع الفيل

وترجم كذلك "تمغرت" ببير العجوز كما في قوله[34]:

ومثل بازيد في الاوليا يعوز مدفنه اليسار من بير العجوز

27- هو المختار بن جنكي (1252-1321هـ) عالم جليل، وشيخ محظرة، أخذ عن والدته القرآن وسمع من باب بن حمدي الحاجي، وجلس إلى دروس كل من محمد بن زيادنا وأبو بكر بن الإمام، والمختار بن ألما اليداليين، وتخرج من مدرسته كل من محمد (ميمين) بن المحبوبي، وزين العابدين بن اجّمد، وأخوه أحمد، من أهم مؤلفاته: "نظم المدافن الشمشوية، ونظم في أسرة محمد اليدالي، ونظم في أخلاق بني ديمان، بالإضافة إلى ديوان شعري.

28- المدافن الشمشوية نسبة إلى تشمشه وهم تجمع خماسي يضم خمس قبائل هي: بني ديمان، وإدوداي، وإجاتفاغ، وإديقب، وأهل باركلل، وإدكيهنّ، والمدافن الشمشوية هنا عبارة عن منظومة تتبع ضمنها الرجل مدافن العلماء والأولياء المنتسبين لهذه المجموعة والذين دفنوا في منطقة إكيدي بالجنوب الغربي من موريتانيا، وقد حدد في منظومته اسم كل مدفن وموضعه، والمنظومة تقع في مائة وإحدى وثلاثون بيتا وقد حققها الأستاذ الأمير بن آكاه.

29 - مخطوط بحوزتنا.

30 - مخطوط بحوزتنا.

31 - المخطوط السابق.

32 - المخطوط السابق.

33 - المخطوط السابق.

34 - المخطوط السابق.

كما ترجم أيضا كلمة "انتوطفين" بذات النمل، ضمن قوله:[35]

ثم ابنه محمد ذو الفضل صلت عليه البير ذات النمل

وأكثر من ذلك كما أبدع لامية عول ضمنها أيضا على تعريب الأماكن مراوحا بين الترجمة والتفصيح. وقد استهلها مجردا من نفسه مخاطبا يلتمس منه قراءة السلام على المنازل مسترجعا عهودها القديمة، ومكفكفا بسببها الدموع المهراقة، معددا إثر ذلك جملة من تلك الأماكن. يقول[36]:

ألا حي الطلول بـ"ذي السيال وكفكف غرب مدمعك المذال

وإن عيت فلن ترجع جوابا وصم صدى مرابعها الخوالي

وآلت بعد مسكنها الغواني مساكن للظباء وللرئال

وبـ"انهماذ" من ليلاك مغنى جميلا صار مسلوب الجمال

وربعا من أميمة قد عفاه لدى "بلشان" ترداد الشمال

ومن "بير الوئام" بدت رسوم تهيج هوى الشجي بعد اندمال

ومغنى "المالكية" حي واربع بربع بـ"الغدير" فـ" نجد فال"[37]

مغاني "انبمب" مهما يسلوا عنها أسير هوى فإني غير سال[38]

ولا تقبل لعينك إن تبدت لها دور "المنار" سوى انهمال

وعار صون دمعك عند ربع بـ "بير الشمس" أو بير الهلال"[39]

---

35 - مخطوط بحوزتنا.

36- مخطوط بحوزتنا

37- في هذا البيت يترجم كلمة "تنجغماجك" الصنهاجية بـ"لفظة المالكية" كما يترجم "الملزم" الحسانية بالغدير، و"اربق فال" الحسانية بنجد فال.

38- انبنب فصحها حتى تنسجم مع السياق العربي الفصيح.

39- في هذا البيت يترجم "انتوفكت" المذكورة سابقا ببير الشمس، ويترجم "بوقمره" ببير الهلال.

ومغنى لاح بـ"الجما" ومغنى "تلال النصف" من بين التلال[40]

"وتندكسم" إن تمرر عليها فقض حقوق أربعها البوالي

ألا فاخلع عذار الجفن فيها ودر بين الأباطح والرمال

فذي الأطلال تبدوا كاللآلي أو الأيام من بين الليالي

ثانيا:الألفاظ الصنهاجية على مستوى الواحدات المعجمية

وخلال هذا المحور سنعرض لنقطتين، أولاهما تستعرض جملة من النصوص الشعرية عمل أصحابها على تكييف ما ورد بها من الألفاظ الصنهاجية مع البنيات النحوية والصرفية في الفصحى، ليسهل التحامها بها وانسجامها معها لغويا وعروضيا. أما النقطة الثانية فإنها تعنى بتتبع مجموعة من النصوص سعى أصحابها إلى ترجمة الكلمات الصنهاجية ونقل مضامينها ودلالاتها إلى الفصحى، دون إيرادها باللفظ رغبة في انسجامها مع البنيات التركيبية والموسيقية للغة العربية.

1. الألفاظ الصنهاجية ملاءمة وتكييف:

وفي هذا الجانب سنعرض لبعض الألفاظ الصنهاجية التي وردت في نصوص شعرية فصيحة وعمل أصحابها على تكييفها مع البنيات التركيبية والموسيقية للفصحى، حتى تنسجم مع أساليبها انسجاما كاملا، ولعل من أقدم هذه الاستعمالات كلمة "إدوارن" بمعنى "إدوعل" وقد وردت ضمن بيتين للعلامة سيد عبد الله بن محم المعروف بابن رازكة[41] أبرز ضمنهما مكانة ذويه المتميزة مصرحا أنهم علية القوم وبيت القصيد، ومحسنا كذلك الرد على من تروم التطاول عليه، يقول[42]:

لقد شمخت أنفا علينا خديجة وقالت بآزار لها إدوارن[43]

ونحن الأنوف الشامخات على الورى تقاصر عنا كل أنف ومارن[44]

40- في هذا البيت يترجم كلمة "اتويكميط" الصنهاجية بـ"الجماء" وقد قصرها هنا للوزن.

41- تقدمت ترجمته

42- الوسيط في تراجم أدباء شنقيط أحمد بن الأمين الشنقيطي، مرجع سابق ص 511.

43- في هذا البيت كلمة آزار وهي تحريف لكلمة آزير وتعنى وهي تشير إلى لغة كانت منطوقة قديما في الأراضي الشنقيطية، وهي مزيج من الأمازيغية والسونوكية. وكلمة إدوارن الواردة في آخر البيت تعني إدوعل بهذه وهي قبيلة معروفة في موريتانيا ذات مكانة سياسية وثقافية واجتماعية مرموقة.

44- كلمة الأنوف رواها صاحب الوسيط بالنصب وقال إنها منصوبة على الاختصاص كما سمع من بعض العلماء المبرزين.

ومن الأمثلة على هذا النموذج كلمة "زنكت" الواردة في قول أحد الشعراء، ومعناها جعلت حبلا في رأس الثور بطريقة معينة لتستعين على قيادته وتوجيهه أنّى أرادت، يقول الشاعر[45]:

زنكت مريم للرحيل ثيارها وبقيت تندب في الديار ديارها

فاصبر رجيل على البكا وعلى الأسى أموية قد يممت كنارها[46]

وقد وردت أيضا لفظة "تنياشل" في أبيات لمحمد ولد الطلبه اليعقوبي[47]، و"تنياشل" تترجم إلى الفصحى بـ"ذات الحي" وهي منهل معروف، وقد حافظ في نصه على صيغة اللفظ الصنهاجي مكتفيا بتكييفه يسيرا حتى ينسجم مع الوزن والروي ويندغم في نسيج الفصحى وبنياتها التركيبية، يقول[48]:

ألا حي دورا بـ"تنياشل" عفت غير آريها الماثل

منازل هيجن ما لم تهج منازل "ماويّ" بالحائل

فلو كنت أبكي لشيء مضى بكيت على دهرها الزائل

ومن أمثلة هذا النوع كذلك ورود كلمة "ورتكف" في أحد نصوص الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيديا الإنتشائي[49] وهي علم على بئر معروفة، والطريف لديه أنه شرح معنى هذه الكلمة في أبياته مصرحا أن دلالتها في اللغة الصنهاجية "لا تخف" يقول[50]:

وقد جاءنا أن السواحل أمطرت فما بقعة منها سوى روضة غنا

وفينا من ان يذكر له "نعم ساحل" يحنّ كما سقب إلى أمه حنا[51]

---

45 - مقابلة مع الشيخ محمدن ولد محمد فال بتاريخ:2011/03/10

46 - كنار: كلمة ولفية ويطلقونها على البادية الموريتانية والمقصود أنها توجهت إلى منازلها ومرابعها التي كانت تقطن بها.

47 - محمد بن الطلبه اليعقوبي (ت 1856 -1272هـ) عالم وشاعر، من أبرز رواد النهضة الشعرية في بلاد شنقيط؛ فقد عمل في نصوصه الشعرية على إحياء النماذج القديمة ومعارضتها، له نظم في النحو عقد به تسهيل ابن مالك، بالإضافة إلى ديوان شعري محقق.

48 - انظر الجغرافيا، المختار بن حامد والديوان

49 - هو الشيخ سيدي محمد بن الشيخ سيديا الإنتشائي (1247-1286هـ) عالم جليل، وشاعر متميز، وناقد متبصر، عاش في حضرة أبيه فاكتسب علما جما واستفاد من تلاميذ والده، له مؤلفات منها رسالة بعنوان: "الحسنة بين السيئتين"، وهي من الرقائق الصوفية، ومجموعة من الفتاوى بالغة الأهمية، ومجموعة من الأنظام، وبعض الرسائل، بالإضافة إلى ديوان شعري تربوا أبياته على الألفين.

50 - موسوعة المختار بن حامد، الجزء الجغرافي، ص:189

وكنا هممنا أن نقدم رائدا يجيء بخبر الابتداء الذي رمنا

فإن تأمرونا بالرحيل فأمركم متى يأت في شيء يكن فاعلا أغنى[52]

وإن كان في أرض "السواحل" عندكم صواب على وشك إليها ترحلنا

وإلا يكن فيها صواب لديكم أقمنا بجنب "العرش" أو جنب تفظنا"

ونحفر "ورتكف" ومعناه لا تخف فإن بهذا الفأل منه لنا أمنا

ولا ننسى أن نورد في هذا المقام بيتين للعلامة امحمد بن أحمد يوره[53] استودعها لفظ: "الوجظ" وهو في الصنهاجية يطلق على الديك، فالبيتان يعيدان الاعتبار إلى ربع مندرس عهد الرجل به الأنس والسرور وألف بساحته المؤانسة والإمتاع، يقول[54]:

ربع من الحي بالميمون "منتفظ" خلى المدامع من عينيك "تنكظظ"

فكم سهرت به ليلا على طرب بين الملاح إلى أن أذن "الوجظ"

وفي هذا السياق تندرج أبيات البشير بن امباركي البهناوي[55] التي أورد ضمنها كلمة "تاسفره" وهي كلمة أعجمية بمعنى الوعاء، وقد دخلت نسيج الحسانية فأصبحت من الكلمات المتداولة فيها، وفي الأبيات كلمات حسانية مثل "مزاود"، و"الشطنة"، و"دراعه"، والأبيات في الجملة تعرض لأهمية التعلم والتضحية في سبيله استنهاضا للهمم ودفعا للعزائم ونصحا للطلبة بالعكوف على التعلم، والتسابق إلى حلقات الدرس مهما كلف الأمر من ثمن، في نهج يعتمد الجد والمصابرة والاجتهاد، بقوله[56]:

ليس التعلم موقوفا على النشب ولا بكثرة ما يساق للحلب

---

51 - في هذا البيت تركيب ظاهره فصيح ومضمونه حساني، وهو "نعم ساحل" ومعناها خصب المناطق الساحلية المحاذية للمحيط الأطلسي.

52- يقصد فاعلا أغنى عن الخبر وهذا من توظيف المصطلحات النحوية.

53 - هو امحمد بن أحمد يوره بن محمذن بن أحمد بن العاقل الأبهمي (1258-1340هـ) عالم جليل، وشاعر مجيد، وولي كامل، يعد رائد المدرسة الشعبية في البلاد، وهي المدرسة التي تمزج في إبداعها بين اللسانين الفصيح والشعبي. له منظومات في الأصول وفي الفقه، وله كتاب "إخبار الأحبار بأخبار الآبار"، بالإضافة إلى ديوان شعري.

54 - نسخة من الديوان مرقونة، صفحة 39

55 - البشير بن امباريكي البهناوي (1286-1354هـ) عالم جليل وشاعر مجيد، نشأ في بيت علم وفضل وصلاح، أخذ عن خاله أحمد بن حنبل، وعن محمذن بن محنض باب، وعن محمد فال (ببها) بن أحمد بن العاقل، صحب الشيخ سعد أبيه، وتتلمذ عليه، وكان من خاصته، له مؤلفات منها: معين الضعاف على ما أشار إليه خليل من الخلاف، ومنظومة ينصح بها ابنه محمد، وشرح على المقصور والممدود، ورحلة إلى الحج منظومة، بالإضافة إلى ديوان شعري محقق.

56 - مخطوط بحوزتنا.

ولا بـ"دراعة" راقت خياطتها ولا بـ"تاسفرة" للوح والكتب

ولا "مزاود" زرع أنت تحملها فخرا فتنفقها في اللهو واللعب

هيهات هيهات لا تطمع به أبد دون التواضع والوقار والأدب

وهمة لا تزال الدهر تطلبه في حالة "الشطن" والأكدار والتعب

كما نعرض في هذا المحور لبيتين وردا على شكل محاورة شعرية دارت بين "افيطمات بنت جنكي"[57]، وبين أخيها أحمد بن اجمد[58]، حينما أرادت ترويضه على قرض الشعر فخاطبته لتشحذ منه الذهن، وتقدح منه القريحة، محرضة إياه على السرعة في المشي طيا للأرض واختزالا للمسافة ، كي يبلغوا وجهتهم التي إليها يقصدون قبل فوات الأون، فقالت[59]:

تهرول أيا زين إذا كنت قادرا على المشيء و"التهرويل" فالعرش "بيك"[60]

فأجابها الأخ متحدثا عن طول المسافة ومؤملا بلوغ الأهل مع الرواح، يقول[61]:

إذا نحن سرنا إلى "العرش" غدوة ورحنا إلى "آن" فإنا لـ"سبك"[62]

2. الألفاظ الصنهاجية ترجمة وتعريب:

وضمن هذا الجانب سنتلبث مع نصوص آثر أصحابها ترجمة مضامين الألفاظ الصنهاجية إلى الفصحى، ولم يتعبوا أنفسهم في إخضاعها للخصوصيات التركيبية

57- هي افيطمات بنت المختار بن جنكي من بيت علم وصلاح ، أبوها عالم جليل وشاعر وشيخ محظرة، وهذه المرأة لها نصيب من العلم ومشاركة في الشعر والسيرة النبوية.

58- هو أحمد بن محمذن بن اجمد اليدالي (1264هـ - 1354هـ) عالم جليل وشيخ محظرة اشتهر بأنظامه اللغوية الطريفة التي يضبط ضمنها الألفاظ في أساليب من التورية والجناس لطيفة. من أهم مؤلفاته منظومة معنى ومبنى ومجموعة من الأنظام بالإضافة إلى ديوان شعري.

59- مقابلة مع الأستاذ أبوه بن محمدن بن المحبوبي حفظه الله بتاريخ: 2004/03/27.

60- اتهرويل حسانية والفصيح الهرولة وهي الإسراع في المشي، و العرش، علم على بئر معروفة، وبيك كلمة أعجمية بمعنى بعيد.

61- مخطوط بحوزتنا.

62- كلمة آن الواردة في البيت من الصنهاجية وهي بمعنى الخيام، وكلمة سبك حساني وأصلها فصيح ولعلها سبق، ودلالتها في الحسانية السرعة.

والموسيقية للفصحى، ومن أمثلة ذلك قول محمد بن أشفغنلل الأبييري[63] مترجما كلمة "بوتويريكه" بـ"ذو الطيس"، وهي بئر معروفة، يقول[64]:

تذكرت حيا قاطنين بذي الطيس هم ضيعوا نسكي كما ضيعوا كيسي

فيهم غزال فاتر الطرف لم يكن لسعد ولا تيم الرباب ولا قيس

فمن قاسه حسنا عفافا وبهجة بمعشوق قيس عده فاسد القيس

كما نجد محمد بن محمد المختار العلوي يتفق مع ابن جنكي المتقدم في ترجمته "انتوطفين" بذات النمل، حيث يقول[65]:

قل للذي يبتغي من كل إنسان مني المودة أو إدراك إحساني

أو كان يبغي يدا بيضاء يجعلها عندي ذخيرة أزمان فأزمان

سلني أخبرك عن ريا وجيرتها وعن ثمام بـ"ذات النمل" أو بان

ومن أمثلة هذا التوجه ترجمة يكوى الفاضلي[66] لـ"تينشيكل" بذات اليم حيث يقول[67]:

فما درة حمراء تعرض في رق ولا الذهب الإبريز ينشر من حق

بأحسن من إخناث بالأمس منظرا على جفر ذات اليم مغبرة تسقي

ونجد العلامة محمد بن أحمد يوره يترجم "ابير التورس" ببير السبيل، و"تكرمن" بالعجائز، حيث يقول[68]:

هذا العيال وإن طغى في فسقه من ذا الذي يسقيه إن لم تسقه

يا ربنا وإلهنا يا شاملا كل العباد برزقه وبرفقه

63 - هو محمد بن أشفغنلل الأبييري، عالم وشاعر، لم نتمكن من ترجمته ترجمة كاملة حتى الآن.

64 - موسوعة المختار بن حامدن، الجزء الجغرافي،

65 - موسوعة المختار، الجزء الجغرافي، مرجع سابق، ص:205

66 - هو محمد يكوى بن محمد بن أحمد ميلود الديماني الفاضلي (1230-1304هـ) شاعر مجيد، وعالم مشارك، أخذ عن خاله محمذن بن أحمد وعن جده لأم أحمد بن العاقل، له ديوان شعري وبعض المنظومات التوسلية.

67 - مخطوط بحوزتنا.

68 - الموسوعة الثقافية، المختار بن حامد، الجزء الجغرافي، مرجع سابق، ص:161

عجل على "ذي المزن" مزنا عاجلا "بير الطريق" طريقة من طرقه

وعلى "العجائز" تستهل كعابه فتنال حظا وافرا من ودقه

وفي بيتين آخرين يعرب لفظ "اندصد" بطريق الترجمة مطلقا عليه "بئرالطؤسوت" ومؤرخا في الوقت نفسه لوفاة كل من أحمد أكذا المختار[69]، والإمام عبد الواحد بن عاشر[70]، وبله[71] والفاضل بن الكوري[72]، وقد اعتمد في ذلك طريقة التأريخ بحساب الجمل ضمن أسلوب بديع يعتمد التورية فكلمة "شق" في فاتحة البيتين ترمز إلى تاريخ وفاة الأولين، وهو عام 1040هـ، وكلمة "شق" في البيت الثاني تحيل على وفاة الأخيرين وترمز لعام 1100 للهجرة يقول[73]:

"شم" برق ثاو لدى بئر الطسوت ومن سلا بأخراه عن دنياه عند سلا

وبل والفاضل بن الكولي "شق" بنا ذاك الرحيل للذي لله قد رحلا

ونقرأ لحامد بن بيدح الديماني[74] كذلك تعريبا لـ"أم اتوكدات" بذات الجداول، وهي أضاة مشهورة بجنوب "آمساكه" على الجنوب من مدينة أطار تحيط بها جبيلات صغيرة وهي منتزه معروف، وقد أورده الشاعر متحدثا عن الطريق التي مر بها وهو في رحلته إلى منتزه التمور بآدرار هو وركبه منبها إلى ارتفاع درجة الحرارة في تلك المناطق، يقول[75]:

ومالت لليمين وقد دهاها لهيب زمانها ودها الرجالا

للفح الوجه منه سموم قيظ بحر لا تطيق له انفتالا

إلى "ذات الجداول" قد حدتها عزائم لا ترى فيها انحلالا

69- هو أحمد اكذا المختار الألفغي (ت1040هـ) ولي ورجل صالح، روى عنه محمد اليدالي بواسطة بعض المعلومات المتعلقة بتاريخ منطقة الجنوب الغربي من موريتانيا، و"اكذ" صنهاجية بمعنى "ابن".

70- هو عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأنصاري نسبا، الأندلسي أصلا، الفاسي منشأ ودارا، كان رحمه الله عالما عاملا، متفننا في علوم شتى، له معرفة بالقراءات وتوجيهها، وبالنحو والتفسير والإعراب والرسم والضبط وعلم الكلام، حج وجاهد واعتكف، وهو صاحب المنظومة المشهورة في فروع الفقه المالكي.

71- هو بله بن أحمد اكذ المختار المتقدم، لم نجد عنه كثيرا.

72- هو الفاضل بن الكوري بن سيد الفالي، الديماني الفاضلي، رجل علم وصلاح (1040هـ).

73- مخطوط بحوزتنا.

74 - حامد بن المختار بن بيدح الديماني (1377هـ) فقه وعالم مشارك، وشاعر أخذ عن والده، له منظومة في مسألة المعية يذهب فيها مذهب التفويض، وله نظم عقد به تصوف نقاية السيوطي، وله ديوان شعري.

75 - المرجع السابق، ص:208

ومن الترجمات التي يمكن أن تندرج في هذا السياق ترجمة "إفجارن" بالمبادئ في أبيات للبوه بن أسياد[76] يقول فيها:

ألا من لي وما أملي بخوصا تبلغني "المبادئ" فـ"الملوصا"

ديار للألى أمروا وأوصوا بما أمر الإله به وأوصى

ثالثا: الألفاظ الصنهاجية على مستوى البنيات التركيبة

وخلال هذا المحور سنعرض لمسألتين أولاهما تتلبث مع التعابير الصنهاجية بوصفها آلية أسلوبية عول عليها الشعراء في حقل الغزل والنسيب، وثانيتها تعرج على هذه التعابير الصنهاجية باعتبارها تسلية للنفس وترويحا عن الهموم.

1 – التعابير الصنهاجية تعمية وتلميح:

وفي هذا الجانب سنحاور جملة من النصوص ولعل من أبرزها نص محمد بن أحمد يوره الذي يتحدث ضمنه عن أزمة الوصال منبها إلى أنها إن لم تتم في بعض شهور السنة فقد تتم في بعضها الآخر. مذكرا أن فترة الشباب تعد فترة ذهبية في حياة الانسان لذلك فإنه غالبا ما يكثر الحنين إليها ويتمنى - في عبث – عودتها ورجوعها، يقول:

صبرا فصبرا فليس الوصل في "سَبَنِ" كلا لعمري ولا في "إيجِرَ ايجظَنِ"[77]

ولا "ذَكَدْنٍ" أكون أي "سِئْذَ" يكف لنا رب عليم بما في القلب من شجن[78]

إن الشباب الذي "تِنْتَكْنَ نَوبته" تِنْتَكْنَ والنُمْرَ عن تذكاره نِنَنِ[79]

ياليت ذا الدهر والانسان ذو عجل يرجعن أيامه "أوُفُورِنْ تِنْدَرَنِ[80]

أيام إذ نجتني "لِكْلَيّيَ" نجمعها حمراء أو نجتني من تُؤْكَجَذِنْ جَكَنِ"[81]

---

[76] - هو ابوه بن اسياد الإجكوكي (ت1363هـ) أخذ عن يحظيه بن عبد الودود وهو شاعر اعتنى في ديوانه كثيرا بلزوم ما لا يلزم، ارتحل إلى السنغال وتوفي به، له ديوان شعري محقق.

[77]- كلمة "سبن" تطلق على شهر رجب باللغة الأمازيغية، و"إيجر" بمعنى الشهر و"إيجظن" الآخر. والمعنى أن الوصل قد لا يتأتى في رجب ولا في شهرآخر.

[78]- ولا ذا كدن بمعنى ولا في الدنيا، وأي سئذ بمعنى إذا أعطانا الله ذلك والمعنى،

[79]- تنتكن بمعنى مضت أيامه، والنمر بمعنى لما وننن نؤدب، والمعنى أن زمن الشباب الذي مضت أيامه لما ننصرف عنه بعد.

[80]- أو فرون: بمعنى إلى جهة ، وتندرن: الوراء، والمعنى أن الشاعر يتمنى عودة الشباب ورجوع الزمان إلى الوراء,

ومما يتنزل في هذا السياق قطعة للشاعر المختار بن أية الحسني[82] فقد وصف لنا بدقة كيفية استصلاح الأراضي وتهيئتها للحرث، وما يصحب ذلك من سغب وتعب وصعوبات، وقد أكثر في نصه من المزج بين التعابير الصنهاجية وبين الفصحى، يقول[83]:

بحرثي "شَأَرَنْ" من أزارِكَ خُتِّشت له "تُسْكَرَنْ تُجَّ الأذَاغِذَ" ألحما[84]

"فشدكته" لَيَّ "الأفيرك"شوكه "تُبَجْنِكُ فُؤْشِي مِنْ غَوَارِبِهِ" دما[85]

فـ"سَمْرَيْتُهُ" لما بـ"إمّيَ شُظِّتُهُ" كما "سَنْدَرَتْ إذْفٌ سَرَاسِرَكُمْكِمَا"[86]

و"أَكْبَيْتُ" فيه "بِالْوَجِيِّ مُنَضِّياً" "شُنُوتاً" و"شِيْكاً" منه "أَكْرَيْتُ خُمْخُمَا"[87]

فأنبت أشواكا ثلاثا وأربعا وخمسا وستا ثم "إِشَّنْ" و"إِتَّمَا"[88]

فلما مضى شهر وأكمل "إِفَّهُ" تيممته إذ منه آمل مغنما[89]

وألسبت جذعا يشبه الشخص حوله لعيناً لدى جنب "الأفَيْرِكِ" عُمّما[90]

ومما يندرج في هذا السياق كذلك مقطوعة للشاعر محمد محمود بن احمذيّ الحسني[91] أورد ضمنها تركيبا أعجميا جاء بمثابة الملح والإيدام لنصه الغزلي الطريف، حيث يقول[92]:

81- لكلي: ثمر شجر معروف، و"تؤكجذن جكن": ثمر شجر معروف وهو بالحسانية "كرون أجكان"وكان من المطعومات الأساسية عند المراهقين ومن لا يجدون مأكلا..

82 - لم نتمكن من ترجمته، والواضح أنه شاعر من بيت علم وفضل وشعر، عاش على ما يبدو في القرن الثالث عشر الهجري، وسمعنا أن له ديوانا شعريا.

83 - مقابلة مع الشيخ عبد الله المختار بتاريخ:2012/02/07

84- في هذا البيت كلمات أعجمية منها: شَأَرَنْ ومعناها شجر، و"أزارك" جمع "الزريك" وهو نبات فيه شوك شديد الإيذاء يشبه القتاد، و"ختشت" بمعنى قطعت، و"تسْكَرَنْ" شوك القتاد. و"تج" بمعنى تركت، والأذاغذ" الأصالة، والمعنى أن هذا الحرث به أشجار من النوع المذكور، الذي يشبه شوكه شوك القتاد، وقد أثر في أصابع اليد حتى تركها أشبه ما تكون بقطع اللحم.

85- و فيه كلمات من الصنهاجية، وهي شدكته بمعنى جمعته، والأفيرك تصغير "أفيرك" وهي الزريبة، وتبجنك، بمعنى بمعنى تنصب بشدة ، وفؤشي بمعنى يدي، وغواربه، خدشاته، والمعنى

86- وفي هذا البيت كلمات أعجمية منها: "سمريته" أوقدت النار فيه، وإمي: بمعنى فمي، وشظته، نفخته، و"سندرت" أوقدت، و"إذف" بمعنى شهابا" وسراسر جمع سرسار، وهو نوع من النبات، وكمكم جمع، والمعنى

87- وفي هذا البيت من الكلمات الصنهاجية: أكبيت: شققت الأرض بالمسحاة لأبذر فيها، والوجي المسحاة، ومنضيا، مواريا البذر، وشنوتا، نوع من الدخن، الوشيك: الهبيد، وأكريت، أزلت والخمخم، هو التافه الذي لا نفع فيه،

88- وفي هذا البيت من الصنهاجية: إشن بمعنى سبعا، وإتما بمعنى ثمانية"

89- في هذا البيت من الصنهاجية كلمة إفه بمعنى نباته.

90- وفي هذا البيت من الكلمات المعجمية كلمة الأفريك، وهي بمعنى الزريبة. أما كلمة اللعين في البيت فهي فصيحة فهي فصيحة وتطلق على ما يتخذ في المزارع كهيئة رجل تدفع به الطيور.

91 - هو محمد محمود بن احمذي الحسني، شاعر مجيد، وعالم مشارك، من بيت علم وفضل وصلاح، عاش في بحر

فما زال ذاك الوهم يهوي مغورا ويطوي الفلا طيا ويسبح في الظَّلَم[93]

إلى الجانب الغربي من حي أهلها فـ"بركت" و"اتخطيت دايرها هي فم"[94]

هنالك عَرْفُ الخود مسكا وعنبرا تضوع لي ما زلت "أأفورن أصّرم"[95]

ولا ننسى أن نورد في هذا المقام أبياتا للعلامة محمد فال (ببها) بن محمذن بن أحمد بن العاقل[96] أورد ضمنها لفظا أعجميا وهو كلمة: "يكذاك" التي بمعنى "يكفيك"، يقول:

يا قلب ويحك من ذي الّحِيلَ "يُكْذَاكِ" اسمع أنبئك قولا غير "تِزْمَاكِ"[97]

بأن ركب بني أسماء أخبرني ابن الحميد وكهل معه "مِتْلاَكِ"[98]

بأن مريم قد أمت مرابعها حول "ألْمَسَالِيغِ" من دامان فـ"الصَّالِك"[99]

القرن الرابع عشر الهجري.

92 - مقابلة مع الشيخ عبد الله المختار بتاريخ: 2012/02/07

93- الوهم بمعنى الجمل النجيب، مغورا مسرعا، والفلا هي الأرض الخلاء،

94- في هذا البيت كلمات من الحسانية منها بركت بمعنى نزلت، واتخطيت" بمعنى تجاوزت، ودايرها فم" أبحث عنها هنالك،

95 - هذا التعبير أعجمي، وأأفورن معناه جهة، وأصرم: المنكس. والمعنى: أن رائحتها الطيبة غشيته وهو ما زال بعيدا عند منتهى تنظيف البيت وكناسته.

96- هو محمد فال (ببها) بن محمذن بن أحمد بن العاقل الديماني (1334هـ) عالم جليل، وشيخ محظرة، وشاعر متميز، برع في المنطق والسيرة، أخذ عن والده وعنه أخذ ابنه محمذن، وأحمد بن اجّمد، والبشير بن امباركي وغيرهم، من مؤلفاته: مرآه الصفا في أخبار المصطفى، ونظم الصحابيات ودمية المحراب فيما للقرآن من تصريف وإعراب، والمذاهب الأحمدية في ذكر الشمائل المحمدية، بالإضافة إلى ديوان شعري ومجموعة من الأنظام والفتاوى.

97- في هذا البيت من الصنهاجية كلمة يكذاك بمعنى يكفيك، وكلمة تزماك فهي حسانية وقد تكون لها أصول أعجمية، وهي بمعنى السب.

98- في هذا البيت كلمة متلاك وهي حسانية تفيد معنى التلاقي،

99- في هذا البيت كلمة مسادغ وهو موضع معروف ،وكذلك الصاك،

2- التعابير الصنهاجية تسلية وترويح

يحسن التذكير هنا بأن بعض الشعراء الشناقطة اتخذ من هذه التعابير الصنهاجية ملحا وإيداما للنص من خلاله يسلي القارئ ويروح عنه بعض الهموم والأتعاب، من ذلك مثلا أبيات الشاعر أحمدو بن أشفغ المصطف[100] التي يروي ضمنها قصة اقفائه أثر عجول ضلت الطريق، مصرحا أنه بذل ما في وسعه بحثا عنها حتى بلغ منه الجهد والتعب كل مبلغ، ومع ذلك لم يعثر لها على إثر ولا عثير فرجع إلى أهله منكسر الخاطر متعب الجسم، يقول[101]:

تسدبيت "أضْمَاكَ" العجول عشية ولَوَدْتُ حتى قلت "تْشُمْشْ" "تْنُظِشْ" "مَرَكْ"[102]

فما "شِفْتُ" من عجل وما "رَيْتُ بَكْرَةً" وولّيْتُ من طول المسافة "أفْتَرَكْ"[103]

ومن النماذج المندرجة في هذا السياق قطعة للعالم محمذن بن أحمد بن العاقل الأبهمي[104] أمتدح خلالها سعي عشيرة أخواله اليدالين مسترجعا ذكرياته الطيبة بمنازلهم الميمونة، منتهيا إلى أنهم غرة الدهر وبيت القصيد، وعنوان اليمن والسعد، فهم القوم لا يشقى بهم الجليس، ويعرف لهم في جنب المكارم التغليس، ونحو الفضائل يعرف لهم التغليس، وقد استودع الرجل الشطر الأخير من أبياته كلمات أعجمية هي قوله: "إيس راز" و"إيس" غير "مرزون" ومعناها بالفصحى، حبة مطحونة وأخرى غير مطحونة، وقد عبر الشاعر بذلك عن جانب من تواضعه العلمي في حقل الإبداع الشعري، يقول[105]:

أودى اصطباري محض الجهل والمين لما نظرت إلى "أم الرُّوَيْصِين"

فتلك "تِنْيِلّفَ" لا تمرر بها أسفا وابك المنازل من "أنْوَيْدمَلّين"

ذاك المنار وقد لا حت به دمن مثلُ البواقيت من آل السعيدين

قوم سعيدون لا يشقى جليسهم مقالة رويت عن ناصر الدين

100- شاعر حساني معاصر، لم نتمكن من ترجمته.

101- مقابلة مع الشاعر والأستاذ التقي ولد الشيخ بتاريخ 25/01/ 2012

102- في هذا البيت كلمات من الصنهاجية منها أضماك وتعني أظن، وشمش بمعنى خمسة، وشظش بمعنى ستة ومرك بمعنى عشرة، والمعنى أن

103- في هذا البيت كلمة أعجمية هي أفترك وتعني متعب،

104- هو محمذن بن أحمد بن العاقل الأبهمي (ت1281هـ) فقيه وشاعر متميز، وصوفي، درس على والده وأخذ الشاذلية الناصرية عن محنض اغربط بن محمد النور الحاجي، وله علاقة خاصة بالشريف محمد الصعيدي، له شرح على وسطى السنوسي وشرح باب الحج من مختصر خليل، وديوان شعري.

105- مخطوط بحوزتنا

هم الجحاجح في عز وفي كرم　　هم البزاة همُ روض الرياحين

حلو الشمائل والإحسان ديدنهم　　بيض الوجوه هم شم العرانين

نفسي الفداء لأقوام إذا ذكروا　　كانت منازلهم بين السماكين

بهم نفاخر أهل الأرض قاطبة　　وهم لعمري حماة العلم والدين

هذا المديح بأبيات "مُفَنْجَرَةٍ"　　"فإيسُ رَازٍ وإيس غير مروزن"

ونطالع أبياتا غزلية للشاعر سيد أحمد بن ما مين الديماني[106] يقرأ ضمنها السلام على محبوبته، مستحضرا بعض الرموز المتعارفة عندهما وبعض الإشارات الخاصة، متخذا لتجربته إطارا لسانيا يعلو على أفهام العامة وأذهانهم، فجمع في نصه بين اللسان العربي وبين اللسان الصنهاجي، وهكذا استودع أبياته عبارات أعجمية مثل: "امْتَاشَ ذَ امْدَرَرٍ" التي تعني بالعربية هو المقصود عندي، وكذلك "آفُجّرٍ" التي تعني بدء الشيء وانطلاقته لأول مرة، كما ختم الأبيات بعبارات من قبيل "اجّمر تُكْتَدَّ" التي بمعنى إن كانت تتذكر، وكذلك قوله: "اذْوَرْ تَشِرْ" و"يَمْجَشِرٍ" ومعناه جملة أنها ينبغي أن لا تخلط بين أمور لا يحسن الخلط بينها، ولا يمكن الربط بين أجزائها، يقول[107]:

بلغ سلامي ولا يسمعك من بشر　　إلا التي حبها "امتاش ذ امدرر"

اعليه بالمارَ ما قد كنت أكتبه　　إش الغبار لها ضحى بـ"آفجّر"

اجّمر تكتَدّ ما في الكتب من حكم　　إذْوَرْ تَشِرْ أبدا ما ليس يَمْجَشِرٍ

ومما يمكن أن يندرج في هذا السياق أبيات الشيخ أحمد بن سليمان الديماني[108] التي يزور ضمنها بعضا من أجداده وآبائه ملتمسا بركتهم ويمنهم ومتوسلا بما لهم من أعمال صالحة، يقول[109]:

جئت من بعد زائرا باركللاّ　　نجل قطب الهداة يُعْقُبَ نَلاّ

106- هو سيد أحمد بن مامين الديماني (1256 – 1349هـ) عالم جليل وشاعر أخذ عن أبي بكر بن محنض هايت من أهم آثاره منظومة في أسماء الله الحسنى، ومنظومة في أسماء العشرة المبشرين بالجنة، ومنظومة بسور القرآن بالإضافة إلى ديوان شعري.

107 - مخطوط بحوزتنا. كثير من الناس ينسب هذه الأبيات لمحمد بن أحمد يوره وأكد لي الأستاذ أبي بكر بن أمين أنها صحة نسبتها إلى سيد أحمد بن مامين الديماني، الذي عرفنا به، وأوردنا بالقطعة بإسمه اعتمادا على هذا التأكيد.

108 - هو الشيخ أحمد بن سليمان الديماني (ت1300هـ) عالم جليل، له مشاركة في الشعر، كان رئيسا مقدما في قومه، أخذ القادرية عن الشيخ سيديا الكبير، وله بعض المنظومات.

109 - نظم المدافن الشمشوية: مختار بن جنكي، تحقيق الأمير بن آكاه، مرقون، ص:77

نجل ديمان نجل يعقوب موسى ابـ ـن مهنض امغر ابن عامر نلاّ

أرتجي من زيارتي تي لجدي كلما يرتجيه "أَوْبَجَنَلاّ"[110]

أرتجي ذا بجاه كل نبي وبجاه الرسول "انْمِجِنَلاّ"[111]

ونقرأ لمحمد فال (ببها) المتقدم أبياتا يدفع من خلالها الروع عن نفسه وعن الآخرين من خطر بعض الأمراض الفتاكة المنتشرة على عهده مصرحا أنه يواجهها بالتوكل على الله معتصما بحبله ومحسنا به الظن، منتهيا إلى النقم قد تستبطن بداخلها نعما، وأن المحن قد تستصحب معها منحا، وهكذا يقول[112]:

أيها القلب بلها الظنون لا يهولنك "أيكم انيكنون"[113]

لا يهولنك واعتصم بإله ليس يرضيه منك سوء الظنون

ربما أزعجتك يوما شؤون والعطايا في ضمن تلك الشوؤن

ولا ننسى أن نسجل في هذا المقام بيتين للشاعر محمذن بن محمد بن أحمد سالم بن علي الأبهمي[114]، أورد ضمنهما كلمات من اللغة الصنهاجية مبتهلا إلى الله سبحانه وتعالى أن يسلك به خير سبيل، وأن ييسر له مراده من المطعم والملبس، يقول[115]:

يا رب "أأججنا" إلى خير "مأجج" وبارك لنا في كل ما فيه تنهج

ويسر لنا من فضلك الجم "أأججا" تطارد عنا كل جوع و"أوجج"

110- أو بجنلا بمعنى عبد الله.

111- إيمجنلا بمعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

112- شخصية العلامة محمد فال (ببها) : أحمدو بن محمدن بن حمينه، رسالة الماستر من جامعة شنقيط العصرية 2010م ص 14.

113- أيكم انيكنون: كلمتان من اللهجة الصنهاجية ومعناهما بالحسانية حب لكور. وهو مرض كان معروف في المنطقة ولعل مرض الزهري، فأيكم: الحب وإنيكنون لكور.

114 - هو محمذن بن محمد بن أحمد بن علي الأبهمي (1285-1348هـ) شاعر متفنن أخذ عن والده وعن أحمذ بن زياد، كما أخذ الطريقة القادرية على الشيخ أحمد بن الفاضل الأبهمي (ت1319هـ) له مؤلفات منها رسالة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونظم السلسلة القادرية، بالإضافة إلى ديوان شعري محقق.

115 - تحقيق ديوان العلامة محمذن بن محمد بن أحمد سالم بن علي الأبهمي، إعداد الطالب مولاي بن المختار، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية:2006-2007، ص:39.

الخاتمة:

وصفوة القول، إن التعريب آلية معينة على إثراء الوحدات المعجمية وتوسيعها، كما أنه أداة لتلطيف الأساليب الشعرية وتطويعها، وهو إلى ذلك مظهر من مظاهر التسلية والترويح وملمح من ملامح التورية والتلويح، فمن خلاله تمتح اللغة من جاراتها مقتبسة من تجارب الأمم وتجاراتها، وبفعله يتم التمازج والتواشج بين مختلف الألسن والثقافات تجسيدا المبدأ التوارد والتقارض، وهو ما تجلى بوضوح في مدونات هذا الجهد التي احتضنت في تضاعيفها جملة من الألفاظ الصنهاجية جاءت زينة ووشاحا، فكأنما هي صبغ إدام أو ملح طعام، يمنح النص مزيدا من الإمتاع والإحكام ليبرز في شكل سبيكة لسانية بديعة تجمع الصنهاجي إلى الفصيح في بناء فني رفيع ونغم عروضي مؤثر، ينتظم اللسانين كي يتحدا في بنية واحدة ويصالحا بينهما صلحا تندغم فيه الفروق وتندمج فيه العروق، فيلوح لناظرك إنشاء شعري رفيع يستبطن في طياته طعم ذبح لذيذ ومذاق عجل حنيذ.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة

أحمد بن الأمين، (2008)، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، مكتبة الخانجي الطبعة السادسة القاهرة.

أحمد بن الحسن، (1995)، الشعر الشنقيطي في القرن الثالث عشر الهجري، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ط 1 ليبيا.

ابن منظور، (دون تاريخ)، لسان العرب، دار صادر بيروت.

المختار بن حامدن، (1997)، موريتانيا، الجغرافيا، معهد الدراسات الإفريقية.

فتح الله سليمان، (2008)، دراسات في علم اللغة: مكتبة الآفاق العربية القاهرة.

أحمد محمد المعيوف، (1999)، المعاجم اللغوية العربية، المجمع الثقافي الإمارات أبوظبي.

الرسائل الجامعية

مولاي بن المختار، (2006-2007)، تحقيق ديوان العلامة محمد بن علي،المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية 2006 -2007

بالإضافة إلى مجموعة من المخطوطات الخاصة والمقابلات الشخصية

قواعد النشر بمجلّة أسيناگ □□□□□□

مقتضيات عامة

- تقبل الأعمال العلمية التي لم يسبق نشرها.
- يتعين إرفاق كل عمل مقترح للنشر بتصريح بالشرف من مؤلّفه، يفيد بأنه عمل أصلي لم يسبق عرضه للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
- يشترط في المقال المتضمّن عرضاً أو قراءةً لمؤلَّف منشور أن يقدّم قراءة نقدية لأحد المؤلّفات حديثة النشر، كتابا كان أو دورية أو غير ذلك، بوضعه في سياق مجموع الإصدارات حول الموضوع المعني.
- كل مقال تنشره المجلة، يصبح ملكا لها. ويلتزم المؤلّف بعدم نشر ذات المقال في مكان آخر دون إذن خطّي مسبق من مديرية المجلة.
- تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن أفكار وآراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظرالمجلة أو المؤسسة التي تصدرها.
- لا ترد أصول المواد إلى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل، ولا تلتزم المجلة بإشعارهم بذلك.

أعراف تقديم المقالات

- يسبق نصّ المقال بصفحة غلاف، تتضمن عنوان المقال، واسم الكاتب ولقبه، واسم المؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوانه، ورقم هاتفه، ورقم الفاكس، وعنوانه الإليكتروني. ولا يثبت على رأس الصفحة الأولى من المقال، سوى اسم الكاتب ولقبه والمؤسسة التي ينتمي إليها.
- تبعث المقالات إلى المجلة بواسطة البريد الإليكتروني، في شكل ملف مرتبط (Fichier attaché)، قياس وورد Format Word أو RTF، إلى عنوان المجلة: asinag@ircam.ma
- يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 14 صفحة، بما فيها المراجع والجداول والملاحق.
- يقدم المقال مطبوعاً على ورق (A4) وعلى صفحة بمقاس (24/17)، وباعتماد نوع Arabic Transparent، حجم الخط (11)، ببُعد يساوي 12 Exactement، مع هوامش (يسار ، يمين) 2.5 سم، و(أعلى، وأسفل) 2 سم. وبالنسبة لخط تيفناغ، يعتمد نوع Tifinaghe-ircam Unicode، حجم 11، الممكن تحميله من موقع المعهد http://www.ircam.ma/fr/index.php?soc=telec. ولكتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، يعتمد أحد حروف منظومة Unicode، من قبيلGentium مثلا.
- يُصاغ عنوان المقال في حوالي عشر كلمات، مع إمكانية إتباعه بعنوان فرعي مفسّر له. ويكون ممركزا وببنط عريض بحجم 15. ويكتب اسم صاحب المقال ومؤسسته أسفل العنوان بأقصى يسار الصفحة الأولى.
- تُصاغ عناوين الفقرات والفقرات الفرعية لكل مقال بالبنط العريض، بحيث يكون حجم الأولى 13، وحجم الثانية 12.

- يُرفق النص بملخص لا يتجاوز عشرة أسطر، ويُترجم إلى لغة أخرى غير تلك التي كُتب بها المقال.

وسائل الإيضاح

- ترقّم الجداول بالترتيب، داخل المتن، بالأرقام الرومانية. ويكون التعليق أعلاها.
- ترقّم الرسومات والصور داخل المتن، متتابعة بالأرقام العربية. ويُعلق أسفلها.

المراجع البيبليوغرافية والإليكترونية

- لا تثبت المراجع البيبليوغرافية بكامل نصها داخل المتن ولا في الهوامش. ويُكتفى داخل المتن بالإشارة، بين هلالين، إلى اسم المؤلف(ين)، متبوعا بسنة إصدار المرجع المحال إليه؛ وعند الاقتضاء، يضاف إليهما رقم / أرقام الصفحة /الصفحات المعنية. وفي حالة تعدّد المؤلفين، يشار إلى أولهم متبوعا بعبارة "وآخرون"بحرف مائل.

مثال: (صدقي، 1999)؛ (صدقي و أبو العزم، 1966)؛ (صدقي وآخرون، 1969)؛ (صدقي 2002: 20).

- في حالة تعدّد المصادر لنفس المؤلِّف في نفس السنة، يميَّز بينها بواسطة حروف حسب الترتيب الأبجدي (1997أ، 1997ب، إلخ.).

مثال: (خير الدين، 2006أ)، (خير الدين، 2006ب).

- في حالة تعدّد طبعات نفس المرجع، يشار إلى الطبعة الأولى بين قوسين معقوفين[...]، في آخر المرجع باللائحة البيبليوغرافية.
- تقدّم المراجع كاملة، مرتبة أبجديّا بأسماء المؤلفين، في نهاية المقال (دون تجاوز الصفحة).
- تكتب عناوين الدوريات والمجلات والكتب بأحرف مائلة.
- تشمل المعلومات الخاصة بالكتب، على التوالي، اسمي الكاتب، العائلي والشخصي، وسنة الإصدار، ثم عبارة (ناشر) إن كان ناشرا أو مدير نشر، ثم عنوان الكتاب، فمكان النشر، ثم اسم الناشر. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: شفيق، محمد (1999)، *الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية*، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية.

- توضع عناوين مقالات الدوريات، وكذا فصول الكتب، وغيرها من مقتطفات المراجع، بين مزدوجتين.
- تشمل الإحالات على مقالات المجلات والدوريات، على التوالي، وبالترتيب، اسمي الكاتب العائلي والشخصي، وسنة النشر، وعنوان المقال بين مزدوجتين، ثم اسم المجلة، ورقم المجلّد، والعدد، ورقم كل من الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: أزايكو صدقي، علي (1971)، "مشاكل البحث التاريخي في المغرب"، *الكلمة*، عدد 2، ص 25-40.

- تشمل الإحالات على مقالات الصحف والجرائد، فقط، عنوان المقال بين مزدوجتين، ثم اسم الصحيفة، ومكان النشر وتاريخ العدد ورقم الصفحة.

مثال : "الحقوق الثقافية والمسألة الأمازيغية"، *السياسة الجديدة*، الرباط، 22 أكتوبر 2002، ص 8.

- للإحالة على فصول كتب جماعية، يشار إلى اسمي الكاتب العائلي والشخصي، ثم عنوان الفصل، فمرجع الكتاب بين قوسين معقوفين [...].

مثال : شفيق، محمد (1989)، "إمازيغن"، [معلمة المغرب]، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا.

- للإحالة على أعمال ندوة أو مناظرة، يشار إلى عنوان وتاريخ الندوة أو المناظرة.

مثال: الراجحي، عبده (1984)، "النحو العربي واللسانيات المعاصرة"، البحث اللساني والسيميائي ، أعمال ندوة نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أيام 7 و8 و9 ماي 1981، الرباط، ص 153-164.

- للإحالة على أطروحات جامعية، تعتمد نفس الأعراف بالنسبة للكتب، مع الإشارة إلى كون العمل أطروحة جامعية، وإلى نظامها (دكتوراه دولة، دكتوراه السلك الثالث، إلخ.)، وإلى الجامعة الأصلية.

مثال: جودات، محمد (2002)، *تناصية الأنساق في الشعر الأمازيغي*، دكتوراه، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية.

- للإحالة على مراجع بالمواقع الإليكترونية (webographie)، يتعيّن الإشارة إلى URL، وتاريخ آخر رجوع إلى صفحة الويب page web.

مثال : http//fr.wikipedia.org/wiki/langue construite, octobre 2007

الهوامش والاستشهادات

- في حالة ما قرر صاحب المقال استخدام الاختصارات للإشارة إلى بعض العناوين التي غالبا ما يتكرر استخدامها في النص، يتوجب شرح وتوضيح المختصرات، في الهامش، عند أول استخدام.
- في حالة توافرالهوامش، تثبت بأسفل الصفحة وليس في نهاية المقال، وترقّم بالتتابع.
- الاستشهادات : عندما يكون الاستشهاد في أقل من خمسة أسطر، يوضع بين مزدوجتين "..." داخل النص. وحين يتعلق الأمر باستشهاد ضمن استشهاد آخر، يستعمل هلالان منفردان "....'....'....". أما الاستشهاد الذي يتجاوز خمسة أسطر، فيقدّم دون مزدوجتين، مع انحياز نصه عن حاشية نص المقال، وببعد واحد بين سطوره.
- توضع جميع التصرّفات أو التعديلات في الاستشهاد (إغفال كلمات أو جمل أو حروف، إلخ.) بين معقوفين [...].
- العناوين الفرعية: يمكن تقسيم النص إلى فقرات وأجزاء باستعمال عناوين فرعية بالبنط العريض.
- الحروف المائلة: تستعمل الحروف المائلة بدلا من تسطير الكلمات والجمل المراد إبرازها.